جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المسائل النحوية عند الصديقي في كتاب "دليل الفالحين"

إعداد الطالب
هناء عيد القرالة

إشراف
الدكتور علي الهروط

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2005

الإهداء

إلى نبع الحنان الذي لم ينضب يوماً، والتي فارقتنا جسداً ولم تفارقنا روحاً والدتي الغالية- رحمها الله-، إلى والدي العزيز، إلى أخوتي وأخواتي وكل من وقف بجانبي، إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضعة.

هناء القرالة

شكر وتقدير

لا يسعني في هذه الدراسة إلى أن أتقدم بالشكر الجزيل وخالص الامتنان من أستاذي الفاضل الدكتور علي الهروط، لما قدمه لي من جهود، وما أعطاني من وقته الثمين منذ البداية وما قدّمه لي من إرشادات ونصائح وتوجيهات، وإلى الأساتذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، والدكتور سيف الدين الفقراء، اللذين تفضلوا بقبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتها وتقويم ما فيها من أخطاء.

كما وأشكر كل من وقف إلى جانبي خلال فترة الدراسة وقدم لي العون والمساعدة والتشجيع من الأهل والأصدقاء.

هناء القرالة

فهرس المحتويات

الملخص

المسائل النحوية عند الصديقي
في كتاب " دليل الفالحين"

هناء عيد القرالة

جامعة مؤته، 2005

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتفصيل الجهود النحوية للصديقي المتوفى سنة (1057هـ) وتقع في مقدمة وخمسة فصول.

يتناول الفصل الأول تعريفاً بالصديقي وسرداً لمصنفاته ويتناول الفصل الثاني الأصول النحوية وكيف وردت عند الصديقي من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، أما الفصل الثالث فقد تناول الصديقي ومسائل النحو وتناول الفصل الرابع مسائل الحذف عند الصديقي، والفصل الخامس فقد تناول المذهب النحوي للصديقي والتعليل والمصطلح النحوي وبعض آرائه النحوية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدّة من النتائج وردت في نهاية الدراسة أهمها:

1. مال الصديقي إلى المنهج البصري في أغلب المسائل.
2. سار على النهج الانتقائي في قليل من المسائل النحوية.
3. لا تزال كتب الصديقي بحاجة إلى مزيد من العناية والاهتمام والدراسة.
4. للصديقي بعض الآراء النحوية التي تفرد بها.
5. كثير ما طرحه الصديقي ليس من آرائه وإنما اختيارات من آراء سابقيه من علماء النحو هذب بعضها ونقل بعضها كما هي.

Abstract

The Grammatical Issues of AL- Sedeqi Through Al-Faleeheen Quiede Book

Hana Eid

Mu'tah university, 2005

This studying includes search to the graduated works to sadigi whose died in 1057 hijri, and has it introduction and five chapters.

Chapter1: give adefinition to (sadigi) and has refernces, and chapter 2: give definition at the grammatical roots and how dose it form sadigi? From heaving and measurement and accumulating.

Chapter 3: include sadigi and the grammatical examples, chapter 4: the neglecting examples at sadigi, chapter5: vocabulary and some opinions.

The result of research that come at end:

1. sadigi takes the opinions of basri in almost examples.
2. and he talke the selective ways in afew grammatical examples.
3. the books of sadigi more care and studying.
4. sadigi has some grammatical suggestion that exclusive for him.
5. some of the opinion is not for his suggestion, its from other scientist.

الفصل الأول

ترجمة المؤلف

1. 1 المقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى بيان المستوى النحوي لثقافة الصديقي من خلال كتابه دليل الفالحين: عنوانها (المسائل النحوية عند الصديقي من خلال كتاب دليل الفالحين).

ونظراً لأهمية المادة النحوية التي يشتمل عليها الكتاب وما فيها من وجوه نحوية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تناول ما اشتمل عليه الكتاب من آراء نحوية وتوجيهات إعرابية وبيان رأي الصديقي فيها. ومحاولة الوقوف على المنهج العام لهذا العالم، وعليه فإنه يتم تأكيد صحة عنوان الدراسة وإن من الأسباب التي دفعت باتجاه تناول هذه الدراسة أن الجانب النحوي من علم الصديقي لا يزال دون عناية تذكر من الدارسين على الرغم من أهمية هذه المادة وغزارتها، وتنوع موضوعاتها النحوية التي تشمل كل أبواب النحو تقريباً، وقد ذكر قليل من العلماء الذين ترجموا للصديقي. أنه كان مفسراً للحديث ومدرس للفقه فمن هؤلاء المحبي والزركلي والبغدادي.

غير أني رجعت إلى كتب النحو ولم أجد له ذكراً بأنه نحوي إلا بعض الإشارات التي تفيد بأنه عالم تفسير وقد اجتهدت في هذه الدراسة على أن أتوصل إلى أنه اهتم كثيراً بالنحو وتبع البصريين في مسائل كثيرة والكوفيين في بعضها وتفرد ببعض المسائل.

أما الدراسات الحديثة فلم أقع على دراسة تهتم به من أي جانب وقد استعملت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الأنماط اللغوية والنحوية في الكتاب ويحللها نحوياً، وذلك بتخريج المسائل النحوية المتعلقة بالمستوى النحوي من كتاب دليل الفالحين وكتب النحو العربي القديمة والحديثة ودراسة هذه الوجوه دراسة نحوية. ومن بعد تكونت الدراسة من تمهيد وأربعة فصول أخرى، أما التمهيد فقد درست فيه ترجمة للعالم ونبذة موجزة عن حياته.

أما الفصل الثاني فأسميته الصديقي والأصول النحوية، ودرست فيه السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

ثم الفصل الثالث وهو الصديقي ومسائل النحو، وفيه تناولت جل المسائل النحوية التي وردت في كتاب دليل الفالحين وبينت رأي الصديقي فيها.

أما الفصل الرابع: وهو الحذف، فقد درست فيه جميع مسائل الحذف وقسمته إلى الحذف الصرفي والحذف النحوي.

أما الفصل الخامس: فقد خصصته لبيان مذهبه النحوي وموقفه من الخلافات النحوية والعلل النحوية والمصطلح النحوي وبعض الآراء النحوية التي تفرد بها.

وقد واجهتني صعوبات كثيرة في كتابة هذا البحث و كانت من البدء في مرحلة جمع المادة ومنها:

1. قلة الدراسات التي عنيت بآثار الصديقي وخصوصاً الجانب النحوي منها.
2. صعوبة تحديد مذهب الصديقي النحوي وذلك؛ لأنه جاء ضمن فترة زمنية متأخرة، وقد اطلع على جميع المذاهب النحوية، وأخذ منها، فكان مذهبه انتقائياً أحياناً وبصرياً أحياناً أخرى.

1. 2 حياته:

إنَّ هذا العالم لم يُدْرَس دراسة وافية مستقلّةً، باستثناء بعض الإشارات إليه في بعض كتب التراجم[1]، والتي ذكرت أنّه مفسّر للحديث، ومدرس للفقه في الحرم الشريف، دون أي إشارة إلى ثقافته اللغويّة.

أمّا مصنَّفاته فإنّها لم تحظَ بما تستحقّه من العناية والاهتمام والبحث حتّى تعطي ثمارها وتُساهم في رفد التراث الحضاريّ، وتكاد هذه الدراسة تكون الأولى

(1) انظر هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنّفين من كشف الظنون، المجلد 213/6؛ وخلاصة الأثر، الجزء184/4؛ والأعلام، 293/6؛ ومقدمة المحقّق لكتاب دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين للإمام الصديقيّ، 7/1.

المتخصَّصة التي تتناول البحث في الجانب النحويّ لعالمٍ كبيرٍ مثل الصديقيّ صاحب المصنَّفات الكثيرة المتنوِّعة[1].

1. 3 اسمه ونسبه:

أجمعت كل كتب التراجم التي ترجمت للصديقيّ على أنّ اسمه محمد علي بن محمد علاّن بن إبراهيم بن محمّد بن علاّن بن عبد الملك بن علي بن مبارك شاه البكري الصديقيّ المكّي الشافعيّ[2].

1. 4 مولده ووفاته:

ذكرت الكتب جميعها التي ترجمت له أنّه وُلِدَ بمكّة سنة ست وتسعين وتسعمائة، وتوفي سنة سبع وخمسين وألف، ودفن بالمعلاة بالقرب من قبر شيخ الإسلام ابن حجر المكيّ رحمهما الله تعالى[3].

1. 5 صفاته وفضائله:

تكاد الكتب التي ترجمت للصديقيّ تجمع على تفرّده في عصره في الفضائل وعلوّ منزلته العلميّة، وبراعته في الفقه والتفسير على الرّغم من أنّها جميعها أهملت الإشارة إلى تفوُّقه وبراعته في علوم اللّغة والنحو.

وذكر المحبّي في خلاصة الأثر في صفاته، حيث قال: (واحد الدهر في الفضائل وأحد العلماء المفسِّرين لكتاب الله تعالى ومُحيي السُّنة بالدِّيار الحجازيّة. وكان مرجعاً لأهل عصره في المسائل المشكّلة في جميع الفنون)[4].

---

(1) خلاصة الأثر، 185/4.

(2) مقدّمة المحقّق لكتاب دليل الفالحين،7/1؛ وهدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنفين من كشف الظنون213/6؛ وخلاصة الأثر، 184/40؛ والأعلام، 6/ 293؛ ومقدّمة المحقق،1/ 7.

(3) انظر مقدّمة المحقّق، 85/1؛ والأعلام،293/6؛ و/184: وهدية العارفين، 6/ 213.

(4) انظر خلاصة الأثر، 4/ 184.

وبالغ المحبّي في ذكر صفاته حتى إنّه قال عنه: (إذا سُئِل عن مسألة ألَّف بسرعة رسالة في الجواب عنها، وحفظ القرآن بالقراءات، واسع المعرفة في كثيرٍ من العلوم والفنون)[1].

وقد ذكر المحبّي أنّه نابغة عصره وقد تصدّر للإقراء وله من السِّن ثمانية عشر عاماً، وباشر الإفتاء، وله في السِّن أربع وعشرون سنة، وجمع بين الرِّواية والدِّراية والعلم والعمل، إمام ثقة، ومن أفرد أهل زمانه معرفة وحفظاً واتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلماً بعلله وصحيحه وأسانيده، وقد شبّهه المحبّي بالسيوطي في معرفة الحديث وضبطه وكثرة مؤلّفاته، حيث قال:(كان شبيهاً بالجلال السّيوطي)[2]، وقال عنه الشيخ عبد الرحمن الحياري: إنّه سيوطيّ زمانه.

فهو رجلٌ ورعٌ تقيٌ صاحب كرامة، فقد نقل عنه تلميذه الفاضل محمد النبلاوي الدمياطي أنّه قال: (رؤى النبي ε في المنام وهو يعطي الناس عطايا فقيل له يا رسول الله، وابن علان فأخذ يحثو له بيده الشريفة)[3].

1. 6 شعره:

ذكرت بعض المصادر التي ترجمت له بعض شعره، لكنّها لم تذكر أنّه شاعر، ومن هذا الشعر نستطيع أن نقول إنّه لم يكن شاعراً مطبوعاً، إنّما شعره أشبه بشعر الحكماء الوعاظ ظاهره التكلّف والصنعة، وأكثره يدور في غرض الغزل والحكمة.

ومن خلال تتبّع بعض أشعاره التي احتفظت بها كتب التراجم تبدو لي بعض سماته الشخصيّة؛ فهو رجلٌ وطني يحب وطنه كثيراً ويسيطر عليه شعورٌ دينيّ ولا

---

(1) المصدر نفسه، 4/ 184.

(2) المصدر نفسه، 4/ 185.

(3) المصدر نفسه، 4/ 185؛ ومقدّمة المحقّق لدليل الفالحين، 1/ 7.

سيّما أنه من مواليد مكّة، فقد ارتوى من بئر زمزم؛ لذلك نجده يقول شعراً في بئر زمزم(1):

وَزَمْزَمُ قَـالُوا فِيـهِ بَعْـضُ مُلُوحَـةٍ   وَمِنْهُ مِياهُ الْعَيْنُ أَحْلَى وَأَملَحُ
فَقُلْـتُ لَهُـمْ قَلْبِـي يَرَاهَـا مَلاَحَـةً   فَلاَ بَرَحَتْ تَحْلُو لِقَلبِي وتملحُ

نلاحظ أيضاً أنّه إنسان مرهف المشاعر، رقيق القلب، يعاني من قسوة مَن أحبّ، كما في قوله(2):

يا ربُّ أنتَ حبستَ الحسنَ في قَمَـرٍ   حلو الشمايلِ لا يَرْثي لِمَنْ عَشِقَهْ
أكادُ أدعـو عليـهِ حـينَ يَهجرَنِـي   لكن لفرطِ غرَامي تَمْنَعُ الشَفَقهْ

وفي قوله(3):

يـا مالكـاً رقَّ قلبـي   رفقاً بنفسِ رفيقِك
الله بينـي وبـين   السواك في رشفِ ريقِك

وكذلك في قوله (4):

يـا مـن يَلُـمْ فـي هـواه   ولا يراعي الجمالا
بـالله دعنـي فـإنِّي   لقد فنيت انتحالا

وله في الغزل (5):

كتبته ولهيـبُ الـشوقِ فـي كبـدي   والدَّمع منسكبٌ والبالُ مشغول
وقلت قد غاب من أهـواه وأسـفي   بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

(1) خلاصة الأثر، 4/ 188.
(2) المصدر نفسه، 4/ 188.
(3) المصدر نفسه، 4/ 188.
(4) المصدر نفسه، 4/ 189.
(5) خلاصة الأثر، 4/ 189.

نلاحظ في شعره ميلاً واضحاً نحو الحكمة ممّا ينمُّ عن تجربة في الحياة وخبرة وعقلٍ راجحٍ نجده في قوله[1]:

إذا أمسيتَ فابتدر الصَّباحا ولا تُمهلهُ تنتظرُ الصَّباحا

وتُبْ ممّا جنيتَ فكم أُناسٍ قضوا نحباً وقد نامُوا صِحاحا

وله أشعار كثيرةٌ ذكر المحبّي منها[2] تشطير همزيّة أبي مدينُ وتخميسها[3]، فقال المحبّي: وقد خمّس قصيدة الشيخ أبي مدين وأنشد له بعضهم هذه الأبيات[4]:

الموتُ بحرٌ موجُهُ طافحْ يَغرقٌ فيه الماهرُ السابحْ

ويحكِ يا نفسُ قفي واسمعي مقالةً قالها ناصحْ

ما ينفع الإنسان في قبرهِ إلاّ التُّقْىَ والعملُ الصالحْ

وممّا سبق من شعر نستطيع القول إنّ لديه قدرةً على قول الشعر وإنه إنسانٌ ديِّنٌ، ورعٌ، ذو أخلاق حميدة. عالمٌ في كثير من العلوم يشهد بذلك ما أطّلعت عليه من مؤلّفاته مثل (دليل الفالحين)، وأشعاره التي أوردتها كتب التراجم.

1. 7 شيوخه:

أخذ الصديقيّ علمه عن شيوخ كثيرين ذكرتهم بعض كتب التراجم وهم:

1. الشيخ عبد الرحيم بن حسَّان، قرأ عليه شرح الأجروميّة للأزهري، وشرح ألفيّة ابن مالك للسَّيوطي[5].
2. الشيخ عبد الملك العصامي، قرأ عليه شرح القطر، وشرح الشَّذور، وأخذ عنه علم العروض والمعاني والبيان[6].
3. عمُّهُ الإمامُ العارفُ بالله تعالى أحمد رحمه الله تعالى، أخذ عنه القراءات[1].

---

(1) المصدر نفسه، 4/ 189.

(2) المصدر ، 4/ 190.

(3) المصدر نفسه 4/ 189.

(4) المصدر نفسه، 4/ 189.

(5) المصدر نفسه، 4/ 185.

(6) خلاصة الأثر، 4/185.

4. المحدّث الكبير محمد بن جار الله بن فهد الهاشميّ، أخذَ عنه الحديث الشريف(2).

5. السيد عمر بن عبد الرحيم البصريّ، أخذَ عنه الفقه(3).

6. الصّدر السعيد كمال الإسلام عبيد الله الخجندي، أخذ عنه التصوّف(4).

7. روى صحيح البخاري وغيره من كتب السُّنن إجازةً عن كثير من الشيوخ الوافدين إلى مكة، أبرزهم الشيخ العارف بالله تعالى الوليّ جلال الدين عبد الرحمن بن محمّد الشربيني العثماني الشافعي، ومفتي الحنفيّة بمصر الشيخ عبد الله النحراوي، والمحدّث المصري محمد جازي الواعظ(5).

من خلال ما ذكرته كتب التراجم من نصوص عن الصديقيّ، تبين أنّه كان فريد عصره في جميع الفنون والعلوم. إلاّ أنّ مصادرَ كثيرة أهملت ذكره تماماً.

1. 8 مصنَّفاته:

لم تُحصِ كتب التراجم التي ترجمت للصديقيّ جميع مصنّفاته، إذ تجد في كتابٍ ما لا تجده في غيره من الكتب، وأكثر هذه الكتب إحاطةً خلاصة الأثر؛ فذكرها جميعها وهي تزيد عن الخمسين، ونذكرها كما وردت في كتب التراجم.

1. اتحاف أهل الإسلام والإيمان ببيان أنّ المصطفى صلى الله عليه وسلم لا يخلو عنه زمان ولا مكان(6).

2. الطيف الطائف بتاريخ وجه والطائف(7)، ذكره المحبيّ في خلاصة الأثر باسم الطيف الطائف بتاريخ وجه والطائف، وكذلك الزركلي في الأعلام بأنّه مخطوطة في مكتبة الحرم المكيّ.

---

(1) انظر المصدر نفسه، 185/4.

(2) انظر المصدر نفسه، 185/4.

(3) انظر المصدر نفسه، 185/4.

(4) انظر المصدر نفسه، 185/4.

(5) انظر المصدر نفسه، 185/4.

(6) هدية العارفين لأسماء المؤلفين283/6؛ وخلاصة الأثر 186/4؛ ومعجم المؤلفين54/11

(7) انظر هدية العارفين 283/6، ؛ وخلاصة الأثر 187/4، الأعلام 293/6؛.

3. رفع الالتباس لبيان اشتراك معاني الفاتحة والنّاس[1].

4. ضياء السبيل إلى معالم التنزيل[2]، وذكر الزركلي أنّه مصنّف في التفسير.

5. رسالة في ختم البخاري، سمَّاها الوجه الصحيح في ختم الصحيح[3].

6. فتح الكريم القادر ببيان ما يتعلّق بعاشوراء من الفضائل والأعمال والمآثر[4].

7. نظم أنموذج اللبيب للسيوطيّ وشرحه وهو شرح عظيم[5]

8. نظم أم البراهين، سمّاها العقد الثمين[6].

9. نظم عقيدة النسفي، سمّاها العقد الوفيّ[7].

10.نظم مختصر المنار في أصول الحنفيّة[8].

11.شرح الإيضاح في المناسك للنووي[9].

12. نظم العقد والمدخل في علم البلاغة للعضد[10].

13. فتح الوهّاب بنظم رسالة الآداب للعضد[11].

14. شرح على تصريف الشيخ محمّد البركلي، المسمّى حسن العناية بالكناية[12].

15. شرح الأذكار للنووي[13].

---

(1) أنظر مقدمة المحقق 8/1؛ وهدية العارفين 283/6؛ وخلاصة الأثر 186/4.

(2) انظر الأعلام،293/6؛ ومقدّمة المحقق، 8/1؛ وهدية العافين، 283/6؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.

(3) انظر مقدّمة المحقّق، 1/ 8؛ وهدية العارفين، 283/6؛ وخلاصة الأثر، 186/4.

(4) انظر مقدّمة المحقّق، 8/1؛ وهدية العارفين، 283/6؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.

(5) انظر مقدّمة المحقّق، 1/ 8؛ وهدية العارفين، 283/6؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.

(6) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين، 283/6.

(7) انظر خلاصة الأثر، 4/ 186؛ وهدية العارفين، 283/6.

(8) انظر خلاصة الأثر، 186/4؛ وهدية العارفين، 6/ 283.

(9) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين، 283/6؛ ومعجم المؤلفين، 54/11.

(10) انظر خلاصة الأثر، 186/4؛ وهدية العارفين، 283/6.

(11) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين، 283/6؛ ومعجم المؤلفين، 54/11.

(12) انظر مقدمة المحقق، 8/1؛ وهدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.

(13) انظر مقدمة المحقق، 1/ 8؛ وهدية العارفين، 283/6؛ وخلاصة الأثر، 187/4.

16. شرح رياض الصالحين للنووي، سمّاه دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين[1].
17. رسالة في تعريف واجب الاستثناء وجائزه سمّاها فتح المسالك في تجويز طريق ابن مالك[2].
18. التلطّف: وهو شرح التعرّف في الأصلين والتصوّف لابن حجر[3].
19. دُرر القلائد فيما يتعلّق بزمزم وسقاية العبَّاس من الفوائد[4].
20. شرح منسك النووي الكبير، سمّاه فتح الفتّاح في شرح الإيضاح[5].
21. شرح منظومة السيوطيّ في موافقة عمر رضي الله عنه للقرآن[6].
22. مؤلَّف في رجال الأربعين النوويّة[7].
23. مؤلفان في التنباك؛ أحدهما يُسمّى تحفة ذوي الإدراك في منع التنباك، والآخر أعلام الأخوان بتحريم الدخّان[8].
24. الابتهاج في ختم المنهاج[9].
25. نظم القطر والأجروميّة، وحاشية على شرح الأجروميّة للأزهري[10].
26. حاشية رشف الرّحيق من شرب الصّديق[11].
27. مؤلف في أجداده إلى الصّديق رضي الله عنه[12].

---

(1) انظر مقدمة المحقق، 1/ 8؛ وهدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(2) انظر مقدمة المحقق، 1/ 8.
(3) انظر مقدمة المحقق، 1/ 8.
(4) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(5) انظر مقدمة المحقق، 1/ 8؛ وخلاصة الأثر، 6/ 187؛ وهدية العارفين، 4/ 187.
(6) انظر مقدمة المحقق، 1/ 9؛ وخلاصة الأثر، 6/ 187؛ وهدية العارفين، 4/ 187.
(7) انظر خلاصة الأثر، 4/ 187؛ وهدية العارفين، 6/ 283.
(8) انظر مقدمة المحقق، 1/ 8؛ وهدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(9) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.
(10) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(11) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(12) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.

28. مؤلّف فيمن اسمه زيد[1].
29. حسن النبا في فضل قبا، اختصره من جواهر الأنباء للشيخ إبراهيم الوصابي اليمني[2].
30. زهر الربا في فضل مسجد قبا[3].
31. النفحات الأحدية تصدير وتعجيز الكواكب الدرِّية[4].
32. العلم المفرد في فضل الحجر الأسود[5].
33. شمس الآفاق فيما للمصطفى ع من كرم الأخلاق[6].
34. حاتم الفتّوة في خاتم النبوّة[7].
35. الطيف الطائف بتاريخ وجه والطائف[8].
36. مؤلف فيمن أردفهم رسول الله ع معه على مركوبه، سماه بغية الظرفا في معرفة الردفا، وبلغوا فوق الأربعين[9].
37. المنهل العذب المفرد في الفتح العثماني لمصر ومن ولي نيابة تلك البلد[10].
38. ثلاثة تواريخ في بناء الكعبة أحدهما ألّفه برسم خزانة السلطان مراد[11].
39. مؤلّف في السيل، سماه أعلام سائر الأنام بقصّة السيل الذي سقط منه بيت الله الحرام، ثمّ لخّص منه مجرد ما وقع في عمارة البيت[12].

---

(1) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(2) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(3) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(4) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(5) انظر مقدمة المحقّق، 1/ 8؛ وهدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 187.
(6) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.
(7) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.
(8) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.
(9) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.
(10) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.
(11) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.
(12) انظر مقدمة المحقق، 1/ 8؛ وهدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.

40. مؤلّف في السيل أيضاً سمّاه ألوية التشريف بالأعلام والتعريف بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف[1].

41. القول الحق والنقل الصريح بجواز أن يدرَّس بجوف الكعبة الحديث الصحيح[2].

42. إنباء الجليل المؤيّد مراد خان ببناء بيت الوهاب الجواد[3].

43. المنح الأحمدية بتقريب معاني الهمزيّة[4].

44. شرح قلادة العقيان بشعب الإيمان للشيخ إبراهيم بن حسن مفتي ديار الشَّرق[5].

45. الأقوال المُعرَّفة بفضائل أعمال عرفة[6].

46. كتاب الفتح المستجاد لبغداد[7].

47. منهج من ألّف فيما يرسم بالياء ويرسم بالألف[8].

48. مورد الصّفا في مولد المصطفى[9].

49. النفحات العنبرية في مدح خير البريّة[10].

50. عيون الإفادة في أحرف الزيادة[11].

---

(1) انظر هدية العارفين، 6/ 283؛ وخلاصة الأثر، 4/ 186.

(2) انظر مقدمة المحقق، 1: 8؛ وهدية العارفين، 6: 283؛ وخلاصة الأثر، 4: 187.

(3) هدية العارفين، 6: 283؛ وخلاصة الأثر، 4: 187.

(4) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين، 283/6.

(5) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين6/ 283.

(6) انظر خلاصة الأثر، 4/ 187؛ وهدية العارفين، 6/ 283.

(7) انظر خلاصة الأثر، 4/ 187؛ وهدية العارفين، 283/6.

(8) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين، 283/6.

(9) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين، 283/6.

(10) انظر خلاصة الأثر، 187/4؛ وهدية العارفين، 283/6.

(11) انظر خلاصة الأثر، 4/ 187؛ وهدية العارفين، 6/ 283.

51. شرح منظومة ابن الشحنة في المعاني والبيان[1].

52. شرح الزبد[2].

1. 9 مصادره اللغويّة:

صرّح الصديقيّ بأسماء كثير من العلماء والنحويين الذين أفاد منهم في مناقشة المسائل النحويّة؛ مثل الخليل ت(175)هـ[3]، وسيبويه ت(180)هـ[4]، والكسائي ت(183)هـ، والمبرد ت(285)هـ، وأبو علي الفارسي ت(377)هـ[5]، والزمخشري ت(538)هـ[6]،وأبو البقاء العكبري ت(606)هـ[7]، وابن مالك ت (672)هـ، وابن هشام ت(761)هـ، وأبو حيّان ت(745)هـ[8]، وابن عطية[9]، والصفوي[10]، والبيضاوي[11]، والطيبي[12]، والكرماني[13]، وغيرهم كثيرٌ ممن سوف آتي على ذكرهم لاحقاً.

لكنّه قليلاً ما كان يذكر اسم المصدر الذي يأخذ منه مادته، ومن أسماء المصادر التي رجع إليهاوذكرها في كتابه دليل الفالحين:

---

(1) انظر خلاصة الأثر، 4/ 187؛ وهدية العارفين، 6/283.

(2) انظر خلاصة الأثر، 4/187؛ وهدية العارفين، 6/283.

(3) المصدر نفسه، 4/ 6، 4/ 61، 4/ 64.

(4) المصدر نفسه، 4/ 6، 4/ 65، 4/ 64.

(5) انظر دليل الفالحين، 4/ 6.

(6) انظر المصدر نفسه، 4/ 6 و4/ 9 و4/ 53.

(7) المصدر نفسه، 4/ 8.

(8) المصدر نفسه، 4/ 7، 4/ 64.

(9) انظر دليل الفالحين، 4/ 7، 4/ 65، 4/ 51، 4/ 64.

(10) المصدر نفسه، 4/ 7.

(11) المصدر نفسه، 4/ 7، 4/ 56.

(12) المصدر نفسه، 4/ 11، 4/ 12.

(13) المصدر نفسه، 4/ 12، 4/ 44.

1. المصباح وذكره غير مرَّة كما في قوله: (لما تقدّم عن المصباح)[1].

2. المؤتلف والمختلف، وأشار إليه عندما نقل منه قول الدارقطني[2]. وهو (ذكره الدارقطني في المؤتلف والمختلف).

3. التوشيح: أشار إليه عند الاستشهاد بقول السيوطي[3] نلحظه في قوله:(قال السيوطي في التوشيح).

4. شرح الألفيّة لابن مالك[4]، ذكره ولم يذكر الشارح (وقال في شرح ألفيته).

5. حواشي الشفاء، كما في قوله:(رواه عياض في الشفاء)[5]، (وفي بعض حواشي الشفاء)[6].

6. التوضيح لشواهد الجامع الصحيح، كما في قوله:(وقال ابن مالك في التوضيح لشواهد الجامع الصحيح)[7].

7. الكافية في النحو ذكره غير مرة كما في(والعبارة لرضي في شرح الكافية)[8].

أمّا أسماء بعض النحويين واللغويين الذين أتى على ذكرهم في كتابه دليل الفالحين، فأذكر منهم:

1. الأصمعي: واستشهد بقوله:(إنّ المهنة بفتح الميم هي الخدمة)[9].

2. الخليل[10]: وكان دائماً يشير إليه بشيخ سيبويه ونقل عنه في مواضع كثيرة

---

(1) المصدر نفسه، 4/ 25، 4/ 48، 4/ 56، 2/ 388.

(2) المصدر نفسه، 4/ 35.

(3) دليل الفالحين، 4/ 35.

(4) المصدر نفسه، 4/ 35.

(5) المصدر نفسه، 4/ 56.

(6) المصدر نفسه، 4/ 57.

(7) المصدر نفسه، 2/ 33، 2/ 257.

(8) المصدر نفسه، 2/ 257.

(9) المصدر نفسه، 4/ 56، 2/ 389.

(10) المصدر نفسه، 4/ 6.

منها أنّ المخضرمة بمعنى مقطوعة الأُذن[1].

3. سيبويه: وقليلاً ما كان يذكره منفرداً بل مرتبطاً بشيخه الخليل، كما في قولـــه: (ما حكاه سيبويه عن الخليل)[2]، و(ما حكاه سيبويه وشيخه الخليـــل)[3]، و(مـــا ذهب إليه سيبويه)[4]، و(الذي عليه سيبويه)[5]، وهكذا.

4. أبو علي الفارسي: كما في (مذهب أبي علي الفارسي)[6].

5. الزمخشري: ومنه قوله (قال الزمخشري)[7].

6. أبو البقاء العبكري: ذكره في مواضع كثيرة نحو قوله: (أجاز أبو البقاء)[8].

7. ابن مالك: كما في قوله (يؤخذ إعراب ابن مالك)[9].

8. أبو حيان النحوي[10]: أشار إليه في مواضع كثيرة كما في قوله:(واقتصر عليه أبو حيان)، ومن المسائل التي احتجّ عليها برأي أبي حيّان أنّ البـــاء جـــاءت للتعدية في (تنوء بالعصبة)[11].

9. السيوطيّ: كما في (قال السيوطي)[12].

10. العاقولي[13]: وذكره في مواضع عدّة وكذلك ابن رسلان[14].

---

(1) المصدر نفسه، 4/ 61.

(2) المصدر نفسه، 4/ 6.

(3) المصدر نفسه، 4/ 65.

(4) المصدر نفسه، 4: 64.

(5) المصدر نفسه، 4: 48.

(6) دليل الفالحين ، 6/4.

(7) المصدر نفسه، 4/ 6، 4/ 9، 4/ 56، 1/ 500.

(8) المصدر نفسه، 4/ 8، 1/500.

(9) المصدر نفسه، 4/ 12، 2/ 33.

(10) المصدر نفسه، 4/ 7.

(11) المصدر نفسه، 4/ 64.

(12) المصدر نفسه، 4/ 35.

(13) المصدر نفسه، 2/ 158، 2/ 388.

(14) المصدر نفسه، 2/ 158.

1. 10 منهجه في عرض المسائل النحويّة:

يقوم منهج الصديقيّ في بحث المسائل النحويّة على عرض جُملة مـــن الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، وأحياناً يعمد إلى اختيار الرأي الذي يَعدُّه مناســـباً[1]، فيقبل رأياً ويرفض غيره مستنداً في ذلك إلى أدلّة النحو المختلفة كالقرآن الكـــريم[2] بقراءاته المختلفة دون الإشارة إلى أنها سبعية أو شاذة، والحديث النبوي[3]، وكـــلام العرب منظومه[4] ومنثوره[5].

وبما أنّه عاش في عصر متأخّر، فقد أتاح له ذلك أن يطّلع على كثيـــرٍ مـــن الآراء النحوية ممّا جعله واسع المعرفة وقادراً على اختيار ما يراه مناسباً، وبـــذلك فإنّه كان يمزج بين المذاهب النحوية: البصرية والكوفية في انتقاء ما يـــراه مناســـباً بعبارة (قلت...)[6]، واهتم بالوسيلة التي توصل إلى الإبانة عن المعنى في أن يضيف إلى الشرح من معين علمه وثقافته؛ لذلك نراه يستطرد أحياناً في ذكـــر بعـــض آراء النحاة.

وكان يورد توجيهات إعرابيّة فيها خلاف بين النحاة مثل مناقشة إعراب (يا) في (يا ليتني مكان صاحب هذا القبر)[7]، أهي للنـــداء أم للتنبيـــه، والخـــلاف فـــي المستثنى بـــ (إلاّ) من كلام تام موجب غير تام المعنى، أهو الرفع أم النصب[8] فـــي (كل أمتّي معافى إلاّ المجاهرين) بمعنى غير[9].

---

(1) دليل الفالحين، مسألة (اللهمّ)،59/1، جواز كون ربنا نعتاً لـــ (اللهمُ) 228/1. امتناع تنوين الاسم المطول،1/ 218، جواز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً للظرف المعتمد على الاستفهام،1/ 186.

(2) دليل الفالحين، 2/ 47، 2/ 456، 2/ 152، 2/ 158، 2/ 142.

(3) دليل الفالحين، 2/ 539، 2/ 7.

(4) المصدر نفسه، 2/ 534، 2/ 446.

(5) المصدر نفسه، 2/ 152، 2/ 158، 4/ 55.

(6) المصدر نفسه 2 7، 4/ 211.

(7) دليل الفالحين، 159/4.

(8) المصدر نفسه، 30/2.

(9) أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه، 10/ 405.

وينسى أحياناً أنّ هدفه هو الاحتجاج لما يورده من الحديث، فيعد الحديث الذي يشرحه شاهداً نحوياً يجيز به ما يشبهه من أساليب من غير أن يعضد ذلك الحديث بالشواهد الأخرى، مثل اعتداده بـ (فإن شِئتَ كُلهُ وإن شئت تصدّق به)[1] شاهداً نحوياً يجيز به حذف الفاء مطلقاً[2].

(1) أخرجه البخاري، باب الزكاة، 3/ 267.

(2) انظر دليل الفالحين، 2/ 539.

الفصل الثاني
الصديقيّ وأصول النحو العربي

2. 1 الصديقيّ والسَّماع:

السَّماع: أصل من أصول اللغة والنحو وهو الأخذ عن الأعـراب الفـصحاء ونقل لغتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم وبموجبه دوّنت اللغة؛ لأنّه الطريق الطبيعي إلى معرفة كنه اللغة وتبيّن خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى العربية ومعرفة المستعمل منها[1].

ولا يختلف النحاة في الاعتداد بالقرآن الكريم، وإنّما الخلاف بين النحاة فـي كيفيّة الاعتماد عليه، فمنهم من كانوا يُعَوّلون على ظاهر اللفظ فيبنون عليه قاعـدة، أمّا البصريون، فكانوا يكثرون من تأويل ما يأتي مـن الآيـات مخالفـاً لقواعـدهم وأصولهم[2].

أمّا الحديث الشريف: وهو الأصل الثاني من أصول الـسماع، فقـد اختلـف النحاة فيه بين مؤيدٍ للاستشهاد به كابن مالك وغيره، ورافض رفضاً قاطعاً، ومؤيّـد بشروط[3].

الأصل الثالث: كلام العرب شعراً ونثراً، وبه أخذ جميع النحاة، فمنهم من قبل بالشعر والنثر دون سند أو راوٍ ولم يقيّده بزمان ولا مكان كالكوفيين وعدّوا كل مـا نطقت به العرب صحيحاً. أمّا البصريون فقيّدوه بقبائل معروفـة وبزمـان ومكـان محدّدين، واشترطوا معرفة القائل ونسبه ومولده.

2. 1. 1 القرآن الكريم:

هو الأساس لنشأة الدّراسات اللغويّة والعربية المختلفة، وقد أجمع العلماء على أنّ القرآن الكريم هو النصّ الوحيد الموثوق بصحّته وعدُّوه أعلى درجات الفـصاحة

(1) انظر منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، د. محمد البكاء، ص145.
(2) انظر في أدلة النحو، د. عفاف حسانين، ص 300.
(3) انظر لهذه المسألة الاحتجاج بالحديث النبوي، خديجة الحديثي، ص13-30.

وخير ممثِّل للُّغة الأدبيّة[1].

قد كان الكوفيّون أكثر اهتماماً من البصريين بالاستدلال بآياتــه والاحتجــاج بأساليبه؛ وذلك لإيمانهم بأنّ القرآن الكريم قد جاء بلغات مختلفة فصيحة، فهو أحــقّ بالقبول وأجدر بالأخذ عندما نبني القاعدة. في حين وقف البصريون عكس ذلك؛ لأنَّ هناك طائفة من الأساليب القرآنيّة التي لم تخضع لأقيستهم، فرفــضوا الأخــذ بهــا، وحاولوا تأويلها وتخريجها لتتَّفق مع مقاييسهم[2].

عدَّ الصديقيّ القرآن الكريم مصدراً من مصادر استشهاده واحتجَّ بآياته فــي مواضع كثيرةٍ وعلى الأغلب ليس معه شاهد من نوع آخر، ويعــدّه فــي المرتبــة الأولى، من مراتب الاحتجاج، وسنرى ذلك فيما يلي.

ومن المسائل التي بنى أصولها على الشاهد القرآني مثل- إفراد المضاف مع تعدّد المضاف إليه:

فاحتجَّ بقوله تعالى: [**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**] [3] شاهداً على إفراد المضاف مع تعدّد المضاف إليه في (ســمعَ رسول الله ε صوت خصومٍ بالباب عاليةٍ)[4]. حيث أفرد (صوت) وهو المضاف مع تعدّد المضاف إليه (خصوم) وذلك لأنّ (صوت) كونه مصدراً في الأصــل نظيــر (سمع) في الآية الكريمة فهي مصدر في الأصل، فاختلطة الأصوات مــع بعــضها وصَعُبَ تمايزها فصارت كالصوت الواحد[5].

ومنه قوله في لام الابتداء أنّها تدخل على مبتدإٍ[6]، وليس على قسم محــذوف. فاحتجّ على دخول لام الابتداء على المبتدأ وليس على قسم محذوف في قول رســول

---

(1) انظر البحث اللغوي عند العرب، ص17.

(2) انظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص123.

(3) سورة البقرة، الآية: 7.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح، 5/ 255.

(5) ينظر دليل الفالحين، 2/ 47.

(6) انظر دليل الفالحين، 2/444.

الله ع: " لقد رأيت نبيكم وما يجدّ من الدقلّ بقوله تعالى:[**وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ**][1]، فاللام في (لقد) للابتداء مثلها في الآية الكريمة[2].

واختلف النحاة في لام الابتداء، فبعضهم قال: يسبقها قسم مثل قول أبي حيّان: (هي لام الابتداء مقيّدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألاّ يكون)[3]. وأمّا ابن الحاجب[4] والزمخشري[5] فقد ذهبا إلى أنّ لام الابتداء يجب أن يكون معها المبتدأ، كما في قوله:[**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**][6]، والتقدير: ولأنت سوف يعطيك ربكّ فترضى. ويرى الصديقي ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى:[**لاَ أُقْسِمُ**][7] بأنها لام ابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدرها لام قسم لأنّها ملازمة للنون[8].

قوله في جواز كون فاعل أفعال القلوب ومفعولها ضميرين لشيء واحد[9]. بنى هذا الأصل على قوله تعالى:[**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً**][10]، واستشهد به على:(لقد رأيَتني سابع سبعة)[11]، فيقول: من خصائص أفعال القلوب أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيءٍ واحدٍ مثل (علمتني منطلقاً)، ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال. فلا يُقال ضربتني وشتمتني، بل يُقال ضربت نفسي؛ وذلك؛ لأنّ

---

(1) سورة البقرة، الآية: 65.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، الحديث رقم (36).

(3) انظر اللام في القرآن الكريم، ص456.

(4) انظر الأمالي لابن الحاجب ص53.

(5) إعراب القرآن الكريم للنحاس، ص338؛ وانظر اللام في القرآن الكريم لاحمد اسماعيل الوحيدي، ص457.

(6) سورة الضحى، الآية/ 5.

(7) سورة البلد، الآية/ 1.

(8) المصدر نفسه 2/ 444.

(9) انظر دليل الفالحين، 2/ 456.

(10) سورة يوسف، الآية/ 36.

(11) أخرجه مسلم في كتاب: الزهد والرقائق، الحديث رقم (14).

الأصل في الفاعل أن يغاير المفعول، فالأول مؤثرٌ والثاني متأثرٌ فلا يتّحدان، فإن اتّحدا معنى كره اتحادهما لفظاً، أمّا في أفعال القلوب فإنّ الفاعل والمفعول فيها ليسا بمتغايرين لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منها ضميراً متّصلاً، وذهب البصريون إلى أنّ المفعول به ليس الفاعل في الحقيقة، بل مضمون الجملة، فجاز اتفاقهما لفظاً(1) كما في قول الشاعر:

ولقد أراني للرِّماحِ دريئة(2)

شاهداً على أنّ أفعال القلوب تختصّ من بين سائر الأفعال، بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيءٍ واحدٍ وهو المتكلّم، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك(3).

عدم جواز دخول الواو الحالية على الجملة المضارعيّة المثبّتة الخالية من (قد) إلا ضرورة كما في قول الشاعر:

عُلِّقتُها عَرَضاً وأقتل قومها(4)

وأنّ (الواو) في (إنّ لي قرابة أصلهم ويقطعوني، وأحسن إليهم ويسيئون إليّ، وأحلم عنهم ويجهلون عليَّ...)(5)، واو العطف والجمل المضارعة معطوفة على أقرانها وإن اعتبرت واو الحال فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ أي: وهم يقطعوني(6). وبنى هذا الأصل على توجيه النحاة لقوله تعالى:[**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ**

---

(1) انظر دليل الفالحين 2/ 456.

(2) من شعر قطري بن فجاءة التميمي، وعجزه: مِنْ عن يميني مرةً وأمامي، من شواهد أوضح المسالك،106/3.

(3) انظر أوضح المسالك، 3/ 57.

(4) هذا الشاهد لعنترة بن شداد العبسي وهو صدر بيت من الشعر عجزه: زعماً لعمرُ أبيكَ ليس بمزعم وهو من شواهد أوضح المسالك.

(5) أخرجه مسلم في كتاب: البر والصّلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، الحديث رقم (22).

(6) انظر دليل الفالحين، 2/ 152.

الله][1]، أي وهم يصدّون، وتبع الصديقي في هذا التوجيه مجموعة من النحاة قد ذهبوا في توجيه (وأقتل قومها) بأنّ الواو للعطف والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها أو جملة في محل خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وأنا أقتل قومها[2].

وللكوفيين فيه مذهب آخر وهو أن يجعلوا (إلاّ) بمعنى واو العطف وما بعدها معطوف على ما قبلها[3].

والمرجَّح في هذا رواية البخاري (المجاهرين)؛ لأنّ الأصل في حكم المستثنى بـ (إلاّ) النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متّصلاً أم منقطعاً نحو: قام القوم إلاّ زيداً، وضربت القوم إلاّ زيداً، ومررتُ بالقومِ إلاّ زيداً؛ فيتوجّب أن تكون (المجاهرين) بالنّصب[4].

منع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إلاّ ضرورةً

استشهد بقراءة حمزة[5] لقوله تعالى:[**وَاتَّقُواْ الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**] [6] بالخفض عطفاً على الضمير من غير إعادة الخافض بقول الشاعر[7] شاهداً على جوازه في الضرورة فقط:

قرّبت تهجُونا وتشتمنا ... فاذهب فما بكَ والأيّام من عجبِ

فعطف الأيام بالخفض على الضمير (الكاف) من غير إعادة الخافض (الباء) ضرورةً، وعلّل ذلك بأنّ الضمير المخفوض لا ينفصل، فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على حرف. ولم يجز البصريون هذه القراءة؛ لأنّه لا يجوز عندهم العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إلاّ ضرورة، وأجاز الكوفيون هذه

---

(1) سورة الحج، الآية/ 25.

(2) انظر أوضح المسالك، 2/ 106.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 284، المسألة 35.

(4) انظر شرح ابن عقيل، 2/ 473.

(5) انظر المبسوط في القراءات العشر، ص 175.

(6) سورة النساء، الآية/ 36.

(7) لم يذكر قائله وهو من شواهد البصريين على أنّ العطف على الضمير من غير إعادة الخافض ضرورة، انظر الكافية، 1/ 320 والإنصاف 3/2 وهو من شواهد سيبويه.

القراءة، وتبع الصديقيّ البصريين في ذلك[1]. وقبَّح الفراء هذه القراءة ووجهها بأنّها كقولهم (بالله وبالرحم) ففيه قبح لأنّ العرب لا تَـرُدُّ مخفوضـاً علـى مخفـوض، وقال:(إنّ ذلك يجوز في الشعر لضيقه)[2]، ووجّه الصديقيّ القـراءة بـأنّ الأرحـام منصوبة بفعل محذوف تقديره واتقوا الأرحام[3].

قوله في جواز حذف الشرط والتعويض عنه بالظرف المفيد للاختصاص، واحتج على ذلك بقوله تعالى:[**فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**][4] فالشرط محذوف وعوض عنه بـ (فإياي) الظرف المفيد للاختصاص المتعلّق بالأمر قدّم للاختصاص والفاء الأولى جزاء لشرط محذوف، والثانية جزائيّة لتضمن الكلام معنى الشرط، والتقدير: فإن كنتم عابدين فاعبدوني، مثلها في قوله ε: (ففيهما فجاهدْ)[5]؛ أي إن كنت مجاهداً فجاهد فيهما[6].

عدَّ الصديقيّ (وَجَدَ) بمعنى (عَلِمَ) في قولـه (فـذهبت فوجـدت رسـول الله εجالساً)[7]؛ أي بمعنى علمتُ رسول الله ε جالساً، وبنى ذلك على معنى (وجد) في قول الله تعالى:[**تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْراً**][8]، حيث إنّ (وجَدَ) من أفعال القلوب، وعلّل ذلك بأنّ من وجَدَ شيئاً فقد علمه.

---

(1) انظر دليل الفالحين،142/2؛ ومعاني القرآن للفراء،253/1،252؛ والكشاف للزمخشري، 1/ 241.

(2) معاني القرآن للفراء، 1/ 252.

(3) المصدر نفسه 2/ 142.

(4) سورة العنكبوت، الآية: 56.

(5) أخرجه البخاري كتاب الجهاد وباب الأدب.

(6) دليل الفالحين، 2/ 158.

(7) المصدر نفسه، 2/ 507.

(8) سورة المزمّل، الآية: 20.

1. حذف (فاء) الجواب.

ذهب إلى أنّه يجوز حذف (فاء) الجواب مطلقاً في النثر والشعر[(1)]، كما في قول الرسول ε: (وإن شئت تصدّق به)[(2)]، واحتجّ على ذلك بقوله تعالى:(**إن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ**)[(3)]، فالشاهد فيه حذف(فاء) الجواب بغير الشعر والتقدير (فالوصية للوالدين).

وقد اختلف النحاة في ذلك، فمنهم من زعم أنّ حذفها واقع في النثر مثل الأخفش، وأجاز المبرد حذفها في الاختيار، لكن أبو حيان صاحب الارتشاف نقل عن المبرّد أنّه منع حذفها حتى في الشعر، أمّا مذهب سيبويه فهو اختصاص حذفها بالشعر فقط[(4)].

2. ناصب اسم المصدر[(5)]:

ذهب الصديقيّ إلى أنّ (عطاءَ) في (فقال يا قوم اسلمُوا فإنّ محمّداً يُعطي عطاءً من لا يخشى الفقر)[(6)] مفعول مطلق منصوب بـ (يُعطي) ومثله في قوله تعالى:(**وَاللهُ أَنبَتَكُمْ مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً**)[(7)]، والتقدير أنبتكم إنباتاً.

وإليه ذهب المازني، خلافاً للمبرد، وابن خروف، حيث جعلا اسم المصدر منصوباً بفعل ذلك المصدر مُضمراً[(8)].

---

(1) انظر دليل الفالحين، 2/ 539.

(2) صحيح البخاري في الزكاة والأحكام، 3/ 267.

(3) سورة البقرة، الآية: 180.

(4) انظر دليل الفالحين، 2/ 539.

(5) انظر دليل الفالحين، 2/ 539.

(6) صحيح مسلم باب (فضائل الأنبياء).

(7) سورة نوح، الآية: 17.

(8) انظر همع الهوامع، 3/ 98.

3. مجيء الصفة جملة فعليّة[1]

وقد بنى الصديقيّ هذا الأصل في (سُئل رسول الله ε عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية...)[2].على قوله تعالى:(**وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**)[3]،فـ(نسلخ) جملة فعلية في محل الصفة من الليل، وعلّل وجود (أل) بأنّها جنسيّة، ودعم حجّته بشاهدٍ من الشعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني   فمضيتُ ثُمَتَ قلتُ لا يعنيني[4]

فالشاهد فيه مجيء الجملة الفعلية (يسبّني) صفة للئيم، و(أل) فيه جنسيّة.

2. 1. 2 الصديقيّ والقراءات القرآنيّة:

أشارت كتب التراجم جميعها التي ترجمت للصديقيّ بأنّه حفظ القرآن الكريم بالقراءات جميعها، وتولّى تدريسها بجانب التفسير والفقه في الكعبة الشريفة[5].

ومن خلال دراسة دليل الفالحين نرى أنّه وقف منها موقفاً منهجيّاً معيناًّ، إذ لم يبن عليها قاعدة نحويّة ولم يحتجّ بها، ونلحظ ذلك من خلال رفضه قراءة حمزة الزيات قوله تعالى:(**وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**)[6]، وقال إنّه لا يجوز ذلك إلاّ في الشعر[7].

---

(1) انظر دليل الفالحين، 1/ 62.

(2) البخاري كتاب: العلم، باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً،197/1، و21/6 و22.

(3) سورة يس، الآية: 37.

(4) من شواهد شرح ابن عقيل على مجيء الجملة الفعلية صفة. والبيت لشمّر بن عمرو الحنفي، وقيل لرجل سلولي لم يعيّن اسمه.

(5) انظر خلاصة الأثر،184/4؛ وهدية العارفين،213/6؛ والأعلام،293/6؛ ومقدمة المحقق، 1/ 7.

(6) سورة النساء، الآية/1.

(7) دليل الفالحين 2/ 42 وقد سبق تفصيل ذلك سابقاً ص20.

2. 1. 3 الحديث الشريف:

يحتل المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، فيأتي من النصوص التي احتج بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم، غير أنهم اختلفوا في جواز الاحتجاج به فكانوا ثلاث فئات.

الأولى منعت الاحتجاج بالحديث مطلقاً مثل أبي حيان النحوي وابن الضائع، والثانية أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ومنهم ابن مالك، وابن هشام الأنصاري، أما الفئة الثالثة فقد توسطت بالاستشهاد به، فأجازت الاستشهاد بالأحاديث التي أعتني بنقل ألفاظها ومنعت الاستشهاد بالأحاديث التي عُني بمعناه دون لفظه[1].

وقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي بين مؤيد ورافض ومجيز، أما الصديقي فأكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل الفقهيّة، ولكنّه لم يتعدَّ الحديث الواحد في المسائل النحوية، على عكس ما لمسناه من عنايته بكتاب الله تعالى على الرغم من أنّه قد أقرَّ بالاستشهاد به وبنى عليه قاعدة نحوية ومن ذلك:

1. جواز حذف الفاء مطلقاً:

فقد بنى هذا الأصل على قول رسول الله ε:(فإن شئت كله وإن شئت تصدّق به)[2]، فقد حذفت الفاء من جواب الشرط (كله) و(تصدّق به)، والتقدير فإن شئت فكله وإن شئت فتصدق به والصديقيّ يرى أنّ هذا الحديث حجّة على مَنْ منع حذف الفاء مطلقاً، وعللوا ذلك بأنّه من تغيير الرواة.

(1) الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي ص141- 144.

(2) صحيح البخاري في الزكاة والأحكام، 3/ 267.

كلام العرب:

2. 1. 4 الشعر:

اعتمد عليه النحاة كثيراً في دراسة اللغة واستنباط قواعدها، وكانت له الغلبة حتّى لاقى اهتماماً كبيراً من النحاة واللغويين حتّى قالوا إنّ كلمة الشاهد قد تخصّصت به[1]، وقال عنه ابن عبّاس:(الشعر ديوان العرب)[2].

أمّا الصديقيّ، فقد ذكر في كتابه دليل الفالحين قليلاً من الشواهد الشعرية، منها ما عزّز به شاهداً من القرآن الكريم نحو قوله: (وله نظائر في كلام العرب نظماً ونثراً)[3].

ومما استشهد به من الشعر تعزيزاً لشاهدٍ من القرآن الكريم قول الشاعر[4]:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

معززاً به لقول الله تعالى:(**وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**)[i]، والشاهد فيه مجيء الجملة الفعليّة (يسبّني) صفة للئيم.

و مما احتجّ به على جواز كون (مَنْ) شرطية مع أنّه تبعها نفي بـ (لا) وليس بـ (لم) بقول زهير[5]:

ومنْ لا يَظْلِمُ الناسَ يُظْلَمُ

فالأصل في اسم الشرط إذا تبعه نفي أن يكون بـ (لم) ولكن الصديقيّ أجاز نفيه بـ (لا) كما في قول رسول الله ε (من لا يَرْحَم لا يُرحَمْ)[6] معزّزاً ذلك بالشعر سابقاً.

---

(1) انظر البحث اللغوي عند العرب، ص 31.

(2) المزهر 20/ 193.

(3) دليل الفالحين، 2/ 534.

(4) سبق تخريج هذا البيت سابقاً.

(5) صدر البيت: ومن لا يذد عن حوضه بسلاحه يهدم، ديوان زهير بن أبي سلمى، ص111.

(6) صحيح البخاري، كتاب الآداب، باب رحمة الولد 10/ 359.

وذهب العكبري إلى أنّ (من) موصولة ويجوز أن تكون شرطيّة فيقرأ مجزوماً[1].

واحتجّ بقول الشاعر[2]:

عُلِّقتهُا عَرضاً وأَقتُلُ قومَهــا

شاهداً على عدم جواز دخول (الواو) الحالية على الجملة المضارعيّة المثبتة الخالية من (قد) إلاّ ضرورة، مُستئنساً به على توجيه النحاة لقوله تعالى:(**إنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ الله**)[3]، بأنّ الواو للعطف، وإذا كانت حالية لا بُدَّ من تقدير مبتدأ أي: وهم يصدون[4].

كذلك استشهد بقول الشاعر[5]:

ولقد أراني للرماح دريئةً

معزّزاً به شاهداً من القرآن الكريم هو قوله تعالى:(**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً**)[6].على أنّ فاعل أفعال القلوب ومفعولها ضميران لشيء واحد.

كذلك استشهد على عدم جواز العطف على الضمير المخفوض بغير إعادة الخافض إلاّ ضرورة بقول الشاعر[7]:

فاذهب فما بكَ والأيّام من عجبِ.

فعطف (الأيّام) بالكسر على الضمير المجرور (الكاف) للضرورة[8].

ممّا سبق نرى أنّ الصديقيّ يستشهد بالشعر ولا يعزوه إلى قائله، بل يكتفي

---

(1) انظر دليل الفالحين، 2/ 534.
(2) سبق تخريج هذا الشاهد.
(3) سورة الحج، الآية: 25.
(4) انظر دليل الفالحين 2/ 152.
(5) سبق تاخريج هذا الشاهد.
(6) سورة يوسف، الآية: 36.
(7) سبق تخريج هذا الشاهد.
(8) انظر دليل الفالحين، 2: 142.

بـــ (قال الشاعر)[1]، أو (قوله)[2] شأنه في ذلك شأن النحاة الذين عدُّوا الأشعار المجهولة حجّة يمكن الاعتماد عليها، وقد يكون من الشهرة والانتشار بمكانٍ لا يحتاج فيه إلى نسبته إلى قائله، فيحتجّ الصديقيّ به مكتفياً بذكر عبارة (قال الشاعر)، أو (جاء في الشعر)، أو(وله نظائر في كلام العرب نظماً ونثراً)[3] وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية التي استشهد بها الصديقي في المسائل النحوية ستة شواهد.

2. 1. 5 النثر:

اهتم اللغويون العرب منذ سيبويه بالاستشهاد بأقوال العرب سواء كانت أمثالاً أم بمنزلة الأمثال. فأجازوا فيها ما يجوز في الشعر للضرورة؛ فالمبرّد يرى أنّ الأمثال يجوز لها ما يجوز للشعر بسبب كثرة الاستعمال[4]، وهذا رأي ابن جني **إذ** يقول: (الأمثال وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك)[5]، ونجد مما احتجّ به الصديقيّ من كلام العرب قول الأصمعي[6]:

(قمتُ وأصكَ عَيْنَهُ)

فاحتج الصديقي بقول الأصمعي السابق على أنّ (الواو) الحالية لا يجوز أن تدخل على الجملة المضارعية المثبتة الخالية من (قد) إلاّ ضرورة، لذلك لا بُدّ من تقدير مبتدأ هو (أنا) أي وأنا أصك عينه أو تكون الواو (واو) العطف وتكون الجملة معطوفة على ما قبلها[7].

أيضاً احتجّ بقول أبي قتادة (أحرموا كلهم إلاّ أبو قتادة لم يحرم)[8] شاهداً على أنّ المستثنى بـــ (إلاّ) من كلام تام موجب مكمَّلاً معناه بما بعده مرفوع بالابتداء.

---

(1) دليل الفالحين، 62/1 ، 142/2، 446/2.

(2) المصدر نفسه، 2/ 7.

(3) المصدر نفسه، 2/ 534.

(4) المقتضب، 4/ 261.

(5) الجهود اللغوية لابن السراج، ص 128.

(6) دليل الفالحين، 2/ 152.

(7) دليل الفالحين، 2/ 152؛ وانظر أوضح المسالك، 2/ 106.

(8) دليل الفالحين 2/ 30.

يرى أنّ المستثنى بـ (إلاّ) من كلام تام موجب مكمّلاً معناه بما بعده حقّه الرفع بالإبتداء ثابت الخبر أو محذوفه[1].

واحتجّ على ثابت الخبر بقول أبي قتادة (أحرموا كلهم إلاّ أبو قتادة لم يحرم)، فـ (إلاّ)، بمعنى لكن، و(ابو قتادة) مبتدأ، (ولم يحرم) خبره. ومنه قول رسول الله ع: (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلاّ المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا) [2].

أمّا الابتداء بعد (إلاّ) محذوف الخبر فاحتجّ عليه بقول رسول الله ع:(كل أمّتي معافى إلاّ المجاهرون)[3] فـ (إلاّ) بمعنى لكن والمجاهرون مبتدأ مرفوع والخبر محذوف تقديره: إلاّ المجاهرين بالمعاصي لا يعافون، وبمثل هذا تأوّل الفراء قراءة بعضهم[4]:(فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم)[5]؛ أي لم يشربوا.

ومذهب سيبويه أنّ (إلاّ) بمعنى سوى وتقع نعتاً[6] لـ (كل) فنُقل إعرابها الذي تستحقه إلى ما بعدها فرفع المجاهرون بالنقل من (إلاّ) ويكون المعنى: كل أمّتي معافى سوى المجاهرين؛ نحو قول الشاعر:

وكُلُّ أخٍ مفارِقُهُ أَخُوهُ ... –لعمرِكَ أبيكَ– إلاّ الفَرْقدان[7]

وأمّا ابن مالك فيرى أنّ من حقّ المستثنى بـ (إلاّ) من كلام تام موجب النصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده[8]، كذلك لا يعرف المتأخرون من

---

(1) دليل الفالحين، 2/ 30.

(2) انظر شواهد التوضيح والتصحيح، ص94.

(3) أخرجه البخاري بالنصب (المجاهرين) في كتاب: الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه (10/ 405).

(4) قراءة عبد الله وأبي والأعمش.

(5) سورة البقرة، آية/ 249.

(6) انظر المقتضب، 4/ 408.

(7) من شواهد سيبويه، ج1، ص371 على أنّ (إلاّ) وقعت نعتاً لـ (كل).

(8) انظر شواهد التوضيح والتصحيح، ص94.

البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه[1].

كما احتجّ على كون الجملة الفعليّة في محل نصب مقول القول بقولهم:(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[2]، نظير قول رسول الله ع:(لا تَدْعُنَّ في دُبُر كلِّ صلاةٍ تقول: اللهم أعِنِّي على ذكرك وشكرك ...)[3]، فجملة تقول ومقولها في محل نصب مفعول للفعل تدعَنَّ.

واستشهد على تسويغ الابتداء بالنكرة في قول رسول الله ع:(دينارٌ أنفقته في سبيل الله ودينارٌ أنفقته في رقبة... أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك)[4] بكلام العرب فيقول:(وسوغ الابتداء به كونه نكرة إرادة التنويع، فهو كقولهم: فيوم لنا ويوم علينا[5] أو إرادة الجنس به كقولهم: تمرة خير من جرادة)[6].

كذلك استشهد على رفع الثلاثة لكونها صفة لـــ(أي) في حديث كعب بن مالك: (ونهى رسول الله ع عن كلامنا أيّها الثلاثة)[7]، على قول العرب (اللهم أغفر لنا أيتها العصابة) [8]،فيرى أن (أي) بالضم والثلاثة صفة لأي في محل نصب على الاختصاص.

2. 2 القياس:

كما كان الصديقيّ يميل إلى السماع كونه أصلاً من الأصول النحويّة، وإلى الاعتماد على القياس لتدعيم قاعدة نحوية أو رأي يختاره. ولأنه عالم تفسير للقرآن

---

(1) المصدر السابق، ص94.

(2) أمثال العرب ص55، جمهرة الأمثال 266/1، المغني 2/ 308..

(3) أبو داود في كتاب: الأدب، باب: إخبار الرجل بمحبّته غيره (الحديث: 5125)، وأخرجه النسائي في كتاب السهو (1302).

(4) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال، الحديث 39.

(5) عجز البيت: ويوم نساء ويوم نسر للنمر بن تولب، الكتاب 86/1.

(6) زهر الأكم 324/1، أمثال العرب 72.

(7) صحيح البخاري، كتاب تفسير سورة براءة، باب: لقد تاب الله على النبي، (8/5 لا 86).

(8) دليل الفالحين، 1/ 124.

والحديث فمن البديهي أن يكون مُلِّماً بعلم النحو، إذ لم تكن العلاقة بين النحو العربي والفقه الإسلامي خفية إذا علمنا أنّ أحدهما منبع للآخر، وأنّهما معاً يخدمان هدفاً واحداً، فالنحو العربي جاء للمحافظة على لغة القرآن الكريم، والفقه الإسلامي تشريع ذلك الكتاب، فهما معاً يخدمان الشريعة الإسلاميّة، وتتّضح لنا هذه العلاقة من خلال ما نقله ابن هشام في مغني اللبيب:(أنّ الرشيد كتب ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هندُ فالرفقُ أيمنُ   وإن تخرقي يا هندُ فالخرقُ أشأمُ
فأنت طلاقُ والطلاق عزيمةٌ   ثلاثُ، ومن يخرقُ أعفُ وأظلمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع ثلاثة وإذا نصبها؟؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحويّة فقهيّة ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأي[1].

وجمع كلام العرب لم يكن تاماً، فإنّ القواعد النحويّة قد وضعت على استقراء ناقصٍ، وبالتالي فلا بُدّ من أن يلجأ النحاة إلى القياس في بعض المسائل التي ليس لها شاهد من كلام العرب. وقد أقرّ النحاةُ جميعاً القياس واعتبروه الأصل الثاني من أصول النحو، لكنّهم اختلفوا في مقدار الاعتماد عليه، ومن ذلك ما قاله الكسائي في القياس[2]:

إنما النحو قياسٌ يتبعْ   وبهِ في كلِّ أمرٍ يُنتفعْ
وإذا ما أتقنَ النحو الفتى   مرَّ في المنطِق مرّاً فاتسعْ

والقياس من الأمور المشتركة بين النحو والمنطق والفقه، فعرّفه أرسطو في كتابه التحليلات الأولى بأنّه (الاستدلال الذي إذا سلّمنا فيه بمقدّمات معيّنة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدّمات)[3]، ومن تعريف أرسطو فإنّ القياس يقوم على وجود ما يُقاس عليه وهي تلك المقدّمات ومقيس ونتيجة يتوصّل إليها القياس، كما في:

---

(1) خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص25.
(2) انظر الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص94.
(3) الأصول النحوية، محمد عيد، ص75.

سقراط – إنسان – كل إنسان فان – سقراط فان[1].

أمّا قياس الفقه، فهو كما عرّفه الشيرازي (حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما)[2].

ولجأ الصديقيّ إلى القياس في كثيرٍ من المسائل النحوية التي ليس لها شاهد من السماع، فالقياس عند الصديقيّ عملية شكليّة يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطي الملحق حكم ما أُلحق به سواء كانت المسألة فقهية أو نحوية.

ومما يشهد على اعتداده بالقياس ما يطالعنا من عبارات تشير إلى ذلك كقوله: (وتسهل قياساً كما هي في...)[3]، و(إنّ قياس جمع ميت ميائت كسيد وسيايد)[4]، و(وهو قياس)[5].

ومن المسائل التي حمل الحكم فيها على القياس:

1-قطع همزة (الله) عوضاً من حرف القسم في:(فقلت: اللهِ)[6]، يرى أنّ الأصل في همزة (الله) القطع ولكنها تحذف في الدرج.

ويحمل تبدُّل همزة الله التي عوض عن حرف الجر (الباء) المحذوف ألفاً صريحة تسهيلاً، قياساً على الألف في (الرجل) ومنع حذفها للبس أو بقاءها للاستثقال[7].

كذلك يرى أنّ جمع (ميت) ميائت، قياساً على سيد وسيايد[8].

ومنه قياس إعمال (لا) النافية للجنس وإهمال عملها في قوله:(ما لا عين رأت

---

(1) انظر المصدر نفسه، ص75.

(2) لمع الأدلة، ص60.

(3) دليل الفالحين،2/ 256.

(4) المصدر نفسه، 49/4

(5) المصدر نفسه،50/4.

(6) رواه مالك في الموطأ، / 953.

(7) انظر دليل الفالحين، / 256.

(8) انظر المصدر نفسه، / 49.

ولا أذنٌ سمعت)[1]، على قولـــه:(لا حول ولا قوة إلاّ بالله)، فيجوز في ذلك خمسة أوجه[2]:

أ. بناء الاسمين على أنها عاملة عمل (إنَّ) أي لا حولَ ولا قوةَ.

ب. رفعهما على أنّها عاملة عمل (ليس)، أو مهملة فما بعدها مبتدأ أو خبر؛ أي: لا حولٌ ولا قوةٌ إلاّ بالله.

ج. بناء الأول على الفتح ورفع الثاني، فالأولى عاملة والثانية زائدة.

د. بناء الأول على الفتح ونصب الثاني بالعطف على المحل.

هـــ. ومنه حمل إضافة الشهر لله في قوله:(رمضان شهر اللهِ المحرم)[3] قياساً على إضافة البيت لله في قوله (الكعبة بيت الله)، وإضافة الله للناقة في قوله تعالى:(نَاقة الله)[4] للتشريف والتفخيم[5].

2. 3 الإجماع:

وهو أن يُجْمِعَ أهلُ البصرة والكوفة على رأى واحدٍ، وقد اتَّفق الكوفيون والبصريّون في كثيرٍ من المسائل النحويّة إلاّ ما خصهاابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) الذي حصر فيه المسائل الخلافيّة بين نحويِّي البصرة والكوفة وبلغت مئة وإحدى وعشرين مسألة.

وقد اعتدَّ الصديقيّ بهذا الأصل في كثيرْ من القضايا النحويّة التي ذكرها في معرض شرحه لبعض المسائل الفقهيّة والأحاديث النبوية. ومن الإشارات أو

---

(1) صحيح البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة، 230/6ر دليل الفالحين759/4

(2) انظر جامع الدروس العربية للغلاييني،2/ 339-341؛ وشرح المفصل، 2/ 113؛ واللباب في علل البناء والأعراب،237/1

(3) صحيح مسلم في كتاب: الصيام، باب: فضل صوم محرم (الحديث 202).

(4) سورة هود، الآية/ 64.

(5) انظر دليل الفالحين،54/4

التلميحات التي تدلّ على اعتداد الصديقيّ بهذا الأصل ما جاء قولاً صريحاً أو تلميحاً كقوله (اتفاقاً) أو (قال النحاة) دون أن يحدّد مذهبهم.

ومن المسائل التي بنى فيها الحكم على الإجماع نحو:

(إنّما) لتقوية الحكم المذكور بعدها.

وحمل الصديقيّ هذا الرأي في هذه المسألة على اتفاق النحاة مع وجوب كونه معلوماً للمخاطب وإلاّ فإنّها تفيد الحصر وضعاً على الأصل عند الأصوليين خلافاً لجمهور النحاة، والحصر بمعناه القصر أي إثبات الحكم لِمَا بعدها، ونفيه عمّا عداه[1].

أ. أيضاً جواز حذف الجار من (أن وإن وكي) المصدريات[2].

ب. جواز عطف معمولين على معمولي عامل واحد[3].

كما في (إنَّ لكم على نسائكُم حقاً، ولنسائِكم عليكم حقاً)[4]، حيث عُطف (ولنسائكم عليكم حقاً) على (لكم على نسائكم حقاً) والعامل واحد هو (إنَّ)، حمل الصديقيّ الحكم في هذه المسألة على اتفاق نحاة البصرة والكوفة على جواز عطف معمولين على معمولي عاملٍ واحد دون إعادة العامل[5].

2. 4 استصحاب الحال:

وهو أصلٌ من أصول النحو العربي، وكان يعمد إليه الصديقي عند عدم وجود دليل من الأصول الأخرى، فكان يُدّعم به رأيه، ويعزز مناقشته للمسألة

---

(1) المصدر نفسه 53/1.

(2) انظر المصدر نفسه، 759/4.

(3) انظر المصدر نفسه، 238/1.

(4) سبق تخريج الحديث.

(5) أخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب ما جاء في حقّ المرأة علها (الحديثى زوج: حمل الصديقيّ الحكم في هذه المسألة على اتفاق نحاة البصرة والكوفة على جواز (1163).

النحوية، وقد استدل به في مواضع كثيرة في كتابه دليل الفالحين ومن المسائل التـــي بنى أصولها على استصحاب الحال:

1. الأصل في (آل) هو (أول)[1].

ذهب الصديقي أن الأصل في (آل) هو(أول) بفتح الواو أي أنه عندما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، وجاز إضافته إلى الضمير.

وقال بعضهم: أهل يصغر على أهيل[2].

2. الأصل في هريرة الصرف[3].

يرى الصديقي أن هريرة الأصل فيها أن تكون مجرورة بالكسرة لأنه جــزء علم خلافاً لبعض العلماء الذين ذهبوا إلى منع صرفه لأن الكل في (عن أبي هريرة) صار كالكلمة الواحدة فاعترض الصديقي على هذا وقال: يلزم رعاية الأصل والحال معاً في كلمة واحدة بل في لفظ هريرة، فمثلاً إذا وقعت فاعلاً فإنها تعرب إعــراب المضاف إليه نظراً للأصل وتمنع من الصرف نظراً للحال، ونظيره (حفيّ)، لــذلك أن الممتنع رعايتهما من جهة واحدة لا من جهتين كما هنا والحامل على ذلــك هــو الخفة واشتهار الكنية، حتى نسي الاسم الأصلي.

3. أصل (بني) (بنيو)[4].

ذهب الصديقي أن أصل (بُني) هو(بنيو) واستدل على ذلك بأنه إذا اجتمعــت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون أبدلت الواو ياءً وادغمت في مثلها ثم أضيف للياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الثالثة تخفيفاً، وكسرت الثانية في لغة للدلالة على المحذوفة وفتحت وسكنت في لغة أخرى تخفيفاً.

4. آدم كلمة عربية[5].

ذهب الصديقي أن أصل كلمة (آدم) عربي مــشتق مــن أديــم الأرض أي:

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 32.

(2) المصدر نفسه1/ 72.

(3) المصدر نفسه 312/1.

(4) انظر دليل الفالحين 1/ 165.

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 355.

وجهها وأصله أأدم بهمزتين[1]، على وزن أفعل فأبدلت الثانية ألفاً ومنـــع الــصرف للعلمية والوزن وقال بعضهم: أنه أعجمي وعليه فمنع صرفه للعلمية والعجمية.

(1) لسان العرب 36/1.

الفصل الثالث

الصديقي ومسائل النحو

جاءت المسائل النحوية عند الصديقي متناثرة في كتابه (دليل الفالحين) من خلال شرحه للأحاديث النبوية فيه والمسائل الفقهية، فلم تكن منظمة في أبواب متكاملة، ولم يهدف إلى التوصل إلى قواعد نحوية، أو تقديم دراسة نحوية، بل كانت وسيلة للإبانة والتوضيح، وإجلاء الغموض عن عبارات كتاب رياض الصالحين للنووي، ومن خلال هذه الدراسة تتضح العلاقة المتينة بين علم النحو، وعلم الفقه والتفسير. وتتمثل آراؤه النحوية في المسائل التالية:

3. 1 المرفوعات

1. الفاعل يسد مسد الخبر.

تبع البصريين في أن الفاعل قد يسد مسد الخبر إذا تقدم على الوصف استفهام كما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:"أحيّ والداك"[1]. فـ(والداك) فاعل للوصف المعتمد على الاستفهام سدّ مسدّ الخبر[2].

2. رفع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور[3].

وافق الصديقي الكوفيين في أن الظرف أو الجار والمجرور يرفع الاسم إذا تقدم عليه كما في "ويشرب من ماء فيهما طيب"[4] فـ(طيب) مرفوع فاعلٌ للظرف؛ لاعتماده على الموصوف، ومنه في "كانت امرأتان مع ابناهما" فالظرف (مع) في موضع الخبر والمثنى فاعله لاعتماده على المخبر عنه[5]، ومذهب البصريين أنه رُفع بالابتداء[6].

---

(1) صحيح البخاري في كتاب: الجهاد، باب الجهاد بإذن الأبوين (6/97، 98).

(2) انظر دليل الفالحين 80/2.

(3) انظر دليل الفالحين 2/ 156 والأنصاف 1/ 55.

(4) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب (3/ 257).

(5) انظر دليل الفالحين 649/4.

(6) انظر الأنصاف 1/ 55.

3. وجوب رفع الاسم بعد (بينما) وجوازه بعد (بينا)[1].

يرى أنه يجب رفع الاسم بعد (بينما) نحو: بينما نحن عنده وجوازه بعد (بينا) والأفضل جر المصدر بعدها؛ لأن ألفها ملحقة لإشباع الفتحة.

4. المصدر المؤول في محل رفع فاعلٍ للظرف.

ذهب الصديقي إلى أن المصدر المؤول من أنْ وأسمها (أنْ يمنعوهم) في قوله :(أعاروا عاريتهم أهل بيتٍ فطلبوا عاريتهم، ألهم أنْ يمنعوهم...؟)[2]. في محل رفع فاعلٍ للظرف (ألهم) لاعتماده على الاستفهام[3].

5. رفع الاسم بعد لولا بالابتداء[4].

وافق رأي البصريين في أنّ الاسم المرفوع بعد لولا يرتفع بالابتداء[5] وذلك كما في (لولا أنْ هدانا الله)[6]وفي (لولا أنّي أخاف الله أنْ تكون من الصدقة لأكلتها)[7]، فالمصدر المؤول من أنْ الأولى والفعل في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف لدلالة ما قبله عليه، وفي الحديث الثاني، أنَّ ومعمولاها في تأويل مصدر مبتدأ وخبره محذوف.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ لولا تعمل الرفع في الاسم المرفوع بعدها[8]، ولا يرفع بالإبتداء..

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 104.

(2) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: الحذر في الغصب (431/10).

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 186.

(4) المصدر نفسه 3/ 31، 4/ 747.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 74.

(6) دليل الفالحين 4/ 747.

(7) صحيح البخاري كتاب البيوع، باب: ما ينزه في الشبهات (63/5).

(8) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة العاشرة 1: 74 والكتاب1: 279 والمقتضب 3/ 76.

6. وجوب تقديم الخبر على المبتدأ.

ويرى أنه يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة كما في "فهل من والديك أحدٌ حيّ"[1] وفي "على الله الكريم إعتمادي"[2].

7. مجيء (أيٌّ) الاستفهامية في محل رفع مبتدأ[3].

ذهب إلى أن (أيٌّ) الاستفهامية في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" أيٌّ ذلك في سبيل الله؟" مرفوعة بالابتداء حملاً على قول سيبويه في قوله تعالى:(بأيّكم المفتون) [4]، بأن الباء زائدة و(أي) الاستفهامية مبتدأ[5].

8. سوغ الابتداء بالنكرة إذا أُضيفت.

واعتدّ الصديقيُّ في هذه الإجازة بـ"يا أبتاه جنة الفردوس مأواه"[6]؛ لأن النكرة إذا أضيفت تقربت من المعرفة وأفادت[7] ويرى أيضاً أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يكون المبتدأ عاملاً فيما بعده نحو "وأمرٌ بالمعروف"[8]، وذلك مثل "إكرام فقيراً جنة" حيث سوغ الابتداء به مع نكارته تخصيصه بالعمل فيما بعده[9] وجوز أيضاً الابتداء بالنكرة إذا كانت أفعل التفضيل نحو "أكمل المؤمنين إيماناً"[10] وهو مذهب سيبويه نحو:" خيرٌ بين يديك"[11].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب الجهاد بإذن الأبيوين (6/ 97، 98).

(2) ينظر دليل الفاتحين 1/ 36.

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 162. وأوضح المسالك ص131.

(4) سورة القلم، الآية :6.

(5) انظر الكتاب 2/ 316..

(6) صحيح البخاري في كتاب المغازي، باب: مرض النبي (ص) (8/ 113).

(7) انظر دليل الفالحين1/ 148.

(8) انظر دليل الفالحين 1/ 348.

(9) مغني اللبيب ص204.

(10) أخرجه أبو داوود (حديث 1162) وانظر دليل الفالحين 2/ 105.

(11) انظر الكتاب 1/ 331.

9. إقامة الصفة مقام المبتدأ المحذوف[1].

ذهب الصديقي إلى أن (مُعقبات) في قوله:"مُعقبات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن دُبُر كل صلاة..." [2] صفة أُقيمت مقام المبتدأ الموصوف المحذوف وخبره (لا يخيب قائلهن).

10. تنزيل الفعل المضارع منزلة المصدر[3].

ذهب الصديقي إلى أن (تعينَ) في "قال تعين صانعاً"[4] نزل منزلة المصدر أي: إعانة صانعاً وقاس ذلك على توجيه ابن هشام لقول العرب: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي سماعك بالمعيدي خير من رؤيته[5].

3. 2 المنصوبات.

أ- المفعولات

1. جواز تقديم المفعول به اهتماماً[6].

اعتدّ الصديقي في جواز هذه المسألة بقوله "ما الفقَر أخشى عليكم"[7] حملاً على قوله تعالى:(**إمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا**) [8] ومنه في "أصابَ الناسَ فيه شدّةٌ"[9].

---

(1) انظر دليل الفالحين 4/ 218.

(2) صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة (الحديث 145).

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 348.

(4) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب: أي الرقاب أفضل (5/ 105).

(5) انظر مغني اللبيب 2/ 430.

(6) انظر دليل الفالحين 2/ 144.

(7) دليل الفالحين 2/ 144، مسلم كتاب الزهد 18/ 95، البخاري باب الجزية.

(8) سورة الاسراء، الآية 23.

(9) انظر دليل الفالحين 2/ 372، الترمذي كتاب الزهد ماجاء في معيشة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحديث 2368.

2. نصب المصدر بعامل مقدر[1].

بنى هذا على قوله: " سبحانك ربنا وبحمدك"[2] فـ (سبحان) اسم مصدر منصوب وقَعَ موقع المصدر بفعل محذوف تقديره سبحت سبحانك ولا يستعمل إلا مضافاً لمفعوله ومنه في "قال رسول الله ع عجباً لأمر المؤمن....."[3] أي أعجب عجباً.

3. ما ينوب عن المصدر في النصب.

تبع الصديقي جمهور النحويين في إجازة هذه المسألة وقد ذكر عدّة مواضع ينوب فيها عن المصدر المنصوب منها:

أ. اسم المصدر

ذكر أن اسم المصدر ينوب عن المصدر نحو قوله:" سبحان الله والحمد لله"[4]، يرى أن (سبحان) اسم مصدر منصوب وقع موضع المصدر المحذوف بفعل محذوف تقديره سبّحت وأجاز النحاة ذلك على ألاّ يكون اسم المصدر علماً؛ لأن معناه زاد على معنى العامل فلا ينزل منزلته تكرار العامل[5].

ب. تنوب الكاف عن المفعول المطلق نحو:

"بأنَّ الله قد أحبَّك كما أحببته فيه"[6] وفي "أجل إني أُعك كما يوعك رجلان منكم"[7] وفي "قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: أن تعبد الله كأنك

---

(1) انظر دليل الفالحين1/101، 1/110، 1/140، 1/146، 1/158، 1/337، والكتاب1/ 35.

(2) صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب تفسير سورة "إذا جاء نصر الله والفتح"(8/ 565).

(3) صحيح مسلم في كتاب، الزهد والرقائق، باب: المؤمن أمره كله خير (الحديث/ 64).

(4) دليل الفالحين 1/ 25.

(5) انظر شرح التسهيل 2/ 109.

(6) دليل الفالحين 2/ 250.

(7) دليل الفالحين 1/ 222.

تراه"[1]، قال الصديقي إنّ(الكاف) في الأمثلة السابقة في محل نصب قامت مقام المفعول المطلق.

ج. إذا كان صفة للمصدر نحو:

"وقد تقدم شرحه قريباً"[2] فـ(قريباً) نصب على أنه صفة للمصدر أي: تقدم تقدماً قريباً[3].

د. إذا كان عدداً نحو:

"قال:......تحمدون دُبُرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة"[4] فـ(ثلاثاً وثلاثين) منصوب على المفعولية المطلقة[5].

هـ. إذا كان نوعاً نحو:

"إذا زنت الأمةُ فتبيَّن زناها فليجلدها الحدَّ"[6] فـ(الحد) منصوب قام مقام المفعول المطلق[7] وهو مثل قوله تعالى:(فاجلدوهم ثمانين جلدةً) [8].

4. عامل النصب في الفعل المضارع بعد حتى[9].

تبع الصديقي البصريين في أنّ الفعل المضارع المنصوب بعد حتى نُصب بتقدير (أنْ) كما في"ولا تلتفت حتى يفتحَ عليك"[10] فحتى حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) أي: إلى أنْ يفتحَ الله عليك.

---

(1) دليل الفالحين 1/ 337.

(2) المصدر نفسه 2/ 583.

(3) انظر شرح التسهيل 2/ 109 وأوضح المسالك 2/ 213.

(4) صحيح البخاري، كتاب: الدعوات، باب: الدعاء بعد الصلاة (2/ 27).

(5) انظر شرح التسهيل 2/ 109 وأوضح المسالك 2/ 213، دليل الفالحين،2/ 585.

(6) دليل الفالحين 2/ 32.

(7) المصدر نفسه 2/ 583 وأوضح المسالك 2/ 133 وشرح التسهيل 2/ 109.

(8) سورة النور الآية 4.

(9) المصدر نفسه 1/ 307، 3/ 78.

(10) صحيح مسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضل علي بن أبي طالب(الحديث33).

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (حتى) حرف نصب، ينصب الفعل من غير تقدير (أنْ) [1].

ب. الاستثناء.

1. لا تكون (إلاّ) بمعنى (الواو):

وافق الصديقي البصريين في مخالفة الكوفيين، بأن (إلا) لا تكون بمعنى (الواو) [2] في قول رسول الله ع:" كل أمتي معافى إلا المجاهرون"[3]؛ لأن الاستثناء يقتضي إخراج الشيء من حكم ما قبله، و(الواو) للجمع والجمع يقتضي إدخال الشيء في حكم ما قبله فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر، وأنكر الفراء أن تكون (إلا) بمعنى (الواو) إلا إذا كان المستثنى مساوياً للمستثنى منه[4] لكنّ الصديقيّ خالف البصريين في أنّ (إلا) في الحديث السابق بمعنى (سوى) الاسمية، وتكون نعتاً لكل، فيرى أنَّ (الواو) بمعنى (لكن). و(المجاهرون) مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: كل أمتي معافى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون[5] وبهذا التوجيه يردُّ ما ذهب إليه الكوفيون بأن (المجاهرون) مرفوع على البدل وما ذهب إليه البصريون أنّ (إلا) لا تكون في تأويل (لكن) إلا إذا كان الاستثناء منقطعاً[6].

2. جواز مجيء المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب مرفوعاً بالابتداء:

ردّ الصديقي ما ذهب إليه البصريون وابن مالك بأنّ المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب حقه النصب دائماً[7] ويرى أنه يجوز أن يأتي مرفوعاً بالابتداء إن كان مكملاً معناه فيما بعده أو لم يكن واستشهد على الأول بقول أبي قتادة:" أحرموا

---

(1) انظر الإنصاف، المسألة الثالثة والثلاثون 2: 121.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 35) 1: 248.

(3) صحيح البخاري، في كتاب الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه (10/ 405).

(4) انظر النحو وكتب التفسير ص259.

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 30 وشواهد التوضيح والتكميل ص96.

(6) انظر شواهد التوضيح والتصحيح ص65.

(7) انظر الكتاب 325.

كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"[1] فذهب إلى أن (أبو قتادة) مرفوع بالابتداء والجملة بعده خبر أماّ النوع الثاني في(كل أمتي معافى إلا المجاهرون) ومثل هذه الرواية في:"ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون"[2]، ففي هذه الرواية وقع بالرفع والأصل أن يكون منصوباً لأنه استثناء، من غير نفي أما وجه الرفع أن يكون على الاستئناف والاستثناء المنقطع[3].

3. جواز بناء (غير) مطلقاً:

وافق الصديقي الكوفيين في أن (غير) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن خلافاً للبصريين الّذين أجازوا بناءها إذا أُضيفت إلى غير متمكن[4].

وأعتد في جواز ذلك بـ(اللهمّ إني استأجرت أُجَرَاء وأعطيتهم أجرهم غير رجلٍ واحدٍ ترك الذي له وذهب"[5] حيث بنى (غير) على الفتح بسبب إضافتها إلى (رجل) المتمكن وممّا جاءت فيه مضافة إلى غير متمكن نحو "وأصحاب الجِّد محبوسون غيرَ أنَّ أصحاب النار قد...." [6] حيث بنى (غيرَ) على الفتح وهي مضافة لغير متمكن (أنّ أصحاب).

ويرى العاقوليّ أن الاستثناء هنا منقطع وحكم البصريين فيه بأن (غيرَ) بمعنى (لكن)؛ لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى[7].

---

(1) دليل الفالحين 2/ 30.

(2) سبق تخريج الحديث.

(3) شواهد التوضيح ص42.

(4) انظر الإنصاف المسألة (38) 1/ 265.

(5) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم) (الحديث 4/ 369).

(6) صحيح مسلم، كتاب: الذكر والدعاء، باب: أكثر أهل الجنة (الحديث/ 93.

(7) انظر دليل الفالحين1/76، 2/433، وهمع الهوامع 3/249، ومغني اللبيب، ص154-511.

ج. النداء:

1. المنادى إذا كان نكرةً مقصودة يُبنى على الضم:

اعتّد على أن ما كان نكرة ثمّ نودي، حدث له التعريف بحرف الإشارة والقصد إتفاقاً مع النحاة[1]، وبذلك فإنه مبني على الضم ومنه قوله في "كنت خلف النبي ε يوماً، فقال: يا غُلامُ..." [2] فـ(غلامُ) منادى مبني على الضم لأنه نكرة مقصودة[3] وكذلك في "فيقول يا فلانُ...." [4] بالبناء على الضم؛ لأنه كناية عن معيّن.

2. جواز الرفع، والنصب في المنادى إذا كان وصفاً:

ذهب الصديقي إلى أنه يجوز في المنادى إذا كان علماً موصوفاً الرفع والنصب نحو:" فقال: يا سعد بن معاذٍ، الجنة ورب الكعبة" [5] فـ(سعد) قد يضمُّ بالبناء؛ لأنه علم على الأصل باعتبار اللفظ ويفتح للنصب باعتبار الموضع اتباعاً لفتحة نون (ابنِ) فيصير الموصوف والصفة كالمركب فيفتحان[6].

وجوّز هذا في المنادى الموصوف المضاف إليه صفته، نحو:" يا نساءُ المسلمات لا تحقرن جارةٌ لجارتها"[7]، بنصب (نساء) وجرّ المسلمات من إضافة الصفة إلى الموصوف وجوز في نساء الرفع على أنّه منادى مفرد، ورفع المسلمات على أنه صفة على اللفظ، على معنى يا أيّها النساء المسلمات، أمّا نصب المسلمات فعلى صفة على الموضع. وقد اعتمد في هذا على رأي الباجي حيث قال:" وبهذا

---

(1) انظر اللمع في العربية ص106.

(2) أخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب 59 (الحديث 2516).

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 229.

(4) دليل الفالحين 2/ 31.

(5) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب: من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه (6/ 17).

(6) انظر دليل الفالحين321/1، وهمع الهوامع176/1، واللباب في علل الإعراب 1/ 339.

(7) صحيح البخاري، كتاب: الهبة وفي الأدب، باب: لا تحقرنّ جارة لجارتها (الحديث 5/ 144).

أي: نصب الأول وجرّ الثاني رويناه عن جميع شيوخنا بالمشرق"[1] فيرى الصديقي بهذا أنه جائز لأنه من إضافة الموصوف إلى الصفة أو الأعم إلى الأخص[2].

وعند الكوفيين جائز على ظاهره ولا حذف فيه. أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أن فيه محذوفاً تقديره: يا نساء الأنفس المسلمات[3].

وممّا تبع فيه الصديقي مذهب البصريين في التأويل قوله في:" أعور عين اليمنى"[4]، فأوّله بـ أعور عين صفحة وجهة اليمنى، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته[5].

4. إبدال (التاء) من (الياء) في المندوب المضاف لياء المتكلم[6]:

ذهب الصديقي اتفاقاً مع المبرد إلى حذف الياء الساكنة من قوله:" يا أبتاه"[7] والتعويض عنها بالتاء؛ لأن الأصل يا أبي وعلل ذلك بأنها من حروف الزوائد. ومذهب سيبوية إبقاء (الياء) وفتحها[8].

5. جواز الكسر والفتح والضم في "يا ربَّ"[9].

وافق النحويين في أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيحاً جاز فيه ثلاثة أوجه وهي:

1. حذف الياء والاستغناء بالكسرة نحو (يا ربِّ) وهذا هو الأكثر[10].

---

(1) دليل الفالحين 1/ 354.

(2) انظر المقتضب 4/ 209، واللباب في علل الإعراب ص333، وشرح المفصل 2:2.

(3) دليل الفالحين 1/ 354.

(4) صحيح البخاري، كتاب: المغازي، باب: حجة الوداع (8/ 82).

(5) انظر دليل الفالحين 1/ 518.

(6) انظر دليل الفالحين 1/ 148.

(7) صحيح البخاري، كتاب: آخر المغازي، باب: مرض النبي ع (8/ 113).

(8) انظر أوضح المسالك 4/ 54.

(9) انظر دليل الفاتحين 1/ 195.

(10) انظر شرح ابن عقيل 2/ 250.

2. قلب الياء ألفاً وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو (يا ربَّ)[1].
3. ضمها بناء على قطعه عن الإضافة نحو (يا ربُّ)[2].

د. الحال:

1. مسوغات مجيء الحال من النكرة

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفةً، وأجاز النجاة مجيئة من النكرة وفقَ مسوغاتٍ[3]، ونجد الصديقي قد بنى على ذلك الحالات التالية:

1. إذا كان صاحب الحال نكرة مضافة لمعرفة والحال جملة مقرونة بالواو نحو:" إنَّ هذا اخترط عليَّ سيفي، وأنا نائمٌ، فاستيقظتُ وهو في يده صلتاً"[4] فذهب إلى أن (وهو في يده صلتاً) حال من (سيفي) وسوغ ذلك أن صاحب الحال نكرة مضافة والحال جملة إسمية مسبوقة بـ(الواو) [5].
2. أن يكون صاحب الحال نكرة موصوفة والحال جملة مسبوقة بالواو[6] نحو:" إنَّ أقواماً خلفنا ما سلكنا شعباً ولا وادياً إلا وهم معنا حبسهم العذر"[7] فذهب الصديقي إلى أن مُسوِّغَ مجيء الحال نكرة موصوفة أن الحال جملة مسبوقة بالواو.
3. أن يكون صاحب الحال نكرة مسبوقاً بنفي أو نهي والحال جملة غير مسبوقة (بالواو)[8] واعتدّ الصديقيُّ بهذه الرخصة وبنى عليها مجيء الحال من النكرة في

---

(1) المصدر نفسه 2/ 250.
(2) المصدر نفسه 2/ 250.
(3) انظر مغني اللبيب 1/ 96.
(4) دليل الفالحين 1/ 268.
(5) المصدر نفسه 1/ 268 ومغني اللبيب 2/ 96.
(6) المصدر نفسه 1/ 53، ومغني اللبيب 2/ 96.
(7) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: نزول النبي (ص) الحجر (8/ 96).
(8) انظر دليل الفالحين 1/ 108 ومغني اللبيب 1/ 96.

قول الله تعالى:(**وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً)** [1] فـ(أنكاثاً) حال من (غزلها) وهي نكرة مضافة.

2. جواز تعدُّد الحال وصاحبها مُفردٌ[2]:

أجاز الصديقي هذه المسألة وفاقاً لكثير من النحويين[3] كقوله تعالى:(**وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ)**[4]، فـ(مخلصين وحنفاء) حالان من الضمير في يعبدوا.

3. جواز مجيء الظرف حالاً من المضاف إليه:

كما في قول رسول الله ε:" كافل اليتيم له أو لغيره أنا وهو كهاتين في الجنة"[5] وذلك لأن المضاف عاملٌ في المضاف إليه قبل الإضافة وبنى الصديقي هذا على نظيره في قوله تعالى:(**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً)** [6] ويجوز أن يكون الظرف صفة لليتيم لأن المحلى بـ(أل) الجنسية كالنكرة من جهة المعنى[7] ورجح الصديقيُّ الوجه الأول[8].

4. مجيء الحال شبه جملة (الجار والمجرور):

بنى الصديقيُّ حكمه في هذه المسألة على اتفاق النحاة أن يكون الحال مفرداً أو جملة[9] في قول رسول الله ε:" أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا"[1] فـ(في الجنة) حالٌ من (اليتيم) وجوّز أن يكون خبراً للمبتدأ و (هكذا) هي الحال لكنه رجح الأول.

---

(1) سورة النحل، الآية: 92.

(2) انظر دليل الفالحين 1/ 38.

(3) انظر شرح الكافية 1/ 34 وأوضح المسالك 2/ 96.

(4) سورة البينة، الآية 5.

(5) صحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق، باب: الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم (الحديث 42).

(6) سورة يونس، الآية 4.

(7) ينظر الأصول 1/ 150 والكتاب 2/ 83.

(8) ينظر دليل الفالحين81/2 وينظر لهذه المسألة الكتاب "باب ما يرتفع فيه الخبر" 315/1.

(9) انظر الإيضاح في شرح المفصل ص327.

5. مجيء الحال من المضاف إليه شرط أن يكون بعضاً للمضاف أو في منزلته أو معمولاً له قبل الإضافة.

ذهب الصديقي إلى أن (رحيماً رفيقاً) في محل الحال من (رسول الله)؛ لأنــه بعضٌ منه أو في منزلته[2] في قوله:" وكان رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم رحيمـاً رفيقاً" ولا أعرف لماذا لم يعتبره خبر كان[3].

هـ. الظروف

1. جواز الضم والفتح والنصب بالتنوين في قوله:" من وراء وراء" [4]:

ذهب الصديقيُّ إلى أن "مِنْ وراءَ وراءَ" يجوز فيها حالات ثلاث:

الأولى: بُنيت على الضم لقطعها عن الإضافة لفظاً، والثانية يحتمل أن تكون كالأولى على تقدير حذف (من) لدلالة الأولى عليها، ويحتمل أن تكون الثانية توكيـداً لفظياً للأولى، أو أن تكون الثانية بدلاً من الأولى أو عطف بيان.

الثانية:أنّها ظرف مركب مبنيٌّ على فتح الجزئين وحملها على (شذرَ مذرَ) أو (بينَ بينَ).

وذهب الأخفش[5] إلى أن (من وراء) مرفوع على الغاية قياساً على (من قبلُ ومن بعدُ) ومنه قول الشاعر[6]:

إذا أنا لم أومـن عليـك ولـم يكـن لقـاؤك إلا مـن وراءُ وراءُ.

فـ(من وراءُ وراءُ) مرفوع على الغاية.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب: الطلاق، باب: اللعان (10: 365).

(2) انظر دليل الفالحين 3/ 205.

(3) صحيح البخاري، كتاب: الأذان، باب ليؤذن في سفر مؤذن واحد.

(4) انظر دليل الفالحين 1/ 499.

(5) المصدر نفسه 1/ 499.

(6) من شواهد شذور الذهب 1/ 103، والكامل 1/ 38 ونسب بن إلى عتـي بـن مالـك العقيلي، شاهداً على الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى.

و. نصب فاعل (أفعل التفضيل) [1].

ذهب الصديقيُّ تبعاً لكثير من النحويين إلى نصب فاعل أفعل التفضيل على التمييز في قول رسول الله ε:"أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً"[2] فـ(إيماناً) منصوبٌ على التمييز عن أفعل التفضيل وهو فاعله من حيث المعنى.

ز. النصب على نزع الخافض[3].

وافق الصديقي جمهور النحاة بأن حرف الجر إذا حُذف نُصب ما كان حقه الجر، ولم يقيده بالظرف، وإنما شمل جميع مواضع الجر بالحرف. ومن ذلك في "فظنَّ أنَّا اشتقنا أهلَنا"[4] فـ(الشوق) يتعدى بحرف الجر و(أهلنا) نُصب على نزع الخافض والأصل اشتقنا إلى أهلنا. ومنه في مواضع كثيرة منها:

"فأرسل إلى عبد الله بن أُبيَّ ما اجتهد يمينَه"[5] أي ما اجتهد بيمينه وفي "أرسلك أبو طلحة؟ فقلت: نعم، فقال: ألطعامَ؟"[6] أي: بطعام؟ ويحتمل: يدعو إلى طعامٍ كذلك في:" فقد كان كافيك ذنَبك"[7] أي فقد كان كافيك من ذنبك، وفي "قال كل سهم مائةَ ألفٍ"[8] أي بمائةَ ألف.

---

(1) انظر دليل الفالحين 2/ 105.

(2) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم، كتاب: الإيمان (الحديث 1162).

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 112، 1/ 373، 1/ 511، 2/ 508، 3/ 205 ومسالك القول في النقد اللغوي (176– 178).

(4) صحيح البخاري، كتاب: الأذان، باب: ليؤذن في السفر مؤذن واحد.

(5) دليل الفالحين،247/2.

(6) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب علامات النبوة في الإسلام... الحديث 143.

(7) صحيح البخاري، كتاب: تفسير سورة براءة، باب: لقد تاب الله على النبي (الحديث: 53)

(8) صحيح البخاري، كتاب: فرض الخُمس، باب بركة الغازي في مسألة (6: 160، 163).

ح. لا النافية للجنس.

تبع الصديقيُّ الخليلَ وسيبويهِ في أن (لا جَرَمَ) في قوله:" لا جَرَمَ لا أرفعُ إليه بعدها حديثاً"[1] رُكبا من (لا) و (جَرَمَ) وبُنيت على الفتح خلافاً للكسائي الذي يرى أن (لا) النافية للجنس و(جَرَمَ) اسمها مبني على الفتح وعلل الصديقي صحة التوجيه الأول أنه موافقٌ للمعنى فـ(لا جَرَمَ) بمعنى حق، فالتقدير: حقٌ أن لا أرفع إليه بعدها حديثاً[2]، ويرى الفراء أن (لا جرم) مبني على الفتح؛ لأنه يبنى على ما ينصب به إذا كان معرباً وهو هنا ليس معرباً لأنه ليس عاملاً فيما بعده[3].

1. جواز رفع الاسم الواقع بعد (إلا) المسبوقة بـ(لا) النافية للجنس[4].

ذهب الصديقي وفاقاً للجمهور بأنَّ (الله) في قول رسول الله ع:" لا إله إلا اللهُ"[5] يجوز أنْ يكون مرفوعاً بدل من محلِ (لا) مع أسمها، أو في محل نصب على الاستثناء ومثله في "ولم يأتِ أحدٌ بأفضل مما جاء به إلاَّ رجلٌ"[6] فرفع رجل بدلاً من أحد. ومذهب سيبويه أنّه مرفوع بالابتداء.

2. لا النافية للجنس مع اسمها في محل رفع بالابتداء[7].

خالف الصديقيُّ الزمخشريَّ في إعراب (لا إله إلا الله) فقال: إنّ (لا) نافية للجنس نصاً ومحلها مع اسمها رفع بالابتداء وخبره لفظ الجلالة، وذهب الزمخشريُّ إلى أنّ فيه تقديماً وتأخيراً (فالله) مبتدأ لأنه معرفة وخبره مقدم عليه؛ لأنه نكرة تبعاً للقاعدة النحوية، وبعد ذلك أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ[8]، أما

---

(1) صحيح البخاري، كتاب: أبواب الخُمس ومن أخبر صحبه بما يقال فيه (8: 44).

(2) انظر دليل الفالحين 1: 180.

(3) المغني 238/1.

(4) انظر دليل الفالحين، 1: 19، 4: 206، 4: 207.

(5) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب: أفضل التهليل (11: 168).

(6) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل (الحديث 31).

(7) انظر دليل الفالحين 1/ 222.

(8) انظر المصدر نفسه 1/ 222.

مذهب سيبويه، بأن الله رفع على البدل من محـــل لا مـــع اســـمها، وهـــو الرفـــع بالابتداء[1].

3. جواز إعمال (لا) النافية للجنس وإهمالها إذا تكررت[2].

ذهب الصديقيُّ إلى أن (لا) النافية للجنس في قول رســـول الله ε:" توكلـــت على الله، ولا حول ولا قوة إلاّ باللهِ"[3] يجوز في (حول) الفـــتحُ علـــى إعمـــال (لا) والرفعُ على إهمالها ويجوز في (ولا قوة) النصب عطفاً علـــى محـــل (حـــول) إن أعملت الأولى والفتح على إعمال الثانية والرفع على إهمال الثانية.

ل. جواز التنوين مع الهمز في (لا ملجا ولا منجا منك إلا إليك)[4] إنْ لم تعمل (لا).

ذهب الصديقيُّ باتفاق مع النحاة إلى أن الأصل في (ملجأ) الهمز و(منجـــى) عدمه حملاً على لا مخلص ولا مفر، لكن لمّا جُمعا جاز أن يهمزا، وأن يترك الهمز منهما للازدواج، أو أنّ يبقى كل على حاله، ويجوز التنوين مع القـــصر واســـتدرك على ذلك حالة أخرى وهي جواز التنوين مع الهمز إن لم تعمل (لا)، فإن عملت فلا تنوين مهموز[5].

م. إعمال (ما) الحجازية النصب في الخبر.

وافق الصديقي البصريين[6] في أن (ما) الحجازية تعمل النصب فـــي الخبـــر نحو:" ما أحدٌ اليوم أكرمَ أضيافاً مني"[7] حيـــث قـــال فـــي (أكـــرمَ) "خبـــر (مـــا)

---

(1) انظر المصدر نفسه 4/ 206.

(2) انظر المصدر نفسه 1/ 286، 4/ 210، وهمع الهوامع 2/ 194.

(3) أخرجه أبو داوود في كتاب: الأدب، باب: ما يقول إذا خرج من بيته (الحديث 5095).

(4) صحيح البخاري، كتاب: الدعوات، باب: ما يقول إذا نام.... (11/ 93، 94).

(5) انظر دليل الفالحين 1/ 280.

(6) انظر الانصاف 1: 155 ودليل الفالحين 2/ 429.

(7) أخرجه مسلم في كتاب الأشربه (الحديث 140) والترمذي في كتاب الزهـــد (الحـــديث 2369).

الحجازية"[1] خِلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه منصوب بحذف حرف الجر[2].

ن. مجيء الحال جملة فعلية[3]:

تبع الصديقيُّ ما ذهب إليه سيبويه في إعراب جملة (القول) في قوله:" نبيكم قائم على الصّراط يقول:....."[4] بأنها حال من المبتدأ مخالفاً من يقول: أنها خبر بالجملة بعد الخبر المفرد[5]. والأرجح أن تكون حالاً من المبتدأ؛ لأنه قد استوفى خبره.

ش. جواز دخول الباء على خبر ليس للتوكيد[6].

ذهب الصديقيُّ إلى أنّ الباء في (لست بقاتلي) دخلت على خبر ليس لزيادة تأكيد النفي، وهو مذهب جمهور النحاة كما تدخل على خبر بعض الحروف العاملة عملَ ليس[7].

3. 3 الإضافة

1. جواز إضافة الصفة إلى الموصوف[8].

حمل الصديقيُّ إضافة الصفة إلى موصوفها، في قوله:" يقول بأعلى صوته" على قول الله تعالى:(**إِنَّ هَـذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ**) [9] فالأصل يقين الحق، فتقدمت الصفة على الموصوف وصارت مضافاً والموصوف مضافاً إليه.

وقد تَبِعَ البصريين في تأويل ذلك بأنّ الأصل فيه (يقول بصوتٍ عالٍ)، أمّا الكوفيون فيبقونه على ظاهره.

---

(1) دليل الفالحين 2/ 429.

(2) الانصاف 1/ 155.

(3) انظر المغني 459/2، وأوضح المسالك 346/2.

(4) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان (الحديث: 329).

(5) انظر دليل الفالحين 501/1.

(6) انظر دليل الفالحين 1/ 167.

(7) انظر ابن خالوية، إعراب ثلاثين سورة في القرآن الكريم، ص71.

(8) انظر دليل الفالحين

(9) سورة الواقعة، الآية/ 95.

2. إضافة الموصوف إلى الصفة

تبع الصديقيُّ البصريين[1] في إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة صفة للمضاف نحو:(مسجد الجامع) المقصود (المسجد الجامع) ومنه عند الصديقي في مواضع كثيرة منها "وقد أضله في أرض فلاة"[2] أي في أرض واسعةٍ، وفي "حتى هممتُ بأمر سوء"[3] وفي "يا نساء المسلمات..." [4] وأوّلهُ البصريون بـ يا نساء الجماعة المسلمات[5]، وفي "أعور عين اليمنى" فأوّله الصديقي بـ أعور عين صفحة وجهه اليمنى[6].

3. إضافة المصدر إلى مفعوله:

ذهب الصديقيُّ إلى أنّ (صدق) مضاف لمفعوله (الحديث) في قوله "فوالله ما علمت أحداً من المسلمين أبلاه الله تعالى في صدق الحديث" فـ(صدق) مصدر مضاف لمفعوله[7]. وفي "قاتلت المشركين لئن أشهدني الله قتال المشركين"[8] إضافة المصدر (قتال) لمفعوله أو لفاعله (المشركين).

4. إضافة المصدر إلى فاعله.

يرى الصديقيُّ أن المصدر (إعلام) مضاف لفاعله (الرجل) في قوله "باب فضل الحبّ في الله والحث على إعلام الرجل من يحبه"[9].

---

(1) انظر النحو الوافي ص40 ودليل الفالحين 1/ 85، 1/ 315.

(2) دليل الفالحين 1/ 85.

(3) المصدر نفسه 1/ 315.

(4) صحيح البخاري في كتاب: الأدب، باب لا تحقرنّ جارة لجارتها.

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 138.

(6) انظر المصدر نفسه 1/ 518.

(7) دليل الفالحين 1/127.

(8) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد، باب (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه).

(9) دليل الفالحن2/ 248.، 2:86.

5. إضافة (كل) إلى المعرفة[1].

بنى الصديقيُّ على قول رسول الله ع:" كلُّ المسلم على المسلم حرام"[2]، إلى أنه يجوز إضافة (كل) للمعرفة ردّاً على من منع ذلك.

6. إضافة (حين) للجملة الفعلية في (فلبثتُ بذلك عشر ليالٍ فكمل لنا خمسون ليلــةً من حين نُهِيَ عن كلامنا) [3].

ذهب الصديقيُّ إلى أن (حَينَ) بالفتح لإضافتها إلى الجملة الفعلية[4].

7. تقدير المضاف في (صلَّيتُ وراء النبي ع بالمدينة العصرَ....).

ذهب الصديقي إلى أنه إذا كانت (العصر) اسماً للوقــت لا بــد مــن تقــدير المضاف أي: صلاة العصر.

8. الجر على الحكاية

ذهب الصديقيُّ إلى توجيه الجر في "وقوله: **(دَابةٍ فَارهةٍ)**" [5] أنه على الحكاية وقال: أن الرفع أولى؛ لأنه يرى الجر في غير الاستفهام شاذٌ[6].

3. 4 التوابع

أ. العطف

1. حتى حرف عطف[7]:

ذهب الصديقي تبعاً لمذهب سيبويها إلى أنَّه جوز أن تكون (حتى) عاطفــة[8] خلافاً لبعض النُّحاة الذين منعوا أن تأتي (حتى) عاطفة. وبنى ذلك على قول رسول

---

(1) دليل الفالحين2/ 18.

(2) أخرجه الترمذي كتاب أبواب البــر: مــا جــاء فــي شــفقة المــسلم علــى المــسلم (الحديث 1928).

(3) صحيح البخاري، كتاب: تفسير سورة براءة.

(4) انظر دليل الفالحين 1/ 121.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب: (واذكر في الكتاب مريم) (6/ 344).

(6) انظر دليل الفالحين 71/2.

(7) انظر دليل الفالحين1/ 72، 1/ 108، 1/ 58.

(8) انظر المقتصد في شرح الايضاح 957/2.

الله ع:(انطلق ثلاثة نفر ممن كان قبلكم حتى آواهم المبيت إلى....)[1] فيرى أنّ (حتى) يجوز أن تكون حرف عطف و(آواهم) معطوف على (انطلق) أو أن تكون جارة غاية لمقدّر أي: فساروا إلى أن آواهم المبيت، ومنه كذلك قوله عند شرح قول كعب بن مالك:" إنّ رسول الله ع قد أظلَّ قادماً زاح عني الباطل حتى عرفت أني لم أنجُ منه بشيء"[2]، فذهب إلى أنّ (حتى) في الحديث السابق يجوز أن تكون عاطفة أو استئنافية، كذلك في قول رسول الله ع:" وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أُجرت عليها حتى ما تجعل في، فيِّ امرأتك"[3] فعطف الاسم الموصول بالنصب على نفقةٍ.

2. جواز العطف على المحل بالجزم[4]:

تبع الصديقي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي والزمخشري، بتوجيه قراءة الجمهور (أكنْ) بالجزم في قوله تعالى:(**رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**) [5] عطفاً على محل (فأصَّدَّق) وهو جواب الطلب، وردَّ ما حكاه سيبويه عن الخليل وهو أنَّ جزم أكنْ على توهم الشرط الذي يدل على التمني، فقال: لا موضع هنا للشرط؛ لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى:(**مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**) [6] فجزم (ويذر) عطفاً على موضع (فلا هادي له). فيرى أن الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم مفقود وأثره موجود دون مؤثره.

وأجاز المبرد الجزم بالعطف على المحل كما أجاز الرفع بالعطف على لفظ الفعل ومنع سيبويه الجزم على المحل[7].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم 4/ 369.

(2) صحيح البخاري، كتاب: التفسير، سورة براءة لقد تاب الله على النبي (8/ 86).

(3) صحيح البخاري، كتاب: الجنائز، باب: رثاء النبي (ص) سعد بن خولة (3/ 132).

(4) انظر دليل الفالحين 6/3.

(5) سورة المنافقون، الآية 10.

(6) سورة الأعراف، الآية 186.

(7) انظر مغني اللبيب 45/2.

3. جواز العطف بالنصب على المحل[1].

اعتدَّ الصديقي باتفاق النحاة على القاعدة النحوية، وهي أنّ المفعول له عند اجتماع شروط نصبه لا يتوجب النصب بل يجوز جره حينئذ، وعليه أعرب (شوقاً) في (فضل البكاء من خشية الله تعالى وشوقاً إليه) بأنه معطوف على محل المجرور (بمن) وهو خشية إذ هو في الأصل مفعول له منصوب؛ لذلك يجوز العطف بالنصب على المحل، واستأنس على ذلك بقول من أعرب قوله تعالى:(**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً**) [2] فزينة معطوف على محل (لتركبوها) وهو النصب.

4. جواز عطف الإنشاء على الخبر والعكس[3].

أجاز الصديقي تبعاً لسيبويه وجماعة من النحاة[4] عطف الإنشاء على الخبر كما في "جاءني زيدٌ وعمروٌ العاقلان" على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف على مذهب سيبويه، ومنه عند الصديقي عطف جملة (فاستوصوا بأهلها خيراً) على (ستفتحون مصر) في قول رسول الله ع:" ستفتحون مصر.... فاستوصوا بأهلها خيراً"[5] وقد منع البيانيون وابن عصفور مثل هذا العطف[6]، ذلك في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وأجازوه في الجمل التي لها محل من الإعراب أمّا الزمخشري فقد منع هذا العطف وعلل ذلك بأنه عطف جملةٍ على جملة[7] كما في قوله تعالى: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا، فأتقوا النار التي يقودها الناس والحجارة"[8]، فعطف الأمر ولم يسبقه أمر ولا نهي.

---

(1) انظر دليل الفالحين 367/2.

(2) سورة النحل، الآية:8.

(3) انظر دليل الفالحين 2/ 168.

(4) انظر المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 960.

(5) صحيح مسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: وصية النبي ع بأهل مصر (الحديث 226).

(6) انظر المقتصد في شرح الإيضاح 2: 960، المغني 2/ 482.

(7) حاشية الصبان 121/3.

(8) البقرة الآية: 24.

5. جواز عطف معمولين على معمولي عامل واحد[1].

وافق الصديقيُّ جمهور النحاة بجواز عطف معمولين على معمولي عامل واحد وبنى ذلك على قول رسول الله ع:" فكان لهذا وادٍ من الإبل، ولهذا وادٍ من البقر"[2]. فعطف (وادٍ من البقر) على معمولي كان.

ب. النعت

1. ما كان صفة لنكرة جاز أن يكون حالاً لمعرفة[3]:

اعتّد الصديقي بهذه القاعدة النحوية وأجاز لصفة النكرة أن تكون حالاً إذا تقدمت على الموصوف[4] نحو:" فما أصبح اليوم منا أحدٌ"[5] فالظرف (اليوم) حال من اسم أصبح (أحدٌ)؛ لأنه في الأصل صفة له فقدم عليه فصار حالاً.

ويرى أنه يجوز للصفة أنْ تكون حالاً إذا خُصصت النكرة[6] كما في "فكان لهذا وادٍ من الإبل"[7] فـ(من الإبل) في محل الصفة، ويجوز أن يكون حالاً لتخصيصه بتقدم الخبر.

ج. التوكيد.

1. جواز التوكيد بـ(أجمع) دون وجود كل[8]:

وافق الصديقي من أجاز التوكيد بـ(أجمع) دون وجود كل[9] نحو قوله في:" ما ها هُنالك لك أجمع إنْ أنتَ شفيتني"[1] فـ(أجمع) توكيد للضمير دون وجود (كل)

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 238.

(2) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل 6/ 364.

(3) انظر المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 913.

(4) انظر دليل الفالحين 2/ 446 وانظر الدّر المصون 2/ 422.

(5) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق (الحديث 14).

(6) انظر دليل الفالحين 1/ 242.

(7) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (6/ 364).

(8) انظر دليل الفالحين 1/ 156.

(9) انظر الدر المصون 4/ 146.

(1) صحيح مسلم في كتاب: الزهد والرقائق، باب: قصة أصحاب الأخدود (الحديث 73).

خلافاً لرأي الجمهور الذين منعوا التوكيد بـــ(أجمع) دون (كل)[1].

د. البدل

1. البدل من المحل[2].

ذهب الصديقي إلى أن (هو) في (لا إله إلاّ هو الحي القيوم) [3] بدل من محل اسم (لا) قبل دخولها عليه، وهو الرفع بالإبتداء وهذا مذهب سيبويه.

1. لا يجوز أن يتقدم البدل على النعت[4].

يرى الصديقي أنّه لا يجوز أن نُعرب الوصفين (الحي القيوم) في (استغفر الله الذي لا إله إلاّ هو الحي القيوم) [5] صفة إذا كان الاسم الموصول بـــدلاً مـــن لفـــظ الجلالة؛ لأن البدل لا يتقدم على النعت، فإن اتبعت الموصول جاز في الاسمين بعده الرفع والنصب فالنصب على الإتباع أو على القطع نحو أخص أو أعنـــي أو أمـــدح ممّا يليق بالمقام، وإنْ قطعت الموصول امتنع إتباع ما بعده وتعين القطع إمّا الرفـــع بإضمار مبتدأ أو النصب بإضمار فعل؛ لأنه لا يجوز الاتباع بعد القطع وجاز القطع بعد الاتباع؛ لأنّ في الأول رجوعاً للشيء بعد تركه[6].

3. 5 الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب.

أغفل النحاة الجملة المستثناة. ولم يعدُّوها من الجمل التـــي لهـــا محـــلٌّ مـــن الإعراب[7]، لكن الصديقيّ تبع ابن هشام[8] في اعتبارها من الجمل التي لهـــا محـــل حيث قال:" والجملة المستثناه من الجمل التي لها محل من الإعراب ولم يعدوها"[9].

---

(1) انظر همع الهوامع 5/ 202.

(2) انظر دليل الفالحين 4/ 734.

(3) أبو داوود، كتاب الصلاة، باب: في الاستغفار.

(4) انظر دليل الفالحين 4/ 734.

(5) الترمذي، كتاب: الدعوات، وأبو داوود في كتاب الصلاة.

(6) المصدر نفسه 734/4.

(7) انظر مغني اللبيب 2/ 402.

(8) المصدر نفسه 2/ 202.

(9) دليل الفالحين 2/ 33.

ومذهبه أنْ تكون (إلاّ) بمعنى (لكن) ويكون ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب، وبنى ذلك على توجيه قول رسول الله ع:" كل أمتي معافى إلا المجاهرون"[1]، فـ(إلاّ) بمعنى (لكن) والمجاهرون مبتدأ خبره محذوف، والجملة الأسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء واعتدّ على ذلك بتوجيه ابن هشام لقول تعالى:(**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ**) [2]، فـ(قليل) مبتدأ و(منهم) خبر والجملة في محل نصبٍ على الاستثناء.

1. ومما زاد فيه على أصول النحويين في هذه المسألة:

تأييده لابن هشام في إضافة الجملة المسند إليها إلى الجمل التي لها محل من الإعراب[3] وبنى ذلك على قوله تعالى:(**وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وعْدَ الله حَقٌّ**) [4].

معتداً برأي ابن هشام في قول العرب:" تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه"[5].

2. مجيء جملة (أنْ) ومعموليها في محل رفع فاعل أو نائب الفاعل:

أجاز الصديقي تبعاً لثعلب و لابن هشام، أنْ يكون الفاعل أو نائبه جملة مطلقاً، ومنع بعض النحاة ذلك منهم الفراء وسيبويه[6].

وبنى إجازته تلك على قول كعب:" فلما بلغني أن رسول الله ع قد توجّه قافلاً"[7] و"فلما قيل إنّ رسول الله ع قد أظلّ قادماً"[8] فجملة (أن رسول الله ع قد توجه)، في محل رفع فاعل بلغ، وجملة (إن رسول الله ع قد أظلّ)، في محل رفع

---

(1) البخاري، كتاب: الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه (10/ 405).

(2) سورة البقرة، الآية 249.

(3) انظر دليل الفالحين 2/ 33 والمغني 2/ 403.

(4) سورة الجاثية، الآية: 32.

(5) من شواهد المغني 2/ 427 على أن الجملة المسند إليها لها محل من الإعراب.

(6) انظر مغني اللبيب 2/ 428.

(7) صحيح البخاري، كتاب: التفسير سورة براءة، باب لقد تاب الله على النبي (8/ 86).

(8) صحيح البخاري، كتاب: التفسير سورة براءة، باب لقد تاب الله على النبي (8/ 86).

نائب فاعل (قيلَ)[1] وأجاز الكوفيون هذه المسألة ولم يجزها البصريون[2].

3. جواز مجيء البدل جملة:

وافق الصديقي البصريين في جواز إبدال المفرد من الجملة[3]، وبنى ذلك على "قال: لا، بل من عند الله عز وجل"[4] فجملة (بل من عند الله عز وجل) بدل من مقول القول (لا) [5] ففي هذه المسألة انفرد الصديقي والبصريون، وردَّ الصديقيُّ قول ابن هشام:" لم يثبت الجمهور وقوع البدل وعطف البيان جملة"[6].

لعل الأولى أن يكون قوله:" بل من عند اللهِ عز وجل"، جملة إستئنافية؛ لأن البدل لا يكون جملة على رأي ابن هشام.

4. جواز مجيء عطف البيان جملة[7]:

ذهب إلى أنه يجوز أن يكون عطف البيان جملة نحو:" فإن كانت المعصية بين العبد وبين الله سبحانه وتعالى، لا تتعلق بحق آدمي"[8] فقوله (لا تتعلق بحق آدمي) عطف بيان على (بين العبد وبين الله سبحانه وتعالى) وهذا لم يعرفه النحاة سابقاً وأشار إلى ذلك ابن هشام في قوله السابق[9]، لذلك لعلّ الأولى أن يكون خبراً لكان المحذوفة مع اسمها أو خبراً ثانياً لكان المذكورة.

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 108.

(2) انظر البحر المحيط 6/ 289، انصاف 2

(3) انظر مغني اللبيب 2/ 405.

(4) صحيح البخاري، كتاب: التفسير سورة براءة، لقد تاب الله على النبي (8/ 86).

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 125.

(6) مغني اللبيب 2/ 407.

(7) انظر دليل الفالحين 1/ 78.

(8) قول النووي في مقدمة باب التوبة دليل الفالحين 1/ 78.

(9) انظر مغني اللبيب 2/ 407.

5. قوله في جملة صلة الموصول:

وافق جمهور النحاة بأنّ جملة صلة الموصول الإسمي لا محل لها من الإعراب[1]، نحو قوله في إعراب قوله تعالى:(**فَأُوْلَـئِكَ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ)**[2] فجملة (في جهنم خالدون) بدل من (خسروا أنفسهم) وقال: لا محل لها؛ لأن المبدل منه وهو الصلة لا محل له ويرى أنه يجوز أن تكون خبراً بعد خبر لأولئك وردّ قول أبي البقاء بأنّ الذين نعت أولئك و(في جهنم) خبر أولئك وقال: الظاهر أن الذين خبر أولئك لا نعته و(في جهنم خالدون) خبر ثان أو بدل من صلة الموصول[3]. أمّا قوله في جملة صلة الموصول الحرفي: فقد ذهب إلى أن الموصول الحرفي وصلته له محل من الإعراب[4] نحو قوله في:" وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه"[5] (ما) هنا يحتمل أن تكون شرطاً أو بمعنى الذي، فإن كانت (ما) موصولة فالموصول وصلته في محل رفع مبتدأ و(هو يخلفه) خبر المبتدأ[6].

6. قوله في(الفاء) (أحل الله لنا الغنائم، لمّا رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا)[7].

أجاز الصديقيُّ وبعض النحاة أن (فأحلها) جوابُ (لمّا) دخلت فيه الفاء، ويرى وجهاً آخر وهو أنْ يكون جوابها محذوفاً لدلالة ما قبلها عليه وما بعد الفاء معطوف[8].

7. منع زيادة الأسماء:

اختيار مذهب البصريين في جواز إبقاء (آل) على ظاهره[9] في (ما أصبح

---

(1) انظر مغني اللبيب 2/ 407.

(2) سورة المؤمنون، الآية 103.

(3) انظر دليل الفالحين 3/ 6.

(4) انظر مغني اللبيب 2/ 407.

(5) سورة سبأ، الآية 39.

(6) انظر دليل الفالحين 2/ 116.

(7) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد، باب: قول النبي ε أُحلت لكم الغنائم (6/ 154).

(8) انظر دليل الفالحين 1/ 216.

(9) انظر دليل الفالحين 2/ 472.

لآل محمد إلا صاعٌ ولا أمسى، وإنهم لتسعةُ أبيات)[1] ومذهبهم منع زيادة الأسماء، ويؤيد هذا الرأي، عود الضمير إليه من قوله: وإنهم لتسعة أبيات، وذهب الكوفيون إلى جواز الزيادة[2]، نظيره في قوله تعالى:(أقم الصلاة لدلوك الشمس)[3].

هـ. نظير فاعل (حُطّتْ خطاياه)[4].

يرى الصديقي أن قول رسول الله ع (حُطت خطاياه) [5] نظير قول الله تعالى:(**وَغِيضَ الْمَاءُ**)[6] ببناء الفعل للمجهول والفاعل ضمير مستتر عائد على الله؛ لأن هذا الفعل لا يقدر عليه غير الله تعالى.

و. نظير تغليب التذكير على التأنيث[7].

يرى الصديقي أن تغليب الأب على الأم في:(كان لي أبوان) [8] نظير قوله تعالى:(**وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**)[9] فاسم كان مؤنث وخبرها مذكر وذلك لشرف الذكر على الأنثى.

ز. (كلا وكلتا) فيهما إفرادٌ لفظي وتثنيه معنوية[10].

وافق الصديقيُّ البصريين في أن كلا وكلتا مفردان لفظاً ومثنيان[11] معنى، لذلك يعود عليهما الضمير مفرداً وهو الأكثر نحو قوله تعالى:(**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ اتَتْ**

---

(1) صحيح البخاري في كتاب: البيوع، باب: الرهن في الحضر (5/ 99).

(2) انظر دليل الفالحين 2/ 472.

(3) سورة الإسراء، الآية 78.

(4) انظر دليل الفالحين 4/ 213.

(5) البخاري، كتاب: الدعوات، باب: فضل التهليل (11/ 168).

(6) سورة هود، الآية: 44.

(7) انظر دليل الفالحين 1/ 85.

(8) البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: (أم حسبت أن أصحاب الكهف) 4/ 369.

(9) سورة التحريم، الآية 12.

(10) انظر دليل الفالحين 2/ 354.

(11) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 441-444.

أَكُلَهَا) [1]، فأفرد الخبر باعتبار لفظ كلا.

ويرى أيضاً أنه يجوز مطابقة المعنى وقد اجتمع الاستعمالات في:

كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما   قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فنرى أن الضمير تارة يرد إليهما مفرداً حملاً على اللفظ وتارة يرد إليهما مثنى حملاً على المعنى.

وأما الكوفيون فقد قالوا بأن **(كلا وكلتا)** فيهما تثنية لفظية ومعنوية[2].

(1) سورة الكهف، الآية 33.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 441-444.

الفصل الرابع
الحذف

الحذف: من مسائل النحو العربي، ومنه حذف الحرف والكلمة والجملة، وأجاز النحاة الحذف بشرط وجود الدليل على المحذوف[1] وأقرَّ الصديقي الحذف وقدّر المحذوف وبعد التمعن في دراسة كتاب الصديقي، دليل الفالحين، نستطيع أن نقسم الحذف عند الصديقي إلى ثلاثة أقسام هي:

1. الحذف النحوي.
2. الحذف الصرفي أو الإعلالي.

وسنعرض في كل قسم صوراً من صور الحذف المنتشرة في كتابه دليل الفالحين.

4. 1 الحذف النحوي.

4. 1. 1 حذف علامات الإعراب.

1. وجوب حذف نون المثنى للإضافة[2].

وافق الصديقي جمهور النحاة في وجوب حذف نون المثنى للإضافة، كما في "حتى بَرَقَ الفجر والصبية يتضاغون عند قدميَّ"[3] فحذفت النون من آخر (قدميَّ) للإضافة وهناك حالة أجاز فيها النحاة، حذف النون وعدم حذفها من آخر المثنى في حالة الإضافة غير المحضة[4].

2. حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر[5].

يرى أن وجه حذف الياء من (أدِّ) في قوله" فقال: يا عبد الله أدِّ إليَّ أجري" وورد في بعض نسخ البخاري إثباتها، والأصح حذفها؛ لأن الجزم يُذهب حروف

---

(1) انظر مغني اللبيب 2: 614.

(2) انظر دليل الفالحين 1/ 74.

(3) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم (369/4).

(4) انظر النحو الوافي ص(8– 10).

(5) انظر دليل الفالحين 1/ 76.

العلة من أواخر الأفعال. فالأصل بالحرف المتحرك إذا جُزم، أنْ تحـذف حركتـه، وإذا كان ساكناً يحذف الحرف ويبقى ما قبله على حركته نحو: لم يرمِ، لم يغزُ، لـم يخشَ[1].

3. حذف النون من الأفعال الخمسة للناصب[2].

ذهب الصديقي أنّ أصلَ (تدعوا) في "إنَّهُ لا ينجيكم من هذه الـصخرة إلاّ أنّ تدعوا الله تعالى بصالح أعمالكم"[3] (تدعون) فالواو ساكنة لأنها للجمـع، وحـذفت النون للناصب. كذلك لا يجوز حذف ألفها إذا كانت مجـرورة وبعـدها (ذا) نحـو (ماذا).

ولم يجز النحاة حذف ألفها إذا كانت استفهاماً في موضع رفع أو نـصب إلا ضرورةً.

4. 1. 2 حذف المرفوعات:

1. وجوب حذف المبتدأ[4].

ذكر الصديقي أن المبتدأ يحذف وجوباً وذلك في عدّة مواضع إذا أُخبر عنـه بنعت مقطوع نحو قولـه في:" فقال: رجلٌ مسكين قد انقطعـت بـي الحبـال فـي سفري"[5] فـ(المسكين) خبر المبتدأ محذوف تقديره: أنا رجل مسكين؛ لأنه أخبر عنه بالمسكين وهو نعت مقطوع وفي "أن تشهد أن لا إله إلا الله"[6] فالمـصدر المـؤول خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله.

---

(1) انظر المقتضب 3/ 166، والكتاب 1/ 7.

(2) انظر دليل الفالحين 1/ 72.

(3) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم (369/4).

(4) انظر دليل الفالحين، 1: 138، 1: 217، 1: 512، 2: 53، 2: 137، 2: 139 انظـر أوضح المسالك 1/ 153.

(5) انظر دليل الفالحين 1/ 138.

(6) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان.

وأجاز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه السياق نحو:" قال معاوية: كم بقـــي منهـــا؟ قال: سهمٌ ونصف السهم"[1] أي الباقي سهمٌ ونصف السهم أو بقـــي ســـهم ونـــصف السهم.

2. جواز حذف المبتدأ في جواب الاستفهام[2].

ومنه في (فأيُّ المال أحبُّ إليك؟ قال: الغنم)[3] أي الأحب إليّ الغـــنم وأجـــاز حذف المبتدأ لدلالة الخبر المضاف إليه عليه[4] نحو" والذي نفسي بيده، رجال آمنـــوا بالله وصدقوا المرسلين"[5] فـــ(رجالٌ) بالرفع خبر لمبتدأ محـــذوف والتقـــدير أهلهـــا بعضهم رجالٌ فحذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه ثم حـــذف الخبـــر المـــضاف وأقـــيم المضاف إليه مقامه.

3. وجوب حذف المبتدأ وإقامة الصفة مقامه[6].

تبع الصديقي البصريين في أنه يجوز أن يحذف الموصوف وتقـــوم الـــصفة مقامه وبنى هذه المسألة على حذف المبتدأ الموصوف في قول رسول الله صـــلى الله عليه وسلم:" مُعقبات لا يخيب قائلهن..."[7] فـــ(لا يخيب) خبر لمبتدأ محـــذوف وقـــد أقيمت الصفة (معقبات) مقامه، وأجاز سيبويه مثل هذا الحذف في الحديث الـــسابق؛ لوجود الدليل عليه وهو (لا يخيب قائلهن) وقبح حذف المنعوت وإقامة النعت مقامـــه إذا لم يكن في الكلام دليل عليه نحو:" أتيتك بجيد"[8].

---

(1) أخرجه البخـــاري، كتـــاب: فـــرض الخمـــس، بـــاب: بركـــة الغـــازي فـــي مالـــه (6/ 160– 163).

(2) انظر مغني اللبيب2/ 259.

(3) انظر دليل الفالحين1/ 184.

(4) المصدر نفسه 4/ 756.

(5) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة الجنة (6/ 233).

(6) انظر دليل الفالحين.

(7) أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الـــصلاة (الحديث 145).

(8) انظر مغني اللبيب 2/ 692.

4. حذف الخبر وجوباً[1].

ذهب الصديقي إلى أنّ الخبر يُحذف وجوباً لدلالة واو المعية عليه وقيامها مقامه في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من عالَ جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين وضم أصابعه"[2] فيرى أن (أنا وهو) مبتدأ معطوف على مبتدأ خبره محذوف وجوباً والتقدير مقرونان، وذهب الأخفش والكوفيون في مثله، بأنه مستغنٍ عن تقدير الخبر؛ لأن معناه: أنا معه[3] ويرى ابن مالك أن (أنا وهو) مبتدأ، وخبره هكذا المصرح به، والجملة حال بغير واو، أي جاء مصاحباً لي، ومنهم من قال فيه تقديم وتأخير، أي: جاء هو وأنا؛ لأن في جاء ضمير يعود على الضمير (هو) تأكيداً له وقُدِّم لشرفه ولأنه أصلاً في تلك الخصلة[4].

5. حذف الخبر جوازاً[5].

أجاز الصديقي حذف الخبر إن دلّ عليه قرينة كما في الجملة الاستفهامية نحو قوله: في "قال: من يمنعك مني؟ قلتُ الله: ثلاثاً"[6] أي فقلت: الله يمنعني منك. وكذلك في "قال: فأي المال أحبُّ إليك؟ قال: الغنم" أي أحبه إليّ الغنم، وفي "فمنها رحمةٌ يتراحم بها الخلق بينهم، وتسعٌ وتسعون ليوم القيامة"[7] (فتسع) مبتدأ خبره محذوف تقديره (منها)، دلّ عليه ذكره في الجملة قبلها. وكذلك في "فقال: أمعه شيءٌ، قال: نعم تمراتٌ"[8].

---

(1) انظر دليل الفالحين 80/2.

(2) انظر المصدر نفسه 2/ 80.

(3) انظر أوضح المسالك 1/ 154.

(4) انظر دليل الفالحين.

(5) انظر المصدرنفسه 1: 268.

(6) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد، باب: من علق سيفه بالشجرة... (6: 71).

(7) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: جعل الله الرحمة مائة جزء (6: 364) وانظر دليل الفالحين 2: 327.

(8) صحيح البخاري، كتاب: الجنائز، باب: من لم يظهر حزنه عند المصيبة (3/ 135).

فتمرات مبتدأ خبره محذوف اكتفاءً بذكره في السؤال أي: معــه تمــراتٌ[1]. وحذف الخبر كذلك في "فلما دخل قال: هي يا ابن الخطــاب"[2] فــالخبر محــذوف تقديره: هي داهيةٌ. ويجوز حذف الخبر إذا كان هناك متعلق به[3].

ذهب الصديقي إلى أن الخبر حُذف في قوله "ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"[4] فالظرف متعلق بالخبر المحــذوف أي فهجرته قبيحةٌ. وفي "رغم أنفُ، ثمَّ رغم أنف، ثم رغم أنفُ، من أدرك أبويــه عنــد الكبر أحدهما أو كلاهما"[5] فــ(أحدهما أو كلاهما) بالرفع لكونــه مبتــدأ محــذوف الخبر، أي: أحدهما أو سواهما فيما ذكر ويرى أنه يجوز أن يكــون فــاعلاً لفعــل محذوف أي: يستوي أحدهما أو كلاهما[6].

ويرى العاقولي: أنه فاعل للظرف لكونه حالاً[7] والأرجح أن يكــون مبتــدأ لخبر محذوف.

6. جواز حذف الخبر بعد (إذا) الفجائية[8].

أجاز الصديقي تبعاً لرأي الجمهور حذف الخبر بعد إذا الفجائية فــي قــول:" ألتفت فإذا رسول الله ε، فأشار إليه..."[9] فالخبر محذوف جــوازاً والتقــدير: فــإذا

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 184.

(2) المرجع نفسه1/ 195.

(3) انظر دليل الفالحين1/ 45 وأوضح المسالك 1/ 154.

(4) صحيح البخاري، كتاب: بدء الوحي وفي الإيمان، باب: ما جاء بإن الأعمــال بالنيــة والحسبة (7/1).

(5) صحيح مسلم، كتاب:البر والصلة والآداب، باب: رغم أنف من أدرك أبويه(الحديث 9).

(6) انظر دليل الفالحين 2/ 151.

(7) انظر المصدر نفسه 151/2.

(8) انظر أوضح المسالك 1/ 155.

(9) صحيح البخاري، كتاب: أحكام السهر، باب: الإشارة في الصلاة (2/ 139).

رسول الله ε حاضرٌ وأجاز أن يكون (رسولُ) فاعلاً لفعل محذوف تقديره: ألتفت فإذا التفت الرسولُ ε [1].

7. حذف الفاعل[2].

يرى الصديقي في هذه المسألة تبعاً للأخفش، أن الفاعل يجوز أن يحذف لعدم تعلق الغرض به[3] نحو "فقيل له ارجع عن دينك فأبى"[4] أمّا سيبوية فيرى، أنه لا يجوز حذف الفاعل، وإذا حُذف الفاعل لفظاً فإنه بالإضمار[5]، والصواب أن الفاعل لا يحذف؛ لأنه ركنٌ أساسي في الجملة الفعليةُ لا يستغنى عنه فإن لم يكن صريحاً كان مضمراً.

ويرى الصديقيُّ أن الفاعل يحذف للعلم به كما في الفعل المبني للمجهول نحو:" من يُرد الله به خيراً يُصب منه"[6] فيقول: إن الفاعل لم يذكر للعلم به وهو الله سبحانه وتعالى[7]، ومن النحاة من لا يسمّون إقامة ما ينوب عن الفاعل في الفعل المبني للمجهول حذفاً للفاعل[8].

4. 1. 3 حذف المجرورات

1. حذف المضاف إليه.

وافق الصديقي جمهور النحاة بجواز حذف المضاف إليه لوجود دليل عليه، كما في "صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبين وآل كلٍّ"[9] فقال الصديقي:

---

(1) انظر دليل الفالحين 2/ 49.

(2) المرجع نفسه 1/ 158.

(3) المؤاخذات النحوية ص663.

(4) صحيح مسلم، كتاب: الرقائق، باب قصة أصحاب الأخدود... (الحديث 73).

(5) انظر الكتاب، 72/3.

(6) صحيح البخاري، كتاب: التفسير سورة براءة، باب: قد تاب الله على النبي (8/ 86).

(7) انظر دليل الفالحين 1/ 173 وأوضح المسالك 2/ 135.

(8) انظر قضايا المفعول به عند النحاة العرب ص137.

(9) صحيح البخاري، كتاب: التفسير (سورة براءة)، باب: قد تاب الله على النبي (8/ 86).

"أي وآل كلِّ واحد من النبيين فحذف المضاف إليه، لدلالة السياق عليه"[1] ومنه: "فدفع إليَّ كتاباً من ملك غسان... فإذا فيه: أمَّا بعدُ"[2] والتقدير أمّا بعدُ السلامِ.

2. حذف المضاف دون المضاف إليه.

ذهب الصديقي تبعاً لبعض النحاة مثل أبي جعفر النحاس[3]، وغيره إلى أن المضاف إذا حُذف يُقام المضاف إليه مقامه كما في" تَعرّف إلى اللهِ في الرخاء يعرفك في الشدة"[4] على حذف المضاف: أي تعرّف إلى ملائكة اللهِ في الرخاء وذلك بالتزام طاعته والتزام عبوديته تعالى يعرفك في الشدّة بواسطة شفاعتهم. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وبقي على جره لأن المضاف في الأصل مجرور بحرف الجر. ومنه أيضاً (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم...)[5]: أي وذكروا عقاب اللهِ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب وهو النصب والأصل فيه الجر؛ لأنه مضاف إليه.

أمّا الأخفش فيرى أن المضاف إذا حُذف عوض عنه بالتنوين نحو يومئذٍ وحينئذٍ، فالمضاف محذوف (اذْ) فعند حذف المضاف يلزم أن تنون وتكسر ذالها قياساً لالتقاء الساكنين، والتنوين الذي يلحقها هو تنوين العوض من المضاف[6].

وبعضهم يرى أن الغالب فيه أن ينوب عنه في الإعراب ويبقى على جره، شرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى[7].كقوله تعالى:

---

(1) انظر دليل الفالحين 2/ 145.

(2) المصدر نفسه 1/ 118، 2/ 201.

(3) انظر المؤاخذات النحوية ص364.

(4) دليل الفالحين 1/ 232.

(5) سورة آل عمران، الآية 135.

(6) معاني القرآن 3/ 454، وأوضح المسالك 1/ 137، وشرح الكافية 1/ 422 والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 2/ 37، انظر المؤاخذات النحوية ص364.

(7) انظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك 3/ 168- 171 وشرح الكافية 1/ 436 والتوضيح والتكميل 2/ 38.

(**وَجَاءَ رَبُّكَ**)[1] أي أمر ربك و" **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** "[2]: أي وأسأل أهل القرية نائب عن مفعول به محذوف وتقديره أهل القرية.

إلا في قراءة ابن جماز "والله يريدُ الآخرةِ"[3] فقد حذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره مع أنه ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف والتقدير يريد عمل الآخرة فحذف المضاف تخفيفاً، دلَّ عليه المضاف إليه الذي قام مقامه[4]، ومنه في رواية الجر "إنَّ قعر جهنم لسبعون خريفاً"[5] ففي بعض الروايات (سبعين) بالياء وهو من حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره والتقدير: سيرَ سبعين خريفاً[6] وفيه تجاوز لشرط النحاة، وربما يكون التقدير: إنّ سير قعر جهنم سير سبعين خريفاً.

3. حذف المضاف إليه من الأول والمضاف من الثاني والتعويض عنه باللام[7].

ذهب الصديقي إلى حذف المضاف إليه من الأول وحذف المضاف من الثاني في قوله تعالى:(والذين تبوءوا الدَّار والإيمان من قبلهم)[8] وعوض عن المضاف إليه باللام، والتقدير: تبوءوا دار الهجرة ودار الإيمان أو تبوءوا الدارَ وأخلصوا الإيمان، عطف جملة على جملة حملاً[9] على علفتها تبناً وماءً بارداً[10].

---

(1) سورة الفجر، الآية 22.

(2) سورة يوسف، الآية 82.

(3) سورة الأنفال، الآية 67.

(4) انظر أوضح المسالك 3/ 169.

(5) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة بالرفع (سبعون).

(6) انظر دليل الفالحين 1/ 502.

(7) انظر دليل الفالحين 2/ 249.

(8) سورة الحشر، الآية 9.

(9) انظر دليل الفالحين 2/ 249.

(10) عجز البيت: حتى شتت حماله عيناها، من شواهد المغنى 2/ 63، خزانة الأدب 1/ 499، وشرح ابن عقيل 595/1 وأوضح المسالك 2/ 56، ولم يعرف قائله.

4. جواز حذف الجار والمجرور[1].

ذهب الصديقي إلى أنه قد يحذف الجار والمجرور للعلم بهما وبنى ذلك على قول الله تعالى: "**وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُور** "[2]: أي إن ذلك منه لمن عزم الأمور، واستشهد على ذلك بقول العرب: السمنُ منوان بدرهم[3]، أي السمن منوان منه بدرهم.

5. مواضع جواز حذف الجار.

وافق الصديقي جمهور النحاة، بأن الجار يحذف قبل (أنّ وأنْ) المصدريتين، لكنه أضاف عليهما (كي المصدرية) تبعاً للرماني حيث قال:" وحذف الجار قبل (أنّ وأنْ وكي) قياس مطّرد"[4] فقد أجمع النحاة على أن حذف الجار موقوف على السماع إلا في مواضع يكون فيها المجرور أنّ وأنْ[5]، ويرى ابن جني أن حذف الحروف فيه إحجاف؛ لأنه اختصار لمختصر[6].

6. حذف الجار وإبقاء عمله[7].

أجاز الصديقي أن يحذف الجار ويبقى عمله وبنى ذلك على قوله:" علىدابةٍ فارهةٍ وإشارةٍ حسنة"[8] فالتقدير: وفي إشارةٍ حسنة ومثل هذا الحذف يسمى بالمنزوع الخافض على مذهب سيبويه والخليل وإبقاء العمل سماعياً فقط[9].

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 238.

(2) سورة لقمان، الآية 17.

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 138.

(4) دليل الفالحين 4/ 759.

(5) انظر مغني اللبيب 2/ 324، 674، وشرح ابن عقيل 1/ 539، ومسالك القول في النقد اللغوي ص158.

(6) انظر الخصائص 2/ 273.

(7) انظر دليل الفالحين 2/ 72.

(8) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: واذكر في الكتاب مريم، (344/6، 348).

(9) شرح ابن عقيل 2/ 569.

4. 1. 4 حذف المنصوبات.

1. حذف المفعول به.

أجاز النحاة حذف المفعول به لأنه فضلة يصح الكلام دونه ويمكن الاستغناء عنه وقالوا: إن الفعل قد يقع ولا مفعول فيه؛ نحو قام زيد، وتكلم عبد الله[(1)]، فتبعهم الصديقيّ في ذلك وذكر مواضع كثيرة تمّ فيها حذف المفعول به منها.

2. حذف المفعول به لغرض التعميم[(2)].

أجاز الصديقي حذف المفعول به لغرض التعميم نحو قوله في شرح:"أن رجلاً قال للنبي ع: أوصني"[(3)] والتقدير أوصني بشيء أو بعملٍ وكذلك في "حتى همَّ أنْ يُوقع به"[(4)] فالمفعول به محذوف لإرادة التعميم. ومنه في "من لا يرحم"[(5)] فحذف المفعول به للتعميم والتقدير: من لا يرحم الناس وفي "أرأيت الذي يكذب بالدين"[(6)] فذهب إلى أن (أرأيت) هنا بمعنى (أخبرَ) فيتعدى لمفعولين أحدهما الاسم الموصول والآخر محذوف: أي أليس مستحقاً للعذاب الذي يكذب بالدين، وقال في شرح "فحثو في وجوههم وثيابهم، فيزدادون حُسناً"[(7)] أن المفعول به حذف للتعميم.

---

(1) انظر الأصول 58/1، وشرح المفصل لابن يعيش 70/7 وهمع الهوامع 25/2 والفرائد الجديدة 331/1، والمقتضب 19/1.

(2) انظر دليل الفالحين 1/ 123، 2: 7، 1/ 195، وهمع الهوامع 12/2، قضايا المفعول به عند النحاة العرب ص137.

(3) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: الحذر من الغضب (431/10).

(4) صحيح البخاري، كتاب: التفسير (سورة الأعراف)، باب: خذ العفو وامر بالمعرف (229/8).

(5) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: رحمة الولد وتقبيله (359/10).

(6) سورة الماعون، الآية (1).

(7) صحيح مسلم، كتاب: الجنة وصفة أهلها، باب: في سوق الجنة وما ينالون فيها من نعيم (الحديث 13).

3. حذف المفعول به لعدم تعلق الغرض به[1].

ذهب الصديقي إلى أن المفعول به في قوله "إني لا أُشفي أحداً، إنما يشفي الله تعالى"[2] حذف المفعول به لعدم تعلق الغرض به تبعاً لجمهور النحاة[3] وحملاً على قولهم: زيدٌ يعطي ويمنع؛ أي أنه يقع منه هذان الصفتان من غير ذكر لبيان المُعطى والممنوع[4].

والظاهر أن حذف المفعول به لغرض التعميم، أو لعدم تعلق الغرض به كما مرّ بالأمثلة السابقة هو ما سماه النحاة (الحذف اقتصاراً) للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم[5]، فبعض النحاة منعه؛ لأنه لا دليل عليه، وبعضهم الآخر لم يعُدَّه محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل منزلة مالا مفعول له[6] وقد منعه سيبويه والأخفش مطلقاً، لعدم وجود الدليل عليه[7].

4. حذف المفعول به لدلالة السياق عليه[8].

ذهب الصديقيُّ إلى أن المفعول به يجوز أن يحذف لدلالة السياق عليه تبعاً لجمهور النحاة الذين سمَّوه بالحذف اختصاراً[9] لوجود الدليل. وهو كثيرٌ مطّرد في النحو العربي بالإجماع، وذكره الصديقيُّ في مواضع كثيرة في كتابه (دليل الفالحين) ومنه في: "يعجبني أن أخرج مع رسول الله ε، إذا خرج وأدخل معه إذا دخل"[10]

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 156، و 4/ 758.

(2) صحيح مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: قصة أصحاب الأخدود (الحديث 73).

(3) مغني اللبيب 2/ 611.

(4) دليل الفالحين 156/1.

(5) حاشية الصبان 34/2.

(6) مغني اللبيب 612/2 وقضايا المفعول به عند النحاة العرب ص339.

(7) أوضح المسالك 2/ 322.

(8) دليل الفالحين 187/1، 161/1، 75/1، 122/1.

(9) انظر مغني اللبيب 611/2.

(10) صحيح البخاري، كتاب: الجنائز، باب: من لم يظهر حزنه عند المصيبة (135/3).

فقال: المفعول به محذوف لدلالة السياق عليه" والتقدير إذا خرج من المدينة وأدخل معه إذا دخلها.

وفي قوله "وأضرم فيها النيران، وقال: من لم يرجع عن دينه فأقحموه فيها أو قيل له: اقتحم"[1] أي اقتحم النار، وفي "على أن تُخلي بيني وبين نفسها، ففعلت"[2] أي أوجدت التخلية، وكذلك في "يا كعب ابن مالك، أبشر"[3]: أي أبشر الفرج والسرور.

5. حذف المفعول الثاني لدلالة السياق عليه[4].

ذهب الصديقي إلى أن المفعول الثاني لاستطعتم محذوف في "ورفعت إليّ فيها تمرةً لتأكلها فاستطعمتها ابنتاها"[5] لدلالة السياق عليه والتقدير: فاستطعمتها التمرة الثالثة ابنتاها، أي طلبتا منها أن تطعمها إياها. كذلك حذف المفعول الثاني لأعطى لعدم تعلق الغرض به في قوله:"سألوا رسول الله ε فأعطاهم".

6. جواز حذف مفعول (شاء) الثاني لدلالة جواب الشرط عليه[6].

أجاز النحاة والصديقي أن يحذف مفعول شاء الثاني إذا دل عليه جواب الشرط نحو:"إن شئْتِ صبرتِ ولك الجنة"[7] أي إن شئت جزيل الأجر صبرت، ومثله في قوله:"وإن شئت دعوت الله تعالى أن يعافيك"[8]، أي إن شئت العافية دعوت

---

(1) صحيح مسلم،كتاب: الزهد والرقائق، باب: قصة أصحاب الأخدود (الحديث 73).

(2) صحيح البخاري، كتاب: الأنبياء، باب:أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم... 369/4.

(3) صحيح مسلم، كتاب: التوبة، حديث توبة كعب بن مالك وصاحبه الحديث 53.

(4) انظر دليل الفالحين 2/ 88، 1/ 87، 1/ 129.

(5) صحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والأدب، باب: فضل الإحسان إلى البنات (الحديث 148).

(6) انظر دليل الفالحين 1/ 169، 1/ 144.

(7) صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب: فضل من يصرع من الريح (99/10).

(8) انظر دليل الفالحين 1/ 169.

الله تعالى أن يعافيك، ومثل هذا الحذف يكثر بعد "لو شئت، نحو:"فلو شاء الله لهداكم أجمعين"[1].

أي فلو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين، واشترطوا في ذلك وجود الدليل عليه في جواب الشرط، فإذا انعدم الدليل على المحذوف فإنه لا يحذف[2].

7. جواز حذف عائد الموصول إذا كان ضميراً منصوباً بفعل[3].

ذهب الصديقي إلى أنه يجوز حذف عائد الموصول إذا كان ضميراً متــصلاً منصوباً بفعل وبنى ذلك على قول:"فما حدّثتكم فاقبلوا ومالا فلا تكلفونيه"[4] والتقـــدير فما حدثتكموه، وكذلك في "يا أبا طلحة ما أجدُ الذي كنت أجدُ"[5] والتقدير الذي كنـــت أجده. ومنه في "وبارك على محمدٍ النبيّ الأمي وعلى آله وأزواجـــه وذريتـــه كمـــا باركت على إبراهيم..." [6] والتقدير كما باركته على إبراهيم ويرى أن حذف عائـــد الموصول يكون تخفيفاً، وقد أجازه النحاة[7] نحو قوله تعـــالى:(**أَهَـٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً)** [8] أي بعثه الله رسولاً؛ لأنه منصوبٌ بفعل أو منصوب بوصف نحو:"

ما الله موليك فضل فاحمدنه به[9]

أي موليكه.

8. حذف المفعول به إذا كان موصوفاً[10].

---

(1) سورة الأنعام، الآية 149.

(2) انظر مغني اللبيب 633/2 وقضايا المفعول به عند النحاة العرب (342).

(3) انظر دليل الفالحين، 1/ 187، 2/ 200، 4/ 766.

(4) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب: فضائل علي رضي الله عنه (الحديث 36).

(5) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: الحذر من الغضب (431/10).

(6) قول الإمام الشيخ النووي في دعاء الختام عند تمام الجزء الأخير من كتـــاب ريـــاض الصالحين.

(7) انظر مغني اللبيب 1/ 120 واللباب في النحو ص190، وقضايا المفعول به عند النحاة العرب ص343.

(8) سورة الفرقان: الآية 41.

(9) صدر لبيت من الشعر وعجزه: فما لدى غيره نفعٌ ولا ضرر من شواهد المغني1/ 120

(10) انظر دليل الفالحين 4/ 57 ومغني اللبيب 2/ 626.

ذهب الصديقي إلى أن المفعــول بـــه فـــي قولـــه:" صـُـــمْ الحُـــرم، صـُـــمْ

الحُرم"[1] قد حذف لإختصاص الصفة به، والتقدير صُمْ الأشهر الحُرم. الحُرم صفة خاصة بالأشهر المعروفة.

9. حذف المنادى قبل ليت[2]

خالف الصديقي ابن مالك[3] وبعض النحويين[4] في أن المنادى قبل ليت ليس محذوفاً في قوله:" يا ليتني مكان صاحب هذا القبر"وإنّ (يا) للتنبيه وليست للنداء، فذهب إلى أن (يا) أداة نداء والمنادى محذوف أي (يا قوم ليتني...)[5] واعتّد على ذلك بإجازة بعض النحويين حذف المنادى إذا ولي (يا) ما ليس بمنادى كالحرف نحو:" يا ليتني كنتُ معهم فأفوز فوزاً عظيماً"[6]، والفعل كما في:"ألا يا اسجدوا"[7] فقال بعضهم هي للنداء والمنادى محذوف وقيل لمجرد التنبيه[8].

وقال ابن مالك: تكون (يا) للنداء إذا وليها دعاء نحو:(يا لعنة اللهِ) أو أمر نحو قوله تعالى في الآية السابقة، وذلك لكثرة وقوع النداء قبلها، وغير ذلك فهي للتنبيه[9] ويرى في تقدير (يا قوم ليتني) أنه ضعيف؛ لأن القائل (يا ليتني) قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى معين، ولا محذوف كقول مريم عليها السلام:" **يلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَـذَا** "[10]، وإنما يجوز حذف المنادى قبل أمر أو دعاء لكثرة حدوثه، فالآمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو، فصار موضعه منبهاً عليه إذا

---

(1) أخرجه أبو داوود، كتاب: الصوم، باب: صوم الأشهر الحُرم (الحديث 2428).

(2) انظر دليل الفالحين 4/ 159.

(3) انظر مغني اللبيب 2/ 374.

(4) المصدر نفسه 2/ 374.

(5) أنظر دليل الفالحين 4/ 159.

(6) سورة النساء، الآية: 73.

(7) سورة النمل، الآية 25.

(8) انظر مغني اللبيب 2/ 374.

(9) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص59، وأوضح المسالك 4/ 7-9.

(10) سورة مريم، الآية 23.

حذف فحسُن حذفه، أمّا ليت فلم تستعمل العرب المنادى قبلها ثابتـــاً، فحذفـــه باطـــل لخلوه من الدليل. فالياء قبله تقع للتنبيه مثل (ألا) في قول الشاعر[1]:

ألا ليـــت شـــعري هـــل أبيـــتن ليلـــةً   بـــوادٍ وحـــولي أذخـــرٌ وجليـــل.

وكذلك مثلها الهاء في قوله تعالى:(ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم)[2].[3]

10. حذف حرف النداء.

أجاز النحاة حذف حرف النداء (يا)، إذا كان المنادى غير (الله)، أو ضـــميراً أو مستغاثاً، أو متعجباً منه، أو مندوباً نحو: يا الله، ويا إياك، ويا لزيد، ويا للماء، ويا زيداه[4].وذهب الصديقي إلى أن حرف النداء (يا) قد حُذف في مواضع كثيرة منها:

11. الحذف لمزيد الشهرة المستغنى بها عن النداء الكائن للبعيد[5] كمـــا فـــي"ربِّ إنَّهنَّ أظلن كثيراً من الناس"[6] أي يا ربِّ، وحذف حـــرف النـــداء قبـــل ربِّ مطرد.

12. حذف حرف النداء للإيجاز[7].

يرى الصديقي أنه قـــد حذف حرف النـــداء (يا) من قوله:" ألا أيها الناس"[8]، للإيجاز والتقدير: ألا يا أيها الناس.

---

(1) من جواهر التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص60.

(2) سورة آل عمران، الآية 189.

(3) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص60، وشرح التـــسهيل 3/ 245-246.

(4) انظر شرح التسهيل ص243 وانظر مغني اللبيـــب 2/ 713، والتوضـــيح والتكميـــل 2/ 234.

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 333.

(6) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: دعاء النبي صلى الله عليه وسلم (الحديث 346).

(7) انظر دليل الفالحين 2/ 201، 1/ 501، 4/ 751.

(8) صحيح البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب الحسن والحسين (7/ 63).

13. ويرى أيضاً أن حذف حرف النداء من (غفرانك ربنا)

إيماءً إلى أنه ينبغي للداعي أن يكون في كمال الحضور حتى كأنه في حضرة الحق سبحانه وتعالى، ومن كذلك لا ينادى[1].

14. حذف حرف النداء من "بني سلمة"[2].

قال الصديقي: أن حرف النداء حُذف من (بني سلمة) والتقدير: يا بني سلمة. إن هذا الحذف هنا بسبب التعريف؛ لأن النداء تعريف لتحديد الاسم المنادى عن غيره، وبني سلمة معرف، فلا حاجة للتعريف بالنداء.

15. حذف حرف النداء (يا) في اللهم.

تبع الصديقي البصريين في مسألة الميم في اللهم بأنها عوض من حرف النداء المحذوف[3]، عند قوله في تفسير "اللهم اشهد"[4] فقال:" الأصل يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة"[5] لذلك لا يجتمعان أبداً في الاختيار إلا في الضرورة، وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوض عن حرف النداء وإنما هي حرف للتنبيه في النداء[6].

16. جواز حذف المشار إليه[7].

ذهب الصديقي إلى أنه يجوز أن يحذف المشار إليه لدلالة الكلام عليه وبنى ذلك على "فإنما هُنّ عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك"[8] فالمشار إليه محذوف مدلول عليه بباقي الكلام وهو حفظ الزوج في نفسها وماله.

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 433.

(2) المصدر نفسه 1/ 370.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (47) 317/1.

(4) صحيح البخاري، كتاب: المغازي، باب: حجة الوداع (8/ 82).

(5) دليل الفالحين 1/ 519.

(6) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (47) 1/ 317.

(7) انظر دليل الفالحين 2/ 101.

(8) المصدر نفسه 2 /101.

17. جواز حذف خبر كان الناقصة[1].

تبع الصديقيّ البصريين في جواز حذف خبر كان الناقصة، خلافاً لابن هشام[2]. ونجد ذلك في قوله عند شرح "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله"[3] حيث ذهب إلى أن الظرف (إلى الله) متعلق بخبر كان المحذوف إن كانت (كان) ناقصة والتقدير: فمن كانت هجرته قاصدة إلى الله. ولم يجز ابن هشام حذف خبر كان؛ لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ويقول: إن العوض من الشيء لا يحذف[4].

18. جواز حذف اسم (إنْ) المخففة من الثقيلة[5].

أجاز الصديقيّ حذف اسم إنْ المخففة وبنى ذلك على "وإن كان ليذبح الشاة..." فاسم إنْ هنا محذوف: أي وإنْه ليذبح الشاة. ويرى أن اللام هي الفارقة بين المخففة والنافية: أي أنّ أصلها (أنّ) الثقيلة وخففت والدليل على ذلك وجود اللام في خبرها[6].

وهي عند سيبويه لام الابتداء؛ لأنها أفادت، وقد تبع الصديقي أبا علي وأبا الفتح بأنها لام غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق بين (إنْ) المخففة من الثقيلة و(إنْ) النافية. وزعم الكوفيون أنها بمعنى (إلا)، وأن (إنْ) قبلها نافية[7].

4. 1. 5 حذف الفعل.

1. حذف الفعل وجوباً[8].

وافق الصديقي جمهور النحاة بأن الفعل يحذف وجوباً في سياق التحذير نحو

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 43.

(2) انظر مغني اللبيب 2/ 676.

(3) صحيح البخاري، كتاب: الوحي والإيمان، باب: إن الأعمال بالنية (7/1).

(4) انظر المغني اللبيب 2/ 676.

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 195.

(6) انظر مغني اللبيب 1/ 24.

(7) انظر المصدر نفسه 1/ 232.

(8) انظر دليل الفالحين 2/ 449 وشواهد التوضيح ص282 وشرح ابن عقيل 2/ 274.

"إياك والحلوبَ"[1] فيرى أن أصله أحذر تلاقي نفسك والحلـوب، فحـذف العامـل وفاعله، ثم حذف المضاف الأول والثاني وأنيب عنه الثالـث فانتـصب وانفـصل الضمير لتعذر إتصاله، وقال ابن عقيل: يجب إضمار الناصب إذا كان التحذير بإياك سواء وجد عطفٌ أم لا، وفي غيره إلا مع العطف أو التكرار وإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره[2].

2. حذف الفعل وانفصال ضميره[3].

ذهب الصديقي تبعاً للزمخشري وأبي البقاء وأهل البيان أنه عند حذف الفعـل المتصل بضمير فإنه ينفصل كما في "أرأيت إن قُتلتُ، فأين أنا"[4] والتقـدير: فـأين أصيرُ، كذلك في "لن ينجو أحدٌ منكم بعملة قالوا: ولا أنتَ يا رسـول الله، قـال: ولا أنا..." [5] والتقدير: ولا تنجو بعملك، ولا أنجو.

3. جواز حذف عامل النصب[6].

يرى أن (أمتي) في الحديث "اللهم أمتي، أمتي"[7] منصوب بعامـل محـذوف جوازاً، والتقدير اللهم ارحم أمتي.

4. حذف عامل الرفع[8].

ذهب الصديقي إلى أن (الثلث) في قول رسول الله ε "أفأتصدق بثلثي مـالي؟ قال: لا، قلت: فالشطر يا رسول الله؟، قال: لا، قلت: فالثلث يا رسـول الله؟، قـال:

---

(1) صحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: جواز إستتباعه غيره (الحديث: 140).

(2) انظر شرح ابن عقيل 2/ 274.

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 294، 2/ 151.

(4) انظر المصدرنفسه 1/ 294.

(5) صحيح مسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: لن يدخل الجنة بعمله.. الحديث: 71.

(6) انظر دليل الفالحين 2/ 333.

(7) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: دعاء النبي (الحديث: 346).

(8) انظر دليل الفالحين 1/ 57.

الثلثُ"[1] مرفوع على أنه فاعل لفعلٍ محذوف تقديره يكفيك الثلثُ، وجوز أن يكون أيضاً مبتدأ خبره محذوف: أي الثلث كافيك، أو أنه خبر مبتدؤه محذوف: أي المشروع الثلثُ.

5. جواز حذف الفعل في الجواب المنفي لدلالة السياق عليه[2].

يرى أنّه يحذف الفعل عندما يسبق بنفي في سياق الجواب نحو (قلت: لا) أي لا أشرب.

6. جواز حذف فعل الشرط بعد (إلاّ)[3].

أجاز الصديقي تبعاً لجمهور النحاة حذف فعل الشرط بعد (إن) المدغمة في (لا) كما في "فإن رجع عن دينه وإلا فاطرحوه"[4]: أي وإلا يرجع فاطرحوه فحذف فعل الشرط لدلالة سابق الكلام عليه واستغني عنه بالجزاء وهو قليل[5] ومنه قول الشاعر[6]:

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفءٍ وإلا يعلُ مفرقَك الحسامُ

ويكون حذف الشرط مطّرداً بعد الطلب[7] كما في البيت السابق.

7. حذف فعل الشرط وأداة الشرط والتعويض عنهما بالظرف المفيد للاختصاص[8].

أجاز الصديقيُّ حذف فعل الشرط والتعويض عنه بالظرف المفيد للاختصاص وبنى ذلك على قول رسول الله ع:" فقال: أحيٌّ والداك؟ قال: نعم، قال: ففيهما

---

(1) صحيح البخاري، كتاب: الجنائز، باب: رثاء النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة (132/3).

(2) انظر دليل الفالحين 2/ 468.

(3) انظر دليل الفالحين 1: 159.

(4) صحيح مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: قصة أصحاب الأخدود..(الحديث 73).

(5) انظر التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 2: 366.

(6) هذا البيت للأحوص محمد بن عبد الله الأنصاري وهو من شاهد على حذف جملة الشرط دون الأداة، ابن عقيل 135/2 والمغني 720/2.

(7) انظر شذور الذهب ص345 واللباب في النحو ص209.

(8) انظر دليل الفالحين 2: 158.

فجاهد"[1]، فيرى أن الظرف (ففيهما) متعلق بالأمر، قُدّم للاختصاص، والفاء جزاء لشرط محذوف دالة على فعل الشرط المحذوف والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط، أي: إذا كان الأمر كما قلت، فأخصص المجاهدة بخدمة الوالدين واستشهد على ما ذهب إليه بقوله تعالى:(**فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**)[2] فحذف الشرط وعوض عنه بالظرف (إياي) المفيد للاختصاص، ويرى الزمخشري أن الفاء تحذف من جواب الشرط المنفي بلم، وقد استحسن مثل هذا الحذف وقال عنه: "من أحاسن الحذف"[3].

واختلف النحاة في مثل هذا الحذف، فقد استحسنه الزمخشري، فقال عن حذف أداة الشرط وفعل الشرط:" وهو من أحاسن الحذف"[4] وقال عن (الفاء) التي تقع جواباً لشرط مقدر مع الأداة:"لا تقع إلا في كلام بليغ"[5] أمّا أبو حبان فلم يجيز مثل هذا الحذف[6] وأجازه جمهور النحاة، إنْ تقدمه طلب من لفظ الشرط أو معناه[7] ومثل حذف الشرط مع الأداة في قول رسول الله ﷺ:" الإيمان بضعٌ وسبعون أو بضعٌ وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله"[8] فيرى أن (أفضلها) خبر لشرط محذوف، أي إذا كان الإيمان ذا شعبٍ متفاوتة فأفضلها قول لا إله إلا الله[9].

8. جواز حذف جواب الشرط إن دلَّ عليه السياق[10].

أجاز الصديقي وجمهور النحاة حذف جواب الشرط، إنْ دلّ عليه دليل، ويرى النحاة أنه يتم الاستغناء عن جواب الشرط بالشرط، وأنّ جواب الشرط أكثر أركان

---

(1) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد، باب: الجهاد بإذن الأبوين (97/6).
(2) سورة العنكبوت، الآية 56.
(3) المغني 720/2.
(4) شواهد التوضيح ص192.
(5) المصدر نفسه.
(6) انظر شواهد التوضيح ص193.
(7) انظر شذور الذهب 1/ 344.
(8) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: أمور الإيمان (48/1 و 49).
(9) انظر دليل الفالحين 1/ 358.
(10) انظر دليل الفالحين 1/ 539، 2/ 149.

الشرط تعرضاً للحذف[1] واشترطوا لحذف جواب الشرط أمرين، أن يكون معلوماً أي يدل عليه دليل، وأن يكون فعل الشرط ماضياً[2]، ومنه عند الصديقي نحو:" فقام رجل فقال: يا رسول أرأيت إنْ قُتلتُ في سبيل الله تكفّرٌ عني خطاياي؟ فقال له رسول ع: نعم إنْ قُتلت في سبيل الله وأنت صابرٌ محتسبٌ مُقبلاً غيرَ مدبر"[3] فيرى أن جواب الشرط محذوف إكتفاءً بوجوده في السؤال والتقدير: إن قُتلتَ في سبيل الله، وأنتَ صابر محتسب مقبلاً غير مدبر تُكفّر عنك خطاياك[4]. وكذلك في :"أما ترضَيْنَ أنْ أصل من وصلَك، وأقطع مَنْ قطعك؟ قالت: بلى، قال: فذلك لك، ثم قال رسول الله ع: قرءوا إنْ شئتم قرءوا (فهل عسيتم إنْ توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم، أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) [5] فجملة الشرط معترضة جوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه[6].

9. جواز حذف الشرط والجواب معاً[7].

ذهب الصديقيُّ في قول رسول الله ع:"إنْ أنتَ شفيتني"[8]، إلى أن فعل الشرط محذوف، يفسره الفعل (شفتينتي) ولما حُذف انفصل الضمير المتصل به، وجواب الشرط محذوف لدلالة السياق عليه، فالتقدير إنْ شفيتني فلك جميع ما هاهنا.

وأجاز النحاة حذف الشرط والجواب معاً، وتبقى الأداة وحدها، إنْ دلّ عليهما دليل، ويكثر في الشعر للضرورة، ويجوز في النثر على قلة ومنه قولهم:" من يُسلّم عليك فسلّم عليه ومَنْ لا فلا": أي ومن لم يُسلِّم عليك فلا تُسلِّم عليه[9].

---

(1) انظر الكافي في النحو وتطبيقاته 2/ 280.

(2) انظر شذور الذهب 3/ 45.

(3) صحيح مسلم، كتاب: الإجارة، باب: من قُتل في سبيل الله... (الحديث 117).

(4) انظر دليل الفالحين 1/ 539.

(5) سورة محمد، الآيتان: 22/ 23.

(6) انظر دليل الفالحين156/1.

(7) المصدر نفسه 156/1.

(8) صحيح مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: قصة أصحاب الأخدود... الحديث 73.

(9) انظر اللباب في النحو ص312.

10. قوله في اجتماع القسم والشرط[1].

وافق الصديقيُّ كثيراً من النحويين، في أنَّه إذا اجتمع قـسمٌ وشـرط وتقـدم القسم، وإنْ لم يتقدم ذو خبرٍ، أُجيب القسم، كما في "لئن اللهُ أشهدني قتال المـشركين ليريَّن اللهُ ما أصنعُ"[2] ففعل الشرط وجوابه محذوف لدلالة جواب القسم عليه وهـو (ليريّن الله ما أصنعُ) فأجيب القسم؛ لأنه السابق، والشرط جاء معترضاً بين القـسم وجوابه، إمّا إذا تقدم ذو خبر، رجح الشرط مطلقاً[3].

4. 1. 6 حذف المعطوف

1. جواز حذف المعطوف عليه[4].

يرى الصديقي أنّ المعطوف عليه يجوز أنْ يحذف اختصاراً، إنْ كان مدلولاً عليه بما قبله. نحو قوله في:" واستوصوا بالنساء خيراً"[5]، وفي"كان فيمن كان قبلكم رجلٌ قتل تسعة وتسعين نفساً، فسأل عن أعلم أهل الأرض، فُدلّ على راهبٍ، فأتـاه فقال: إنّه قتل تسعة وتسعين نفساً فهل له من توبة؟ فقال: لا، فقتله فكمّل به مائة، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض، فَدُلّ على رجلٍ عالم، فقال:..."[6] أي (فأتاه فقال) عطف على مقدر، فحذف لذكره في نظيره السابق.

وأجاز النحاة مثل هذا الحذف، بشرط أنْ يتبعه العاطف، وعليه أمثلةٍ كثيـرة في القرآن الكريم، نحو"اضرب بعصاك الحجر فانفجرت"[7]، فيرى ابن عـصفور أنّ

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 321.

(2) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد، باب: من المؤمنين صـدقوا مـا عاهـدوا الله عليـه (6/ 16).

(3) انظر التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 2: 368.

(4) انظر دليل الفالحين 2: 101، 1: 97.

(5) أخرجه الترمذي، كتاب: الرضاع، باب: ما جاء في حق المرأة على زوجها، الحـديث 1163.

(6) دليل الفالحين 2/336.

(7) سورة البقرة، الآية 60.

(الفاء) هي (فاء) اضرب المحذوف بقيت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعـــضه، و(فاء) انفجرت محذوفه وجوز الزمخشري أنْ تكون فاء الجواب[1].

2. جواز حذف المعطوف[2].

ذهب الصديقي إلى أنّ المعطوف حُذف من "فلبثنا على خمسين ليلةً"[3] لكتفاء بذكر قرينة للعلم به من السياق والتقدير. ليلةً ونهاراً، وأجاز جمهور النحاة مثل هذا الحذف ومنه قولـــه تعالى:(**لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ)** [4]، أي أحدٍ واحد ومثلها مـــا وقدره النحاة في (**سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)** [5] أي والبرد[6].

3. حذف أداة العطف[7].

قدّر الصديقي أداة عطـــف محذوفـــة فـــي قـــول النـــووي آخـــر الحـــديث الشريف:"حديثٌ حسنٌ، صحيحٌ"[8]، فيرى أنّ حقّه أن يقول: حديثٌ حسنٌ أو صحيحٌ. فحذف منه حرف التخيير أو حذف منه حرف العطف (الـــواو) اختـــصاراً، فكـــان المقتضى أنْ يقال فيه حسنٌ وصحيحٌ.

وحذف أداة العطف كثيرٌ مطردٌ في النحو العربي.

4. 3 الحذف الصرفي (الإعلالي):

وهو حذف حرف أو حركة لغرض التخفيف أو لالتقاء ساكنين ومنه:

1. وجوب حذف الهاء من بناء مفعيل ومفعال في المؤنث[9]:

---

(1) انظر مغني اللبيب 2: 627.

(2) انظر دليل الفالحين 1/ 114.

(3) صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب: لقد تاب الله على النبي2/8–68.

(4) سورة البقرة،الآية 285.

(5) سورة النمل، الآية 82.

(6) انظر مغني اللبيب 2/ 624.

(7) انظر دليل الفالحين 1/ 95.

(8) المصدر نفسه 1/ 95.

(9) انظر دليل الفالحين 2/ 88.

يرى الصديقيُّ أن القياس حذف الهاء من (مسكينة) في قول رسول الله ع "جاءتني مسكينة تحمل ابنتين لها"[1]، وقال: لأن؛ بناء مفعيل ومفعال لا تلحقه الهاء في المؤنث والقياس هو مسكان[2]. نحو: امرأة معطير ويرى أن مسكينة حُملت على فقيرة فدخلتها الهاء.

2. جواز حذف همزة أفعل التفضيل[3]:

ذهب الصديقي تبعاً لكثير من النحاة إلى جواز حذف همزة أفعل التفضيل كما في (شر الطعام طعام الوليمة)[4]، فقال: أن(شر) أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفاً.

كذلك في "قال رسول الله ع: المؤمن القوي خيرٌ وأحبُّ إلى الله من..." [5]، فقال الصديقي: (خير) أفعل تفضيل حذفت ألفه تخفيفاً".

والقياس أن يقال (أشر) و(أخير)؛ لأن سائر الباب على إلحاق الهمزة أوله، إلا أنّ هذين شذا عن القياس، وهذا جائز ومطرد؛ لأنه ورد عن العرب أنهم يقولون: ما خيرُ اللبن للمريض، وما شرُّ اللبن للمبطون، فلم يستعملوا الهمزة فيهما[6].

3. حذف التاء من آخر العدد لحذف المعدود[7]:

ذهب الصديقي إلى أن سبب حذف التاء من آخر العدد (ثلاثاً) في (وكان ذلك ثلاثاً) لحذف المعدود، وقال: يحتمل أن يكون من الأيام أو الليالي وقاس هذا على قول رسول الله ع:"وأتبعه ستاً من شوال"[8].

---

(1) صحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فضل الإحسان إلى البنات (الحديث 148).

(2) هكذا وردت في المصدر 2/88 والصواب مسكين.

(3) انظر دليل الفالحين 2/ 83و 1/ 310.

(4) صحيح مسلم، كتاب: النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة (الحديث110).

(5) صحيح مسلم، كتاب: القدر، باب: الأمر بالقوة وترك العجز (الحديث 34).

(6) انظر: المسائل العضديات ص266، وأوضح المسالك 4/ 406.

(7) انظر دليل الفالحين 1/ 230.

(8) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الإيمان والإسلام والإحسان.

4. حذف همزة (ناس)[1]:

ذهب الصديقي إلى أن أصل (ناس) هو (أناس) وحذفت همزته، وعوّض عنها (أل) لذلك لا يجمع بينهما.

وهذا مذهب البصريين وقد وافقهم الصديقيُّ في ذلك، وخالفهم الكسائي وذهب إلى أنه من ناس ينوس فلا حذف فيه[2].

5. حذف التاء من زوجة[3]:

قال الصديقي إن حذف التاء من زوجة فصيح وذلك من باب تغليب الذكر على الأنثى في العربية، وإثباتها لغة ضعيفة.

6. حذف إحدى تاءي الفعل المضارع تخفيفاً[4]:

يرى الصديقي أنه تحذف إحدى تاءي الفعل المضارع بعلة التخفيف كما في (كما تراءون) فتراءون فعل مضارع حُذفت إحدى التاءين منه تخفيفاً، فالأصل هو تتراءون. لكنّه لم يحدد أيُّهما المحذوفة الأولى أم الثانية.

4. 4 الحذف الإملائي

1. حذف ألف (ما) الاستفهامية[5].

تبع الصديقي جمهور النحاة في أنّ المشهور والكثير حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر[6] كما في "قال: لا يُسأل الرجلُ فيم ضرب امرأته"[7] وبعضهم قال إثبات ألفها إذا كانت مجرورة بحرف جر أو بالإضافة لغة ومنهم الزمخشري والدينوري.

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 353 انظر أوضح المسالك4/ 408 وانظر المقتضب 2/ 268.

(2) انظر مغني اللبيب 697.

(3) انظر دليل الفالحين 4/ 748.

(4) انظر دليل الفالحين 4: 741، وانظر المقتضب 1: 248.

(5) انظر دليل الفالحين 1/ 246.

(6) انظر مشكل إعراب القرآن (794/2).

(7) أبو داوود، كتاب: النكاح، باب: في ضرب النساء (الحديث 2147).

2. حذف ألف (بسم الله) [1]:

وافق الصديقي جمهور النحاة في أن الأصل فيها أن تكتب بـــالألف، وإنمـــا تحذف إذا كانت البسملة بجملتها لكثرته، فخفف بحذفها ويرى بعضهم ومنهم الفـــرّاء والسّمينُ الحلبي ألا يحذف ألفها إلاّ حيث يضاف الاسـم للفـظ الجلالـة (الله) وإذا أضيف لغيره لم تحذف.

وذهب الأخفش والكسائي وتبعهم السيوطي إلى جواز حذفها إذا أضيفت إلـــى غير اسم الجلالة.

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 169 انظر لهذه المسألة أوضح المسالك 4/ 407.

الفصل الخامس
مذهبه النحوي

من خلال ما مرَّ من مسائل نحوية في كتاب دليل الفالحين، يتضح لنا أن الصديقي أخذ قليلاً من المذهب الكوفي ومال كثيراً نحو المذهب البصري وتمسك بمبادئ هذا المذهب، فتبعهم في القياس على ما هو شائع وموثوق لا على القليل الشاذ وتبعهم في ميلهم إلى التأويل والتقدير، واهتمامهم بالعلة النحوية واستخدام المصطلح النحوي البصري دون الكوفي.

كذلك تبعهم في أغلب مسائل الخلاف، واعتمد على التوجيهات التي ساقتها المدرسة البصرية للقضايا النحوية ومن المبادئ التي اعتمدت عليها في تحديد المذهب النحوي للصديقي.

1.5 موقفه من الخلاف النحوي

يقوم الصديقي في بحث أي مسألة نحوية بعرض الآراء النحوية المتعلقة بتلك المسألة، ثم اختيار الرأي الذي يعده مناسباً بقوله:" وهو المختار"[(1)]، أو "وهو أصحهما من المذهبين"[(2)]، أو يؤيد الرأيين بقوله:" قلت القراءة ثابتة ومقبولة على المذهبين"[(3)].

ومن خلال كتاب دليل الفالحين تبين لنا أنه نهج نهج البصريين في مسائل كثيرة، وأخذ برأيهم في أغلب المسائل الخلافية، مثل قوله في توجيهه قراءة حمزة الزيات لقوله تعالى:(**وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**)[(4)]، فقال:" لم يجز البصريون هذه القراءة"[(5)].

---

(1) دليل الفالحين 2: 472.
(2) المصدر نفسه 2: 139.
(3) المصدر نفسه 2: 149.
(4) سورة النساء، الآية (1).
(5) دليل الفالحين 2: 142.

فأخذ برأي البصريين ولم يجّوز هذه القراءة وعلّـل رأيهـم بـأن الـضمير المتصل كحرف من الكلمة فلا يجوز العطف على الحرف[1]، كـذلك أخـذ بـرأي البصريين في جواز حذف(فاء) الجواب في غير الشعر فقـال:" ومـذهب سـيبويه اختصاص الحذف"[2].

وفي مسألة (لا جَرَمَ) فقد احتج برأي البصريين فقال:" ما ذهب إليه الخليـل وسيبويه أنهما رُكِّبا من (لا) و(جَرَمَ) وبُنيا[3]، كذلك قوله في مسألة أنْ يسد الفاعـل مسد الخبر إذا اعتمد الوصف على الاستفهام فقال:" هذا ما ذهب إليه البصريون"[4]، وقولـه في مجيء جملة (يقول) حالاً من المبتدأ في (ونبيكم قـائمٌ علـى الـصراط يقول: رب سلِّم، سلِّم...) فقال:(يقول) هو حال بناء على مجيئه من المبتدأ هـذا مـا عليه سيبويه" [5]. والمسائل التي أيد فيها البصريين كثيرة سبق ذكرها في الفـصول السابقة.

ويكفي أن يدل على ميله إلى رأي البصريين، رفضه رأي الكوفيين في بعض المسائل مثل رفضه أنّ(إلاّ) بمعنى (واو) العطف فقال:" وللكوفيين في هـذا الـذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر وهو أن يجعلوا (إلاّ) بمعنى حرف عطف"[6].

وهذا لا يعني أنّه لم يتبع الكوفيين في بعض مسائل الخلاف مثل ترجيح رأي الكوفيين بأن المستثنى بـ(إلاّ) من كلام تام موجب حقه الرفع بالابتداء ثابت الخبـر أو محذوفه، واستشهد على الأول بقول أبي قتادة:(أحرموا كلُّهم إلا أبـو قتـادة لـم يحرم) وعلى الثاني بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:(كـل امتـي معـافى إلا

---

(1) انظر دليل الفالحين 2/ 142.
(2) المصدر نفسه 2/ 539.
(3) المصدر نفسه 1/ 180.
(4) المصدر نفسه 2/ 80.
(5) المصدر نفسه 1/ 501.
(6) المصدر نفسه 2/ 30.

المجاهرون)[1]، أمّا المتأخرون من البصريين فلم يعرفوا في هذا إلاّ النصب[2].

كذلك تبع الكوفيين في السماع. فاستشهد بالقليل ولم يشترط الكثير الشائع، واستشهد بالشعر من غير معرفة القائل مثل قوله:" قال الشاعر"[3]، أو "قول الشاعر"[4].

5. 2 ميله إلى التأويل:

تبع الصديقي البصريين في ميلهم إلى التأويل ونلمح ذلك في مسألة إضافة الصفة إلى الموصوف فقال في شرح (يقول بأعلى صوته). "هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف وفيه مذهب للبصريين من التأويل والكوفيين من إبقائه على ظاهره"[5]، فأوله بـ يقول بصوتٍ عالٍ.

كذلك في إضافة الاسم الموصوف إلى صفته نحو قوله في (يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها) فقال:" هو من إضافة الموصوف إلى صفته وهو مؤول عند البصريين: أي يا نساء الجماعة المسلمات" [6].

5. 3 التقدير:

وهو مذهب البصريين وقد تبعهم الصديقي في ذلك وبيَّنّ ذلك في مسائل كثيرة ذكرت في الفصول السابقة، أمّا الكوفيون فقد ابتعدوا عن التقدير والتأويل وأخذوا اللغة على ظاهرها. ومما نلمح فيه ميل الصديقي إلى التقدير.

1. تقدير عامل النصب في المصدر:

ذهب الصديقي إلى أن (عجباً) في (عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله خير)

---

(1) سبق تخريجه في الفصل الثالث.

(2) انظر دليل الفالحين 2/ 30.

(3) المصدر نفسه 2/ 534.

(4) المصدر نفسه 2/ 7.

(5) المصدر نفسه 1/ 501.

(6) المصدر نفسه 2/ 138.

مفعول مطلق منصوب بعامل مقدر أي أعجب عجباً[1].

2. تقدير همزة الاستفهام:

كما في (إذا دخل أهل الجنة الجنة، يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً)[2] فيرى أن هناك همزة مقدرة: أي أتريدون شيئاً[3].

5. 4 العلة النحوية.

اعتنى الصديقي بالتعليل النحوي، وتوسع فيه، وأخذ بالعلة النحوية فذكر منها الكثير، ولا تكاد تخلو مسألة منها، ولم يتقيد بما عرف سابقاً عن النحاة، بل اجتهد في تسمياتها وأنواعها.

من أنواع العلل عند الصديقي:

1. علة التخفيف:

وهي كما قال ابن الورّاق[4]: تتصل بطباع العرب وميلهم إلى اختيار الأخف، واستخدمها الصديقي لتعليل مسائل الحذف مثل تعليل حذف التاء من (تقعقع) فقال:" (تقعقع).... مضارع حذفت إحدى تائيه تخفيفاً"[5]، كذلك حذف التاء من (وإقام الصلاة) قال:"بحذف التاء للتخفيف"[6]، وقوله في تعليل جواز بناء الظرف (وراءَ وراءَ) على الفتح، فقال:" هو بالفتح على أنهما ظرفان ركبا فبنيا على الفتح تخفيفاً[7]، كما علل حذف همزة أفعل التفضيل في (شرّ الطعام) فقال:" أفعل التفضيل حذفت

---

(1) انظر دليل الفالحين 1/ 155.

(2) صحيح مسلم: كتاب: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة (الحديث 297).

(3) انظر دليل الفالحين 4/ 746.

(4) علل النحو، ابن الوراق، ص83.

(5) دليل الفالحين 1/ 153.

(6) المصدر نفسه 6/4، 1/ 157.

(7) المصدر نفسه 1/ 503.

همزته لغرض التخفيف"[1] كذلك في قول رسول الله ε:(المؤمن القوي خير وأحب إلى الله) فقال:"خير" أفعل تفضيل حذفت ألفه تخفيفاً"[2].

كذلك علل حذف التاء من الفعل المضارع (تراءون) للتخفيف، فيقول أن أصله تتراءون بحذف إحدى التاءين تخفيفاً"[3]. كذلك علل قراءة (أُخفِيْ) بسكون الياء في قوله تعالى:(**فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ**)[4] حيث قال:"أخفي" بصفة المجهول وقرئ بسكون الياء مضارع أو ماض مبني للمجهول سكن تخفيفاً كما خفف مسكن بعض المنقوص المنصوب وقدر فيه الفتحة[5] وأجمع القراء على فتح الياء إلا حمزة فإنه أسكنه[6]

2. علة الاهتمام:

واستخدمها في مواضع التقديم والتأخير مثل تقديم المفعول فقال:" وتقدم المفعول به هنا اهتماماً"[7]، كذلك علل تقديم الخبر على المبتدأ في (حسبي الله) فقال:" خبر قدم على مبتدئه؛ لإفادة ما ذكر وللاهتمام"[8]، وعلل تقديم المفعول به في (ما الفقَر أخشى عليكم) فقال"(ما الفقر) بالنصب مفعول مقدم...وتقدم المفعول اهتماماً"[9].

3. علة التعميم:

---

(1) المصدر نفسه 2/ 83.

(2) المصدر نفسه 1/ 310.

(3) المصدر نفسه 4/ 741.

(4) سورة السجدة، الآية (17).

(5) انظر دليل الفالحين 4/ 729.

(6) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص287.

(7) المصدر نفسه 2/ 389.

(8) المصدر نفسه 1/ 36.

(9) المصدر نفسه 2/ 389.

ذكر علة التعميم في مواضع كثيرة منها في موضوع حذف المفعول به، فقال في (من لا يرحم) فقال:"وحذف المفعول للتعميم أو كني به عن الفعل مع مفعوله"[1]، كذلك قال في (إنما يشفي الله تعالى):"حذف المفعول من يشفى لعدم تعلق الغرض به نحو: زيد يعطي ويمنع- لبيان أنه يقع منه هذان الصنفان من غير تعـرض لبيـان المعطى والممنوع، أو للتعميم"[2]، وفي(اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفـر لـي) قـال: "(اغفر لي) حذف المفعول للتعميم"[3] وفي(فتحثو في وجوههم وثيابهم).

4. علة الأصل:

ومن أمثلة ما علل بها، تعليل مسألة جواز إفراد المضاف مع تعدد المـضاف إليه كما في (صوت خصوم) فـ(صوت) المضاف مفرد والمضاف إليه (خـصوم) متعدد وذلك؛ لأن المضاف إليه هو مصدر في الأصل فقال في هذه المـسألة:"أفـرد (صوت) المضاف مع تعدُّده في الأمر نفسه، لتعدد المضاف إليه؛ لكونه لمـح فيـه مصدراً في الأصل"[4].

كذلك علل بها عدم جواز كون فاعل ومفعول غير أفعال القلـوب ضـميرين لشيء واحد بعلة أن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثراً، فقال:فلا يقال ضربتني ولا شتمتني، بل يقال ضربت نفسي وشتمتُ نفـسي، وذلـك؛ لأن أصـل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثراً، وأصل المتأثر أن يغاير المؤثر"[5].

5. علة التقاء الساكنين[6]:

من خصائص اللغة العربية أنها لا تبدأ بساكن ولا يتتابع فيها ساكنان إلا فـي موقعين- إذا وقف عليه أو إذا كان الحرف الأول ساكناً وهو حرف مد ويليه حرف مشدد مثل دابّة وشابّه وغير هذا وتتلخص العربية من التقاء الساكنين بعـدة طـرق

---

(1) دليل الفالحين 2/ 7.

(2) المصدر نفسه 1/ 156.

(3) المصدر نفسه 4/ 223 وينظر 1/ 123.

(4) المصدر نفسه 2/ 46.

(5) المصدر نفسه 2/ 446

(6) انظر الخصائص2/72، الخصائص1/133، مناهج البحث في اللغة تمام حسان ص182

ومما علل بها الصديقي تعليله حذف الياء من جمع (عانيه) كما في (فإنما هن عوان)، حيث قال: "جمع واحدة عانيه، وإعرابه مقدر لثقل الضمة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين"[1]، كذلك علل بها حذف الواو من الأفعال الخمسة المؤكدة بنون التوكيد نحو (والذي نفسي بيده لتُسأَلُن عن هذا النعيم)، حيث قال:" (لتسألن) الفعل مبني للمجهول ونائب الفاعل واو الجماعة فحذف لالتقاء الساكنين"[2].

6. علة التناوب:

وهي أن تنوب كلمة عن كلمة أخرى في العمل، ومن أمثلتها عند الصديقي أن (أمّا) نائب عن اسم الشرط (مهما) في (أمّا بعد) حيث قال:" أمّا نابت عن اسم الشرط هو مهما أجيب بالفاء إذ التقدير مهما يكن من شيء بعد ما تقدم من الحمد والصلاة والسلام"[3].

ومنه ما علل بها جواز أن تنوب حروف الجر مناب بعضها على مذهب الكوفيين مثل رواية (عَزَلَ حجراً عن طريق الناس) في بعض النسخ (على) بدل (عن) فقال في هذا الموضوع:"فإن صحّت به الرواية، فحروف الجر تنوب مناب بعض"[4]. كذلك مجيء (على) بمعنى (عند) في (غدت من عليه) أي من عنده[5].

7. علة الضرورة الشعرية:

وهي من العلل التي استخدمها النحاة جميعاً وأكثر منها البصريون، ومما علّل بها الصديقيُّ موافقاً للبصريين بأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إلا في الضرورة كقوله[6]:

---

(1) دليل الفالحين 2/ 102

(2) دليل الفالحين 2/ 45.

(3) المصدر نفسه 1/ 33.

(4) المصدر نفسه 1/ 353.

(5) المصدر نفسه 2/ 389.

(6) من شواهد سيبويه وابن عقيل 2/ 22 ولم يذكر قائله.

فاذهب فما بك والأيام من عجب

فقال في هذه المسألة:" لا يجوز عندهم العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة"[1].

وعلّل بها أيضاً عدم جواز دخول (الواو) الحالية على الجملة المضارعة المثبتة الخالية من (قد) إلا ضرورة نحو:

عُلِّقْتُها عرضاً واقتل قومها[2].

حيث قال عن هذه المسألة:"لأن الواو الحالية لا يجوز دخولها على الجملة المضارعة المثبتة الخالية من قد إلا ضرورة"[3] واستشهد بالبيت السابق.

8. علة الازدواج:

وممّا علل بها الصديقيُّ جواز الهمز وعدمه في (ملجا ومنجا) في قول رسول الله ع:(لا ملجا ولا منجا منك إلا إليك) فقال:" الأصل في ملجا الهمز، وفي منجى عدمه، لكن لما جمعا جاز أن يهمزا وأن يترك الهمز منهما للازدواج"[4].

9. علة النظير:

من أمثلتها جواز كون الظرف حالاً من المضاف إليه وذلك: لأن المضاف عاملٌ في المضاف إليه قبل الإضافة كما في (كافل اليتيم له) فقال الصديقي في هذا الموضوع:" جاز لكون المضاف عاملاً في المضاف إليه قبل الإضافة فهو نظير – إليه مرجعكم جميعاً –"[5].

10. علة التضمين:

وذكر من أمثلة هذه العلة في تفسير قوله تعالى:(**وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً**) [6]، فقال:"أنكاثاً" حال أو ثاني مفعولي نقض لتضمنه معنى

(1) دليل الفالحين 2/ 142.

(2) سبق تخريجه هذا البيت في الفصل الثاني ص24.

(3) دليل الفالحين 2: 152.

(4) المصدر نفسه 1/ 280.

(5) المصدر نفسه 2/ 80.

(6) سورة النحل الآية 92.

الجعل أو مفعول مطلق"[1]، وكذلك على اعتباره الفاء الثانية في (ففيهما فجاهد) جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط، فقال:" الفاء الأولى جزاء لشرط محذوف، والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط"[2].

11. علة دلالة السياق:

وغالباً ما استخدم هذه العلة في مسائل الحذف ومنها حذف المفعول كما في (يعجبني أن أخرج مع رسول الله ع إذا خرج وادخل معه إذا دخل) فالمفعول محذوف لدلالة السياق عليه فقال:"(إذا خرج) من المدينة و(إذا دخل معه) المدينة أي (أدخلها معه) فالمفعول محذوف لدلالة السياق عليه"[3]، وكذلك في (فدخل النبي ععلينا فأخبرته) ((وحذف المفعولين الأخيرين لأخبر لدلالة السياق عليهما))[4]، كذلك علل بها حذف عامل الجملة الحالية في (نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر) فقال:"(وأنت صابر) جملة حالية حذف صاحبها وعاملها لدلالة وجودهما في الكلام السابق"[5].

12. علة كراهية الاستثقال:

وممّا علّل بها الصديقيُّ تعليله عدم جواز بقاء همزة (الله) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وإنما يرى أن تُبدَل ألفاً صريحة فقال:"ولا تبقى للاستثقال"[6].

13. علة الايجاز:

من طباع العرب وخصائصهم الميل إلى الإيجاز والاختصار في كلامهم، ومما علل بها الصديقي تعليله حذف حرف النداء (يا) من (إلا أيها الناس) حيث قال"بحذف حرف النداء إيجازاً"[7].

---

(1) دليل الفالحين 1/ 407.

(2) المصدر نفسه 2/ 158.

(3) دليل الفالحين 1/ 187.

(4) المصدر نفسه 1/ 87.

(5) المصدر نفسه 1/ 539.

(6) دليل الفالحين 2/ 256، اللغة بين المعيارية والنصفية، تمام حسان، ص47.

(7) المصدر نفسه 1/ 519.

14. علة الاختصاص:

ومثلها تعليل حذف المفعول إذا كان موصوفاً نحو قوله في (صُمْ الحرم، صُمْ الحرم) :"فحذف الموصوف لاختصاص الصفة به"[1]، وعلل الصديقي حذف المفعول في العبارة السابقة لاختصاص الصفة بالموصوف المحذوف، كذلك علل تسويغ تقديم الخبر الظرفي لاختصاص المبتدأ(تِسعْ) بتقديم خبره عليه لأنه نكرة، مثـل(فمنهـا رحمةٌ يتراحم بها الخلق بينهم، وتسع وتسعون ليوم القيامة) وذلك لاختصاص المبتدأ (تسع) بتقديم خبره الظرفي المحذوف لدلالة ذكره فـي الجملـة وتقـديره (منهـا) فقال:"فالظرف حال عليه سوّغه خصوص المبتدأ بتقديم خبره الظرفي عليه"[2].

15. علة إرادة التنويع:

ومن أمثلتها ما علل به الابتداء بالنكرة في (وديـنـار أنفقتـه علـى أهلـك)، فقال:"(دينار) مبتدأ وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة إرادة التنويع فهو كقوله:

"فيوم لنا ويوم علينا"[3].

16. علة كثرة الاستعمال:

استدل بها الصديقي لبيان حكم الحذف مثل تعليله حذف الهاء من جمال التـي أصلها جماله مثل صبح صباحه حيث قال:" والأصل جمالـه بالهـاء مثـل صـبح صباحة، لكنهم حذفوا الهاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال"[4].

17. علة الاختصار:

وهي من العلل التي استعملها النحاة، ومما عَلله بها، تعليله حذف المعطـوف عليه كما في (استوصوا بالنساء خيراً) فقال:" المعطوف عليه محـذوف اختـصاراً، مدلول عليه بما قبله"[5].

---

(1) المصدر نفسه 4/ 57.

(2) المصدر نفسه 327/2.

(3) صدر لبيت من الشعر عجزه ويوم نساءُ ويوم نُسر وهو لنمر بن تونـب الكتـاب86/1 مقاصد النحوية 565/1.

(4) المصدر نفسه: 4/ 740.

(5) المصدر نفسه 2/ 101.

18. علة عدم الصرف:

علل الصديقي كثير من المسائل النحوية بعلة عدم الصرف ولكل واحدة سببٌ يختلف عن الأخرى ومنها:

1. عدم الصرف بعلة التأنيث والعلمية:

يرى أن الأصل في (تبوك) عدم الصرف للتأنيث والعلمية، لكنها صرفت في "لم يذكرني رسول الله ε حتى بلغ تبوكاً"[1]، وعلل ذلك لاعتبار إرادة المكان[2].

2. عدم الصرف لعلة التركيب المزجي والعلمية:

علل كذلك عدم صرف حضرموت في قول رسول الله ε:"حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضر موت"[3]، بعلة التركيب المزجي والعلمية فقال:"هو مركب مزجي غير مصروف لذلك وللعلمية"[4].

3. عدم الصرف بعلة الوزن:

علل عدم صرف (غضبان) في (فبات غضبان عليها) أنه وصف ذو زيادة الألف والنون وهو على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى[5].

4. عدم الصرف بعلة العلمية والعجمة:

علل عدم صرف (هرقل) في (في حديثه الطويل في قصة هرقل). يقول إن (هرقل) ممنوع من الصرف للعلميّة والعجمة[6].

19. علة اللهجات أو اللغات:

اعتد الصديقي بالمسموع من كلام العرب ولهجاتهم، وعلل كثيراً من القضايا النحوية بأنها لغات أو لهجات خاصة، ومن مثل ما علل بها قوله في "فدعى بالمنشار، فوضع فوق رأسه فقال في هذا الموضوع:"(فدعى بالمئشار) بالهمزة في

---

(1) صحيح البخاري،باب التوبة، حديث كعب بن مالك، باب: تاب الله على النبي (8/ 86).

(2) انظر دليل الفالحين 1/ 53.

(3) صحيح البخاري، كتاب: علامات النبوة، باب: علامات النبوة في الإسلام 126/7.

(4) دليل الفالحين 1/ 176.

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 109.

(6) انظر المصدر نفسه 2/ 168.

رواية الأكثرين وهو الأفصح، ويجوز تخفيف الهمزة وقلبها ياء، وروي (بالمئشار) بالنون لغتان صحيحتان، إذ يقال أشرت الخشبة ونشرتها"[1]، كذلك علل بها الوقوف بالسكون على المنوّن المنصوب كما في (أمّا بعد)، فيرى أنه يجوز في دالها الضم والفتح منوناً وغير منون، حيث قال:" لكنها منوّنةً تكون على لغة من يقف على المنون المنصوب بالسكون، وهم ربيعة"[2].

ومما علل بها أيضاً نصب (أباك) في قول رسول الله ع:"أمك، ثم أمك، ثم أباك ثم أدناك"[3]، فقال:"(أباك) يجوز أن يكون مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف على لغة القصر[4].

وكذلك علّل بها عدم حذف التاء من (زوجة) وقال:"الأفصح حذف التاء من زوجة واثباتها لغة ضعيفة"[5].

20.العلة الاجتماعية[6]:

ومن أمثلتها ما علل بها قوله في امتناع الاتباع بعد القطع وجواز العكس كقوله في عدم جواز تقدم البدل على النعت في قول رسول الله ع:"استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم"[7]، فقال:" إن من طباع العرب وعلو همتها أنها إذا انصرفت عن الشيء لم تعد إليه فجعلوا ألفاظهم جارية على حد معانيهم"[8].

21. علة عدم تعلُّق الغرض به:

وهي علة استخدمها الصديقيُّ لتعليل مسائل الحذف مثل تعليل حذف المفعول به في (سألوا رسول الله ع) فقال في هذا :"حذف المفعول الثاني لعدم تعلق الغرض

---

(1) انظر المصدر نفسه 1/ 166.

(2) المصدر نفسه 1: 33.

(3) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من حق الناس بحسن الصحبة (10: 336).

(4) دليل الفالحين 2: 151.

(5) دليل الفالحين 4/ 748.

(6) انظر المصدر نفسه 4/ 734.

(7) سبق تخريج الحديث.

(8) دليل الفالحين 4/734.

به[1]. كذلك علل حذف الفاعل في (فقيل له ارجع عن دينك فأبى) بعدم تعلق الغرض به[2].

22. علّة الإعراب:

اعتمد فيها على القواعد النحوية وعلل بها أن لكل حالـــة إعرابيـــة حركـــة إعرابية خاصة بها مثل اختصاص الإضافة بالجر والإشارة إلـــى ذلـــك بالكـــسرة، فـــ(الله) منصوب؛ لأنه قام مقام المضاف المحذوف ومكانه النصب لأنه مفعول بـــه وتقديره: وذكروا عقابَ اللهِ[3]، كما في تعليل حركة الفتحة على لفظ الجلالة (الله) في **(وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ الله فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ)**[4].

23. علة السهولة[5]:

وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم ونطقهم فعلل بهـــا الـــصديقيُّ إبدال همزة (الله) ألفاً صريحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال:"أن تبدل همـــزة الله ألفاً صريحة للسهولة"[6].

24. علة الخوف من اللبس:

وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم وكانوا بدافع الحـــرص علـــى الإبانة يبتعدون عمّا يؤدي إلى الخلط بين المعاني[7]، ومما علل بها الصديقي: تعليله عدم جواز حذف همزة (الله) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام خوفاً من اللبس، حيث قال:" ولا تحذف للبس"[8].

---

(1) المصدر نفسه 1/ 144.

(2) المصدر نفسه 1/ 158.

(3) المصدر نفسه 1/ 232.

(4) سورة آل عمران، الآية135.

(5) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص47.

(6) دليل الفالحين 2/ 256.

(7) انظر علل النحو ابن الوراق 82.

(8) دليل الفالحين 2/ 256.

25. علة الاتباع:

ومما علّل بها الصديقيُّ، تعليله حالة الجر في (شهادة) في قــول رســول الله ε:"بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله"[1]، فقال:" يجــوز فــي شــهادة وجوه الإعراب الثلاثة. الجر على الاتباع"[2].

26. علة القطع:

مثل تعليل جواز بناء الظرف (وراء، وراء) على الضم، لقطعه عن الإضافة، فقال في هذا الموضوع:"ويجوز عند أهل العربية بناؤها على الــضم لقطعهــا عــن الإضافة لفظاً"[3]، كذلك علل بها الوجهين الآخرين في (شهادة) في قول رسول الله ε السابق فقال:" يجوز في شهادة وجوه الإعراب الثلاثة، الجر على الاتباع، والآخران على القطع"[4].

27. علة الانفصال:

ذكر الصديقي منها في تعليل عدم جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في قراءة حمزة الزيات لقوله تعالى:" **وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ** "[5]، فعلل ذلك بأن الضمير المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على حرف[6].

5. 5 المصطلح النحوي:

أ- المصطلح البصري

وهو أحد الأسس التي يمكن من خلالها تحديد المذهب النحوي لأي عالم نحو، وقد اعتنى الصديقي بالمصطلح النحوي وذكره كثيراً، لكنه لم يعــتنِ بتحديــده، لأن

---

(1) سبق تخريجه في الفصول السابقة.

(2) دليل الفالحين 4/ 6.

(3) المصدر نفسه 1/ 503.

(4) المصدر نفسه 4/ 6.

(5) سورة النساء، الآية 36.

(6) انظر دليل الفالحين 2/ 142.

المقام لا يسمح بذلك إلا في موضع واحد وهو تحديد معنى الحصر حيث قال:"والحصر وبمعناه القصر إثبات الحكم لما بعدها ونفيه عما عداه"[1].

وبعد دراسة كتاب دليل الفالحين تبين لي أن الصديقي استعمل المصطلح البصري كثيراً من خلال شرحه لبعض المسائل النحوية، مما يعزز ميله إلى المذهب البصري ومن المصطلحات التي استعملها الصديقي المصطلحات البصرية.

1. الضمير:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (الكناية) عند الكوفيين[2] ومن أمثلته ما ذكره في إعراب جملة (أراكم) في قول أبي هريرة:(مالي أراكم عنها معرضين) فقال:"أراكم جملة حالية من الضمير"[3] ومنه قوله في ردّ قراءة حمزة لقوله تعالى: **(وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)**[4] فقال:"هذه القراءة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم– يقصد البصريين– العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إلا في الضرورة" [5]، كذلك قوله في إعراب (فيكشف الحجاب) فقال: الفاعل ضمير يعود إلى الله عز وجل[6].

2. الحال:

وهو مصطلح بصري استعمله الصديقي للدلالة على بيان هيئة الفاعل أو المفعول إن ظاهراً أو مضمراً ويقابله مصطلح (القطع) عند الكوفيين[7]، وذكره الصديقي في مواضع كثيرة منها قوله:"هو حال"[8] و"في محل الحال"[9].

---

(1) المصدر نفسه 1/ 53.

(2) ينظر نحو القراء الكوفيين ص339 رسالة ماجستير، خديجة المفتي.

(3) دليل الفالحين 2/ 138.

(4) سورة النساء، الآية 36.

(5) دليل الفالحين 2/ 142.

(6) ينظر نحو القراء الكوفيين ص339.

(7) انظر دليل الفالحين 4/ 746.

(8) المصدر نفسه 1/ 501.

(9) المصدر نفسه 2/ 81.

3. الظرف:

وهو مصطلح بصري استعمله الصديقي كثيراً يقابله مصطلح (المحل) عند الكوفيين[1] ومن أمثلته ما ذكره في إعراب (الآن) في (فهو يهوي في النار الآن) فقال:"...(الآن) اسم للزمان وهو ظرف خبر مقدم"[2]، كذلك في قوله في (معهما ابناهما) فيقول إن الظرف (معهما) خبر وما بعده فاعله[3]، أي جملة في موضع الخبر أو الخبر الظرف.

4. الجار والمجرور:

استعمله الصديقيّ للدلالة على حرف الجر والاسم المجرور به وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (الخافض والمخفوض) (والخفض) عند الكوفيين يقابله (الجر) عند البصريين[4].

ومنه عند الصديقي قوله في إعراب (في الجنة) فقال:"(في الجنة)...جملة الجار والمجرور"[5]، كما وذكر مصطلح (الخافض) في إعراب (أهلنا) في (اشتقنا أهلنا) بأنها منصوبة على نزع الخافض وكذلك في شرح (ما اجتهد يمينه) فقال: يمينه منصوب بنزع الخافض أي: بيمينه وقوله في (فقد كان كافيك ذنبك) فقال:(ذنبك) مفعول ثانٍ أو منصوب على نزع الخافض.

5. عطف البيان:

وهو مصطلح بصري استعمله الصديقي كثيراً يقابله مصطلح (الترجمة) عند الكوفيين[6]، ومن أمثلة ما ذكره الصديقي: قوله في (شذر مذر) فيرى أن الثانية

---

(1) دليل الفالحين 2/ 300.

(2) دليل نحو القراء الكوفيين ص338.

(3) ينظر المصطلح النحوي للدكتور عوض القوزي177.

(4) انظر دليل الفالحين 4/ 664.

(5) دليل الفالحين: 2/ 81.

(6) ينظر همع الهوامع 5: 190.

يجوز أن تكون بدلاً من الأولى أو عطف بيان حيث قال:"يجوز أن تكون بدلاً منهـا أو عطف بيان"[1].

6. الصفة والموصوف:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (النعت والمنعـوت) عنـد الكـوفيين[2] وذكره الصديقي كثيراً ومن ذلك قوله في شرح (يقول بأعلى صوته) بأنه من إضافة (أعلى) وهو الصفة لـ(صوت) الموصوف، حيث قال:"من إضـافة الـصفة إلـى الموصوف" [3].

كذلك ذكر مصطلح الصفة والموصوف في تفسير الحديث الشريف:"يا نـساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها" فقال:"من إضافة الموصوف إلـى صـفته" [4]، وأيضاً في شرح (وقد أضله في أرض فلاة) فقال:"من إضافة الموصوف إلى صفته) [5]، وكذلك قوله في جواز مجيء الجملة الفعلية صفة كما في سئل رسول الله ε عن رجلٍ يقاتل شجاعة فقال:"(يقاتل) في محل الصفة من الرجل"[6].

7. البدل:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (الترجمة) عند الكوفيين[7]، ومنه ما قاله عند شرح الحديث الشريف (استغفروا الله الذي لا إله إلا هو الحيُّ القيوم...) حيـث يقول إن (إلاّ هو) بدل من محل اسم (لا) قبل دخولها عليه، كذلك يرى فـي الاسـم الموصول أنه يجوز أن يكون بدلاً من لفظ الجلالة[8].

---

(1) دليل الفالحين 1/ 499.
(2) المدارس النحوية شوقي ضيف ص167.
(3) دليل الفالحين 1/ 122.
(4) دليل الفالحين1/ 122.
(5) المصدر نفسه 1/ 85.
(6) المصدر نفسه 1/ 62.
(7) محمد سلمان السعدي، قضايا نحوية بين النظير والاستخدام اللغـوي، 56/1.المـدارس النحويَة ص135
(8) انظر دليل الفالحين 734.

8. العطف بالحرف:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (النسق) عنـد الكـوفيين[1] واسـتعمله الصديقي كثيراً في كتابه (دليل الفالحين) ومن ذلك قوله في إعراب (ولا حـول ولا قوة إلا بالله) حيث يقول إنه يجوز في (قوة) النصب عطفاً على محـل (حـول) إن أُعملت الأولى[2]، كذلك في إعراب("**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**) [3]فيرى أنه عطـف على محل (فأصَّدَّق)[4].

كذلك ذكره عند تجويزه عطف معمولين على معمولي عامل واحد[5] كما فـي (ألا إن لكم على نساءكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً) [6].

9. النفي:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (الجحد) عنـد الكـوفيين[7] واسـتعمله الصديقي ومن ذلك ما قاله في إعراب (ولا تمهل) جواز الإسكان على أنّه نهـي أو بالرفع على أنه نفي[8]، أيضاً ذكر هذا المصطلح عندما رجح كون (من) في (من لا يَرْحَمْ لا يُرْحَمْ) موصولة وليست شرطية لأن الشرط إذا اتبعه نفي ينفي بـ(لـم) لا بـ(لا)[9]، وقوله في من يمنعك مني فيرى أنه استفهام يتضمن النفي[10].

---

(1) انظر نحو القراء الكوفيين ص339.

(2) انظر دليل الفالحين 280/1.

(3) سورة المنافقون، الآية 10.

(4) المصدر نفسه 4/3.

(5) المصدر نفسه 102/2.

(6) سبق تخريج الحديث.

(7) انظر نحو القراء الكوفيين ص339.

(8) انظر دليل الفالحين 295/1.

(9) انظر دليل الفالحين 2/ 7.

(10) انظر دليل الفالحين 1/ 268.

10. المبني للمجهول:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (ما لم يُسمّ فاعله) عند الكوفيين[1]، وقد استعمل الصديقي المصطلح البصري، واستعمل مصطلحاً ثالث وهو المبني للمفعول مثل قوله في (فيُحفر له في الأرض) فقال:"بالبناء للمفعول والظرف نائب فاعـل"[2]، ومنه قوله (فإنما وُرِثت) بالبناء للمفعول، أمّا المبني للمجهول فمنه قوله في إعـراب (فأعطي شاة والدَاً) فقال:"بالبناء للمجهول"[3] وقولـه فـي (أواخـر مـن يحـشر) فقال:"بصيغة المجهول"[4].

11. التمييز:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (التفسير أو التبيين) وقد ذكره الصديقي كثيراً ومنه قوله في إعراب (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً) فيقول أن (إيمانـاً) منصوب على التمييز عن أفعل التفضيل[5]، كذلك قوله في شرح (الحمد لله ما أحـد اليوم أكرم أضيافاً مني)[6]، فقال:"فأضيافاً منصوب على التمييز"[7].

ومنه قوله في إعراب (إنك لتعلم يا ربُّ أنه يعجبني) بجواز كسر الباء دلـيلاً على حذف الياء أو فتحها دليلاً على الألف المنقلبة عن الياء أو ضمها بنـاء علـى قطعه عن الإضافة[8].

13. الإتباع:

وقد استعمله الصديقي ليدل به على إتباع اللفظ للفظ سابق في الإعراب ومنه ما ذكره في تفسير الحديث السابق الوارد ذكره في (مصطلح القطع).

---

(1) انظر دليل القراء الكوفيين ص339.

(2) دليل الفالحين 1/ 176و 1/ 24.

(3) المصدر نفسه 1/ 238.

(4) المصدر نفسه 4/ 66.

(5) المصدر نفسه 2/ 105.

(6) المصدر نفسه 2/ 439.

(7) المصدر نفسه 2/ 439.

(8) انظر دليل الفالحين 1: 195.

14. التنوين:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (النون) عند الكوفيين[1]، استعمله الصديقي حين فسّر قوله تعالى: (**يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قُواْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**)[2] فقال عن التنوين في (ناراً) "التنوين فيهما للتعظيم"[3].

15. لا النافية للجنس:

وهو مصطلح بصري يقابله مصطلح (لا التبرئة) عند الكوفيين[4]، وذكره الصديقي خلال تفسير قول رسول الله ع في وصف الجنة (فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت) حيث قاس الأحوال الإعرابية للحديث على (لا حول ولا قوة إلا بالله) فقال:" إن لا فيهما نافية للجنس نصاً"[5].

ب. المصطلحات الكوفية:

استعمل الصديقي بعض المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين ومنها.

1. النعت:

وهو مصطلح كوفي حيث قال أبو حيان عن النعت: "التعبير به اصطلاح الكوفيين ربما قال به البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة"[6] وكذلك استعمله الصديقي بالإضافة إلى مصطلح الصفة الذي يقابله عند البصريين مصطلح الصفة[7] ومما ذكره الصديقي في شرح (استغفر الله الذي لا إله إلاّ هو الحي القيوم)[8]، فيرى أنه إذا أعرب الاسم الموصول بدلاً فإنه لا يجوز أن يعرب أي شيء بعده نعتاً لأن

(1) انظر نحو القراء الكوفيين ص339.

(2) سورة التحريم، الآية (6).

(3) دليل الفالحين 2: 129.

(4) انظر المصطلح النحوي 1: 172.

(5) دليل الفالحين 4: 759.

(6) همع الهوامع 116/2.

(7) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص133.

(8) سبق تخريج الحديث في الفصل الثالث.

البدل لا يتقدم على النعت فقال:"قلت وعليه فلا يعرب شيء من الاثنين بعده نعتاً لأن البدل لا يتقدم عليه"[1].

2. القطع:

وهو مصطلح كوفي[2]، وقد استعمله الصديقي ليدل به على قطع اللفظ عن سابقه في الإعراب وقد ذكره في تفسير (استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم) فقال جاز في الاسمين (الحي القيوم) بعد الموصول"الرفع والنصب، فالنصب على الاتباع أو على القطع بنحو أخص أو أعني أو أمدح مما يليق بالمقام" [3]، كذلك قال في نفس المسألة:"وإن قطعت الموصول امتنع اتباع ما بعده وتعين القطع إما بالرفع بإضمار مبتدأ أو بالنصب بإضمار فعل" [4].

5. 6 ما تفرد به وبعض آرائه النحوية:

عاش الصديقي في القرن العاشر الهجري، وكان التعقيد النحوي قد اكتمل واستقر، لذلك قلت تفرداته النحوية، بالإضافة إلى عدم عنايته بالموضوع النحوي النحوي بشكل خاص، فهو لم يهدف في كتابه دليل الفالحين إلى تقديم دراسة نحوية متخصصة بل استخدم النحو وسيلة لتفسير وتوضيح كتاب (رياض الصالحين) إلا كما في بعض المسائل القليلة التي سبق ذكرها في الفصول السابقة مثل ما تفرد به وبعض من النحاة كموافقته ابن هشام في:

1. إضافة الجملة المستثناه وجملة المسند إلى الجمل التي لها محل من الإعراب[5].
2. إضافة كل للمعرفة[6]، حيث ردَّ زعم النحاة بأنه لا يجوز إضافة كل للمعرفة

---

(1) دليل الفالحين 4/ 734.

(2) انظر المصطلح النحوي 177.

(3) دليل الفالحين 4/ 734.

(4) المصدر نفسه 4/ 734.

(5) انظر دليل الفالحين 2/ 13 ومغني اللبيب 2:.

(6) انظر دليل الفالحين 2/ 18.

وبنى ذلك على "كل المسلم على المسلم حرام"[1].

3. جوّز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره دون أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى كما في (سبعين خريفاً)[2]، خلافاً لرأي النحاة[3] وتقديره إن مسافة قعر جهنم سير سبعين خريفاً.
4. جوّز حذف المفعول به دون أن يشترط وجود دليل عليه خلافاً لبعض النحاة[4].

ومما تفرد به دون غيره من النحاة:

1. قوله: بأن الجار يحذف قياساً قبل (كي) المصدرية[5]، وقد خلت جميع كتب النحو القديمة من أي إشارة إلى أن الجار يحذف قبل كي عدا الرماني الذي أشار إلى ذلك واقتصرت على ذكر (أنْ وأنّ).
2. نظم قاعدة نحوية في (أصبع)[6]، يرى الصديقي أن يجوز في (إِصبع) عشر لغات وهي تثليث الهمزة مع تثليث الموحدة والعاشرة، أصبوع كعُصفور والمشهور منها كسر الهمزة وفتح الباء، وقد نظم في ذلك نظماً وهو:

وفي أصبع عشر تثليث همزة وباء له والعاشرة أصبوع فاعلم

5. 7 ومن آرائه النحوية:

1. أنّ البدل لا يتقدم على النعت[7]، كما هو قوله في شرح (استغفر الله الذي لا

---

(1) أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب البر، ما جاءفي نفقه المسلم على المسلم الحديث 1928.

(2) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها الحديث 329.

(3) انظر دليل الفالحين 1/ 502.

(4) انظر أوضح المسالك 322/2.

(5) انظر دليل الفالحين 759/4.

(6) المصدر نفسه 387/2.

(7) المصدر نفسه 4: 734.

إله إلاّ هو الحيُّ القيوم) [1]، فيرى أنه إذا أعرب الاسم الموصول بدلاً فإنــه لا يجوز أن يكون أي من الاسمين بعده نعتاً؛ لأن البدل لا يتقدم على النعت.

امتناع الاتباع بعد القطع وجواز العكس[2]؛ لأنه لا يجوز الرجوع للشيء بعد تركه، فهو يرى أن القطع تركٌ للشيء والإتباع رجوع إليه فيقول "إن مـن طبـاع العرب وعلّوَ همتها، أنها إذا انصرفت عن الشيء لم تعد إليه فجعلوا ألفاظهم جارية على حد معانيهم"[3] فيقول في إعراب الحديث السابق أنه إذا أتبعت الموصول جـاز في الاسمين بعده النصب على الاتباع أو على القطع بنحو أخصّ أو أعني أو الرفـع على القطع أمّا إذا قطعت الاسم الموصول امتنع ما بعده وتعين القطع، إمـا بـالرفع بإضمار مبتدأ، أو بالنصب بإضمار فعل[4].

وعلّل امتناع الاتباع بعد القطع؛ لأن فيه ما يلزم من تسفُّل بعد تصعُّد وقصور بعد كمال[5].

2. يقول إن الجملة الأسمية أثبتُ من الفعلية وأقعد وآصلُ منها[6].

وقال ذلك عندما جوز قطع الاسمين (الحي والقيوم)نصباً بإضمار فعل أخص أو أعني أو أمدح، أو رفعاً بإضمار مبتدأ تقديره:(هو الحيُّ القيوم).

فقد رجّح الرفع على القطع بإضمار مبتدأ، لأن الجملة الاسمية أثبت من الفعلية وأقعد وآصل منها.

3. جواز التنوين مع الهمز في (ملجأ ومنجا) إذا لم تعمل (لا) فقد نقل الـصديقي عن الحافظ بن حجر أن الأصل في ملجأ الهمز ومنجا عدمه لكن لما جمعـا جاز أن يهمزا وأن يترك الهمز منهما للازدواج ويجوز التنوين مع القـصر

(1) أخرجه أبو داوود في كتاب: الصلاة، باب: في الاستغفار (الحديث 1517).

(2) انظر دليل الفالحين 4/ 734.

(3) المصدر نفسه 4/ 734.

(4) المصدر نفسه 4/ 734.

(5) المصدر نفسه 4/ 734.

(6) المصدر نفسه 4/ 734.

فيصير بذلك خمسة أوجه، وزاد عليهما الصديقي وجهاً سادساً وهو جواز التنوين مع الهمز إن لم تعمل لا فإن أعملتها فلا تنوين مهموزاً[1].

4. ضعّف كون التنوين في (عوانٍ) في "ألا واستوصوا بالنساء خيراً، فإنما هنّ عوانٍ"[2]، للصرف ويرى أنه للعوض عن الياء إن عُدَّ الإعلال سابقاً على منع الصرف أو عن الحركة إن اعتبر منع الصرف قبل الإعلال[3]. كذلك يرى أنه جمع تكسير اجتمع فيه التغيير بالنقص والزيادة وتغيير الشكل كغلام وغلمان. وردّ قولهم بإن التغيير بالزيادة والنقص من غير تغيير الشكل، وذلك لأن حركات الجمع غير حركات المفرد فقال:"فضمة الفاء في (فلك) جمعاً كضمة همزة أُسد، وضمته مفرداً كضمة قاف قُفل[4].

5. 8 توجيهاته الإعرابية والمعنى:

إن لقضية المعنى الدور البارز في توجيه الخلافات النحوية، لذا يجب على النحوي عندما يبدي رأيه في مسألة نحوية أن يراعي المعنى المراد، وألا يخالف التقدير الإعرابي للمعنى المعروف كما هو معروف في توجيه الأخفش لمسألة عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع في قوله تعالى:(**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ**)[5]، فعطف (الصابئون) على الضمير في هادوا، وقد خطأه الزجاج؛ لأن هذا العطف يؤدي إلى اختلال المعنى[6]، فهذا يعني أن الصابئين دخلوا في اليهودية وهو غير صحيح، لذلك قد يؤدي رأي النحوي إلى اللبس في المعنى.

---

(1) المصدر نفسه 1/ 273.

(2) أخرجه الترمذي في كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها الحديث (1163).

(3) انظر دليل الفالحين 2/ 105.

(4) انظر شرح الكافية.

(5) سورة المائدة: الآية (69).

(6) معاني القرآن للزجاج 2/ 194.

ومن المسائل التي جاء رأي الصديقي فيها مستنداً للمعنى:

1. تعليله عدم المجيء بالرابط بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى:(**دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ**)[1]؛ لأن الخبر عين المبتدأ في المعنى[2].
2. منع قطع النعت الأول في النعوت المتعددة[3].

منع الصديقي قطع النعت الأول في النعوت المتعددة كما في "استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم"[4] خلافاً لبعض النحاة الذين منعوا الإتباع بعد القطع، وعلل ذلك أن قطعه لا يخرج به من كونه مبيناً له من جهة المعنى، مع أنه رجح القطع في الجميع وقال:"إن القطع في الجميع أبلغ في المعنى المراد"[5]. وقال عنه أنَ العرب جعلوا ألفاظهم جارية على حدِّ معانيهم من الاتباع.

3. كذلك رجَّح رواية البخاري للحديث التالي "ما لنا طعام إلا ورق الحبلة وهذا لمر حتى إن كان أحدنا..."[6]، على غيرها من الروايات التي لم تذكر (الواو)[7] أي (إلا ورق الحبلة هذا المر) فقال إن فيها- يقصد رواية البخاري- بيان ما كان عليه حال المسلمين من ضيق في أول الإسلام.
4. ترجيح النفي على النهي في ((لا يتمنى أحدكم الموت إما محسناً فلعله يزداد، وإما مسيئاً فلعله يستعيب))[8] فيرى أن الفعل (يتمنى) يحتمل الجزم على أنّ (لا) ناهية وإثبات حرف العلة؛ لأنه خبر بمعنى النهي نحو:"كلاّ لا يمسُّه إلا

---

(1) سورة يونس الآية (10).

(2) دليل الفالحين 4/ 747.

(3) انظر دليل الفالحين 734/40.

(4) أبو داود كتاب الصلاة، باب الاستغفار الترمذي، الدعواى.

(5) دليل الفالحين 734/4.

(6) صحيح البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: سعد بن أبي وقاص(246/11).

(7) ذكر الطبراني والقرطبي في تفسيرهما أنه عند عامة الرواة بحذف الواو.

(8) صحيح البخاري، كتاب التمني، باب: ما يكره من التمني (109/10).

المطهرون" وهي لغة شهيرة، أمّا الرفع على أنّ (لا) نافية فيرى أن الرفع أبلغ من الجزم لإفادته فمن شأن المؤمن انتفاء ذلك عنه، وعدم وقوعه منه(1).

5. كذلك رجّح الاتساع في إجراء الظرف مجرى المفعول في قوله تعالى: (**وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ**)(2) لتحقيق المعنى وهو تعظيم اليوم وتمييزه عن سائر الأيام أي يوم مشهود فيه أهل السماوات والأرض، فلو جعل اليوم مشهوداً في نفسه لبطل الغرض من التعظيم(3).

6. القول في قول أبي هريرة:(مالي أراكم عنها معرضين!): ذهب الصديقي والكوفيون وأبو حنيفة(4) أن معنى قول أبي هريرة هو على الندب؛ لأنه في الحديث عن رسول الله ε يقول:" لا يمنع جارٌ جاره أن يغرز خشبةً في جداره"(5) ورأي الصديقي جاء وفقاً لموافقة المعنى أي أنّهم توقفوا عن العمل بالسُّنّة وما جاء فيها فقال أبو هريرة نادباً: مالي أراكم عنها معرضين!. ويرى بعضهم أن ظاهر المعنى على الإيجاب(6).

الخاتمة

النتائج التي توصل إليها البحث:

1. أكثر الصديقي في اعتماده على الأصول النحوية وهي السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

فقد أخذ السماع المرتبة الأولى في الأهمية، فنهج في هذا الأصل نهج الكوفيين في الاعتماد على القليل الشاذ.

ويليه القياس فنهج فيه نهج البصريين بالاعتماد على الكثير الشائع وترك القليل الشاذ.

---

(1) انظر دليل الفالحين 3/ 103.

(2) سورة هود، الآية: 103.

(3) انظر دليل الفالحين 2: 284.

(4) انظر دليل الفالحين 2/ 38.

(5) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب: لا يمنع جار جاره أن يغرز... (5/ 79).

(6) انظر دليل الفالحين 2/ 138.

وعندما يعسِّره وجود أي أصل من الأصول السابقة كان يلجأ إلـــى الإجمـــاع واستصحاب الحال وهو أضعف الأدلة عنده.

أ. واهتم اهتماماً واسعاً بالاحتجاج بالمنقول، فقدم الشاهد القرآني بجميع قراءاته على غيره من الشواهد الأخرى، فلا يكاد موضوع من الموضوعات النحوية يخلو من آية من آياته فقد بلغ عددها اثنتين وخمسين آية.

ب. أمّا الحديث الشريف: فقد أكثر الصديقيُّ بالاحتجاج من الحديث الشريف فـــي القضايا الفقهية أمّا القضايا النحوية فاقتصر على حديث واحد هو (فإن شـــئت كله وإن شئت تصدق به). شاهداً على جواز حذف فاء الجواب، وبنى عليـــه قاعدة.

ج. احتجّ الصدِيقي بأقوال الصحابة والتابعين مثل قول أبي قتادة: أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم.

د. احتج بأمثال العرب مثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والـــسمن منـــوان بدرهم.

هـــ. احتج الصديقي بأشعار العرب ولم يهتم بذكر القائل: إلا في موضع واحد ذكر القائل وهو قوله:"قال الزهير".

"ومن لا يَظلم الناس يُظلم"

2. أكثر الصديقي من التعليل النحوي، حيث بلغ عدد العلل النحوية عنده حوالي خمسة وعشرين علة.

3. استعمل بالمصطلح النحوي وذكره في مواضـــع كثيـــرة وتبـــين أنـــه اهـــتم بمصطلحات البصريين كالممنوع من الصرف والظرف والعطـــف والجـــر والبدل والضمير وغيرها، ولكنه قلما يستخدم مـــصطلحات الكـــوفيين مثـــل الخفض وما لم يسمَ فاعله والقطع.

4. اهتم الصديقي بالجدل النحوي وإثارة الاعتراضات حـــول بعـــض المـــسائل النحوية.

5. كان ذا نزعة بصرية أحياناً فيعتمد آراءهم ومنهجهم.

6. أورد كثير من آراء النحاة في شرحه لرياض الصالحين، مثل سيبويه والمبرد والكسائي والزمخشري والأخفش وابن هشام وابن مالك وغيرهم.
7. لم يكن الصديقي موضحاً وشارحاً لكتاب النووي فحسبُ وإنما أضاف إليه الكثير، ومنه قد تبيّن سعة إطلاعه ومعرفته المتنوعة باللغة والشعر والنحو.
8. أن الصديقي عالم نحوي كبير لديه معرفة نحوية هائلة وثقافة لغوية واسعة.

وإنه عند الانتهاء من هذه الدراسة وإعدادها، لا يسعني إلا أن أتقدم من أستاذي الدكتور الفاضل علي الهروط بجزيل الشكر والعرفان، فقد كان له الأثر الواضح في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود لما قدمه لي من عون ومساعدة وحسن توجيه، وإرشاد، وقبل الإشراف علي أثناء الكتابة، وتابعني ولم يبخل علي بالتوجيه والإرشاد.

المراجع

أبو حيان، أبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي ت(754هـ) (141هـ/1990م)، **البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،

أبي داوود، الإمام سليمان بن الأشعث الجستاني ت(275هـ)، (1423هـ/2002م)، **سنن أبي داود**، تأليف الإمام محمد ناصر الدين الألباني ت(1420هـ)، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1.

أحمد مختار عمر، (1976م)، **البحث اللغوي عند العرب**، القاهرة، مطبعة أطلس، ط2

الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الرضي ت(686هـ)، (1399هـ/1979م)، **شرح الكافية في النحو**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ت(381هـ)، (د.ت)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط).

الأفغاني، سعيد، (1970م)، **الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1.

الأنصاري، جمال الدين ابن هشام ت(761هـ)، (1406هـ/986م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط8.

الأنصاري، جمال الدين ابن هشام ت(761هـ)، (د.ت)، **شرح شذور الذهب**، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط).

الأنصاري، جمال الدين ابن هشام ت(761هـ)، (د.ت)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط).

ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، (577هـ)، (1418هـ/1998م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، قدم له ووضع هوامشه حسن حمد، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1.

ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، ت(577هـ)، (291هـ/1971م)، **الأغراب في جدل الإعراب**، ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، لبنان، دار الفكر، ط2.

ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر النحوي، ت(570هـ)، (1405هـ/ 1985م)، **الأمالي النحوية**، تحقيق هادي حسن عمولي، بيروت، لبنان، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط1.

ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر النحوي، ت(570هـ)، (1405هـ/1985م)، **الكافية في النحو**، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترباذي النحوي، ت(686هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ط).

ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر النحوي، ت(570هـ)، (د.ت)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق، موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العناني، إحياء التراث الإسلامي، (د.ط).

ابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل ت(316هـ)، (1408هـ/1988م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتيلي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط3.

ابن الوراق، أبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق ت(381هـ)،(1422هـ/2002م)، **علل النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، ت(392هـ)، (1421هـ/2001م)، **الخصائص**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، ت(392هـ)، (د.ت)، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، (د.ط).

ابن خالوية، أبي عبدالله الحسين بن أحمد، ت(537هـ)، (1985م)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، بيروت، لبنان، مكتبة الهلال، طبعة جديدة منقحة.

ابن خالوية، أبي عبدالله الحسين بن أحمد، ت(537هـ)، (1990م)، **الحجة في القراءات السبع**، شرح عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5، لبنان.

ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل، ت(769هـ)، (1411هـ/1991م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تأليف يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر،لبنان (د.ط).

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني ت(672هـ)، (1410هـ/1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق عبدالرحمن السيد محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني ت(672هـ)، (1420هـ/2000م)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني ت(672هـ)، (1405هـ/1985م)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق طه محسن، العراق، إحياء التراث الإسلامي، (د.ط).

ابن مجاهد، (د.ت)، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ت(711هـ)، (1988م)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، (د.ط).

ابن يعيش، موفق الدين بن علي بن يعيش ت(663هـ)، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، (د.ط).

البخاري، الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل ت(256هـ)، (1405هـ/1985م)، **صحيح البخاري**، شرح الكرماني، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط1.

البغدادي، إسماعيل باشا، (1402هـ/1982م)، **إيضاح المكنون في الذيل على هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الذنوب عن أسامي الكتب والفنون**، دار الفكر، (د.ط).

البغدادي، الشيخ عبدالقادر بن عمر ت(1093هـ)، (د.ت)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية**، بيروت، لبنان، دار صادر، ط1.

البكا،محمد عبد المطلب، (1990م)، **منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه**، ط1.

الترمذي، الإمام محمد بن عيسى ت(279هـ)، (1422هـ/2001م)، **جامع الترمذي**، حققه وعلق عليه عادل مرشد، عمان، الأردن، دار الأعلام، ط1.

تمام حسان، (1979م)، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، (د.ط)، الدار البيضاء.

تمام حسان، (1980م)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، الدار البيضاء، دار الثقافة، (د.ط).

الجرجاني، عبدالقاهر، ت(471هـ)، (1982م)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثقافة، الإعلام دار الرشيد للنشر، (د.ط).

الحديثي، خديجة، (1974م- 1981م)، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، بغداد، دار الرشيد، (د.ط).

الحديثي، خديجة، (1974م) **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، جامعة الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط).

حسانين، عفاف، (1996م) **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية، ط1.

الحلبي، الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف ت(756هـ)، (1414هـ/ 1994م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق الشيخ علي بن محمد معوّض، الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1.

خالد عبدالكريم جمعة، (1989م)، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، مصر، الدار الشرقية، ط2.

خضير، محمد، (2003م)، **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، مصر، مكتبة الأنجلو، (د.ط).

الخوارزمي، القاسم بن الحسين ت(617هـ)، (1990م)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، لبنان، دار الغرب لإسلامي، ط1.

الزركلي، خير الدين، (1989م)، **الأعلام**، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، ط8.

الزعبلاوي، صلاح الدين، (1984م)، **مسالك القول في النقد اللغوي**، ط1.

الزمخشري، الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر ت(538هـ)، (1406هـ/1986م)، **الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل**، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، (د.ط)،.

الزمخشري، الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر ت(538هـ)، (د.ت)، **المفصل في علم اللغة**، بيروت، لبنان، دار الجيل، ط2.

زهير عبدالمحسن، سلطان، (1994م)، **المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة للهجرة**، ط1.

سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت(180هـ)، (1411هـ/1991م) **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، بيروت، لبنان، دار الجيل، ط1،.

السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن ت(911هـ)، (1399هـ/1979م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، (د.ط).

السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن ت(911هـ)، (د.ت)، **الفرائد الجديدة**، تحقيق عبدالكريم المدرس، ومحمد الملا أحمد، العراق، وزارة التراث الإسلامي، (د.ط).

السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن ت(911هـ)، (د.ت)، **المزهر في علم اللغة وأنواعها**، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي وآخرون، بيروت، لبنان، دار الجيل، (د.ط).

الصابوني، عبدالوهاب، (د.ت)، **اللباب في النحو**، بيروت، لبنان، دار الشرق العربي، (د.ط).

الصبّان، محمد بن علي ت(206هـ)، (د.ت)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الفكر، (د.ط)، لبنان.

الصديقي، محمد بن علان ت(1057هـ)، **دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين**، تحقيق الشيخ محمود حسن ربيع، من علماء الأزهر الشريف، دار الفكر،ط1.

الضبّي، المفضل بن محمد ت(290هـ)، (1983م)، **أمثال العرب**، قدم له وعلق عليه إحسان عباس، بيروت، لبنان، دار الرائد العربي، ط2.

ضيف، شوقي، 1968م، (د.ت)، **المدارس النحوية**، مصر، دار المعارف، ط2.

عباس، حسن، (د.ت)، **النحو الوافي**، مصر، دار المعارف، ط4.

العسكري، الحسين بن عبدالله، (1988م)، **جمهرة الأمثال**، تحقيق محمد أبو الفضل، إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، بيروت، دار الجيل، ط2.

العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين ت(616هـ)، (1416هـ/1995م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي طليمات، دمشق، سوريا، دار الفكر المعاصر، ط1،.

عيد، محمد، (1978م)، (د.ت)، **أصول النحو العربي**، القاهرة، عالم الكتب، (د.ط).

العيني، محمود بن أحمد، (د.ت)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد وشروح الألفية**، بيروت، دار صادر، (د.ط).

الغلاييني، الشيخ مصطفى، (1912م)، **جامع الدروس العربية**، بيروت، (د.ط).

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ت(377هـ)، (1404هـ/1984م)، **الحجة للقرّاء السبعة**، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ت(377هـ)، (1986م)، **المسائل والعضديات**، حققه الشيخ الراشد، دمشق، وزارة الثقافة، إحياء التراث العربي، (د.ط).

الفرّاء، أبي زكريا يحيى بن زياد ت(207هـ)، (1955- 1980م)، **معاني القرآن الكريم**، تحقيق عبدالفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط1، ط2.

القوزي، عوض حمد، (1981م)، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، الرياض، جامعة الرياض، كلية الآداب، عمادة شؤون المكتبات، (د.ط).

الكحالة، عمر رضا، (1993م)، **معجم المؤلفين**، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان.

مالك بن أنس ت(179هـ)، (1390هـ/1970م)، **الموطأ**، رواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد أحمد راتب، بيروت، دار النفائس، ط1.

مبرّد، أبي العباس محمد بن يزيد ت(285هـ)، (1406هـ/1986م)، **الكامل**، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1.

مبرّد، أبي العباس محمد بن يزيد ت(285هـ)، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، (د.ط).

مجدي إبراهيم يوسف، (2000م)، **الجهود اللغوية لابن السراج**، دراسة تحليلية، مصر، دار الكتاب، (د.ط).

المحبي، محمد بن فضل الله بن محب ت(1111هـ)، (د.ت)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (د.ط).

مسلم، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ت(261هـ)، (1972م)، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط2.

المفتي، خديجة أحمد، (1406هـ/1985م)، **نحو القرّاء الكوفيين**، مكة المكرمة، الفيصلية، ط1.

مكرم، عبدالعال سالم، (1968م)، **القرآن وأثره في الدراسات النحوية**، مصر، دار المعارف، (د.ط).

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، (د.ت)، مجمع الأمثال، بيروت، لبنان، دار العلم، (د.ط).

النجار، محمد، (1966م)، **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، مصر، مطبعة الفجالة الجديدة، مكتبة ابن تيمية، ط1.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت(338هـ)، (1409هـ/1988م)، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط3.

النسائي، (د.ت)، **سنن النسائي**، شرح جلال الدين السيوطي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، (د.ط).

الهيتي، عبدالقادر عبدالرحيم، (د.ت)، **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، (د.ط).

الوحيدي، أحمد إسماعيل، (1420هـ/1999م)، **اللام في القرآن الكريم**، دار البيارق، ط1.

اليوسي، الحسن، (1981م)، **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط1.